سلسلة أحاديث ونقاشات عن
«مغرب القرن العشرين»

الباشا التهامي الكلاوي

قراءة في كتاب الأستاذ
عبد الصادق الكلاوي عن والده

عبد اللطيف جبرو

سلسلة أحاديث ونقاشات عن
«مغرب القرن العشرين»

قراءة في كتاب الأستاذ
عبد الصادق الكلاوي عن والده

الباشا التهامي الكلاوي

عبد اللطيف جبرو

عنوان الكتاب	**قراءة في كتاب الأستاذ عبد الصادق الكلاوي عن والده الباشا التهامي الكلاوي**
المؤلف	**عبد اللطيف جبرو**
الطبع	**مطبعة فضالة**
	زنقة ابن زيدون - ص . ب . 57 - المحمدية
الهاتف	32.46.45 (023) الفاكس 32.46.43 (023)
رقم الإيداع القانوني	2005/0881
ردمــك	: 9981-1061-3-X

تقديم

بعد مرور حوالي نصف قر ن على وفاة باشا مراكش الحاج التهامي الكلاوي، ها هو واحد من أبناءه يقدم للمغاربة كتابا قيما عن «والده الباشا» في نسختين الأولى بالفرنسية والثانية بالعربية (منشورات مرسم – الرباط).

ومن الطبيعي أن يحدث كتاب يصدره الأستاذ عبد الصادق الكلاوي عن «والده الباشا» ضجة إعلامية وهذا أمر إيجابي يدل على أن المجتمع المغربي يتجه إلى النضج والرغبة في الحصول على المعلومات الضرورية ليكون المغاربة في صورة حقيقية عن المرحلة التي كان فيها للباشا الحاج التهامي الكلاوي شأن كبير في الحياة المغربية.

لقد تعددت الكتب التي ألفها أجانب عن باشا مراكش وبعد مرور نصف قرن على عودة الملك محمد الخامس إلى عرشه، ها هو ابن الباشا الأستاذ عبد الصادق الكلاوي يقدم للمكتبة المغربية مؤلفا قيما يتضمن تفاصيل وأخبارا غير معروفة لدى عامة الناس عن دور والده في المؤامرة التي أدت إلى نفي الملك (غشت 1953) ثم الدور الذي سيقوم به الباشا للتعجيل بعودة الملك إلى عرشه عند نهاية 1955.

وهنا سنجد حقائق يتم الكشف عنها لأول مرة من طرف المؤلف لابوصفه فقط ابن الباشا، بل باعتباره الإبن الذي اعتمد عليه الأب للقيام بعمل اعتبره المعلقون الصحفيون الفرنسيون «ضربة مسرحية» أي التصريحات التي أدلى بها باشا مراكش الحاج التهامي الكلاوي يوم 25 اكتوبر 1955 والتي كانت بمثابة قنبلة انفجرت في المشهد السياسي المغربي قبل وفاة الباشا (23 يناير 1956)، تصريحات كانت

غير منتظرة وعملت على تحطيم آخر العراقيل التي ظلت تعترض رجوع الملك وهذا ما سيؤكده في مذكراتهم، جل الفاعلين السياسيين الفرنسيين لتلك المرحلة التي كان فيها نظام الحماية يلفظ أنفاسه الأخيرة.

الأستاذ عبد الصادق يجعلنا نقتحم لأول مرة عالم «والده الباشا» ويضع أمامنا معلومات دقيقة من موقعه أولا كواحد من أبناء الباشا وثانيا باعتباره ظل يحافظ على ما كانت له، في مختلف المراحل، من علاقات مع القادة الوطنيين في مدينة مراكش أو الرباط.

وسنرى إلى أي حد كان الأستاذ عبد الصادق الكلاوي يتألم ويعيش حالات تمزق وهو يتابع دور «والده الباشا» في المؤامرة.

قد نتهم المؤلف بأنه يحاول الدفاع عن والده – وهذا من حقه – ولكن أهم ما في الكتاب هو أنه يساعدنا في اكتشاف ظروف وملابسات الخصومة ما بين الملك محمد الخامس وباشا مراكش والتي أدت إلى طرد الحاج التهامي الكلاوي من القصر الملكي يوم 23 دجنبر 1950.

اعتمد الأستاذ عبد الصادق على ما بقي في ذاكرته من معلومات عن تلك المرحلة واعتمد كذلك على وثائق ورسائل نشرها في كتابه القيم ولهذا فإن عمله يعتبر مساهمة إيجابية لاقتحام عالم «الباشا» الحاج التهامي الكلاوي.

عبد اللطيف جبرو

التهامي الكلاوي أول من جلب لعبة الكولف إلى المغرب سنة 1924.

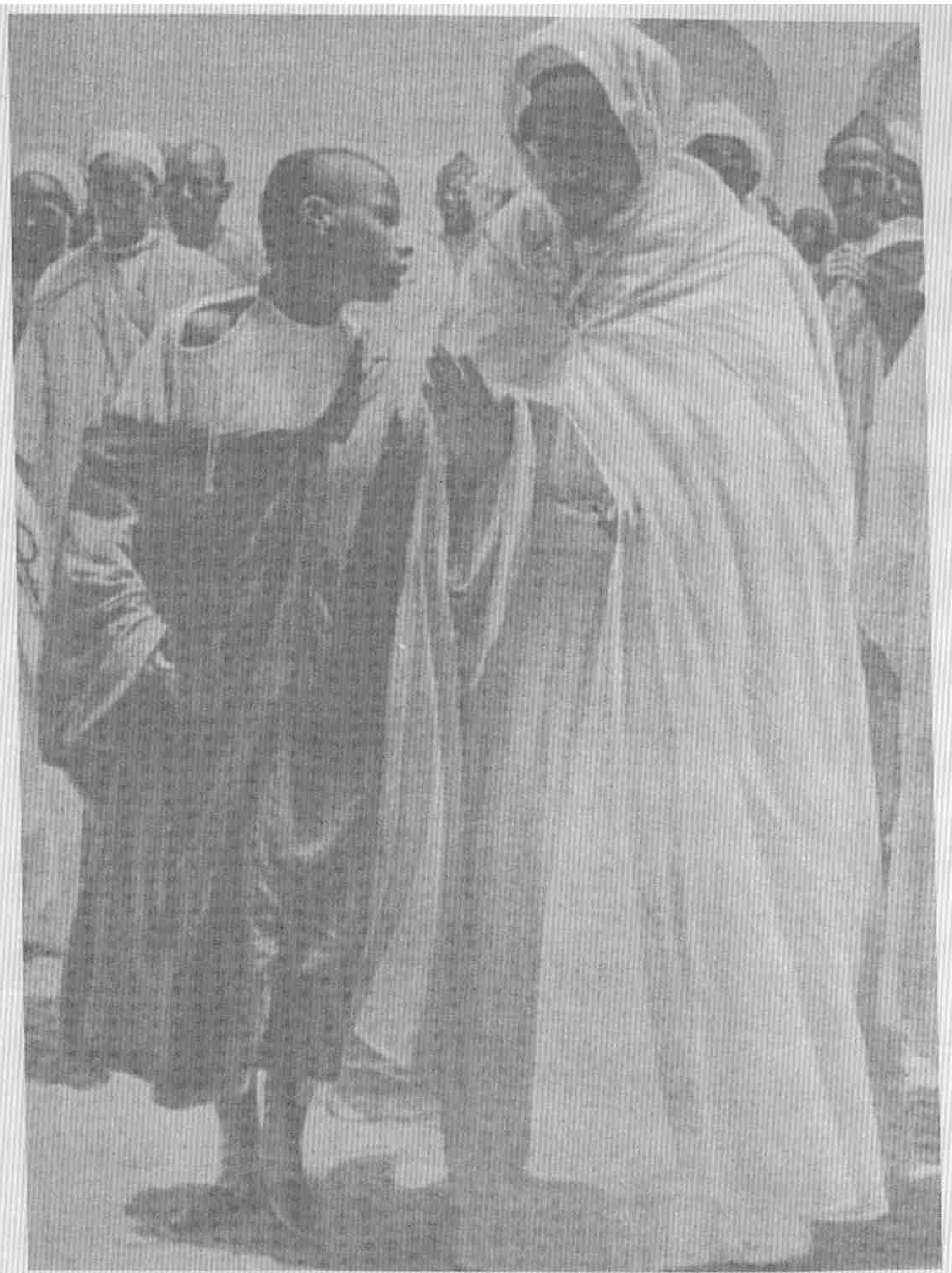

هكذا تمت إقالة الصدر الأعظم المدني الكلاوي والصورة نشرتها مجلة فرنسية سنة **1911** مع هذا التعليق : «يوم الجمعة الأخير (26 ماي) وبينما كان المدني الكلاوي يستعد لأداء صلاة الجمعة مع السلطان (مولاي حفيظ) بمدينة مراكش كباقي الوزراء جاءه أحد خدام القصر ليبلغه خبر إعفاءه من منصبه وهمس في أدنه : «السلطان يطلب منك بأن لا تشقى نفسك بمرافقته في صلاة الجمعة». ورد المدني الكلاوي على خبر إقالته : «هناني السلطان الله يهنيه».

صورة من أرشيف مركز طارق بن زياد

سقوط إحدى
قلاع النظام الاستعماري بالمغرب

استقبال خاص من طرف محمد الخامس رحمه الله للأستاذ عبد الصادق الكلاوي في قصر هنري الرابع بفرنسا يوم 8 نوفمبر 1955.

تعرفت شخصيا على الأستاذ عبد الصادق الكلاوي سنة 1975 لما زرته بمنزله بالرباط باقتراح من المرحوم عبد الرحيم بوعبيد الذي أتذكر أنه كان يعتبر بأن لعبد الصادق مايقوله بشأن حدث 25 أكتوبر 1955.

وذهبت فعلا إلى منزل الأستاذ عبد الصادق وحاولت أن أحصل منه على توضيحات بشأن ما سمعته من الصديق المرحوم عباس القباج يوم كنا في السجن المركزي بالقنيطرة سنة 1963 بخصوص المراحل التي سبقت تصريح 25 أكتوبر 1955. لكن عبد الصادق كان يعتبر أن الظرف مازال غير مناسب ليتكلم عن حدث مرت عليه آنذاك عشرون سنة.

وهاهو الآن بعد حوالي نصف قرن يخرج بكتاب يتحدث فيه للقراء باعتباره شاهدا على عصره، ويقدم من خلاله معلومات قيمة بشأن تلك المرحلة الدقيقة من تاريخ القرن الماضي.

كثيرون منا نحن معشر المغاربة تعاملنا باستخفاف كبير مع حدث «25 أكتوبر1955» الحدث الذي اعتبره بعض المسؤولين الفرنسيين قنبلة فجرها الكلاوي في المشهد السياسي المغربي.

في حديث مع مجلة «شؤون مغربية» (العدد الثاني نونبر 1995) يستحضر الأستاذ امحمد بوستة هكذا تصريح الكلاوي

«ذات يوم من أكتوبر 1955 كنا بصدد التوجه إلى مطعم فوكيتس للإلتقاء مع إميل روش (رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي والمهتم بعالم المال والأعمال والمقاولات الفرنسية بالمغرب) بنصيحة من إدغارفور.

جاء خبر من المغرب... بينما كان عبد الرحيم يعد نفسه للخروج رن الهاتف المرحوم اليزيدي كان على الخط يخبر بأن الكلاوي أدلى لتوه بتصريح ينظم فيه إلى إجماع المغاربة في مسألة عودة محمد الخامس. أبلغت عبد الرحيم بذلك وكان تعليقه الفوري «إذن سيسمع منا السيد إميل روش أننا لانقبل بديلا بعودة محمد الخامس

إلى العرش. إن عودة الملك فقط إلى فرنسا مسألة أصبحت من الماضي».

سمعت المرحوم عبد الرحيم بوعبيد يقول عن تصريح الكلاوي بأنه في تلك الليلة وبعد العشاء مع إميل روش – ذهب إلى منزل رئيس الوزراء الفرنسي فاستقبلته السيدة «لوسى فور» في إنتظار أن يصل إلى المنزل زوجها السيد إدغارفور، ولما علم رئيس الوزراء الفرنسي بخبر تصريح الكلاوي قال بأن وزارة الخارجية الفرنسية لاعلم لها لأن لا الإقامة العامة ولاوكالة فرانس بريس ولاغيرهما من المحافل الفرنسية بالرباط كانت لها رغبة لإحاطة باريس علما بالحدث...

كان هناك من يتوهم حصول تراجع من طرف الباشا.

يصف الجنرال جورج سليمان في الصفحة 238 من كتابه (من الحماية إلى الإستقلال الصادر سنة 1967) تصريح الكلاوي بالضربة المسرحية أو الحدث الذي كان ينتظره (في قصر ماتينيون حيث كان من مساعدي الرئيس إدغارفور): «الباشا الحاج التهامي طعن هو كذلك (مثل حزب الإستقلال) في شرعية مجلس العرش وصرح علانية بأن ليس ثمة من حل إلا بأن يعود إلى العرش، سيدي محمد بن يوسف الذي كان الباشا يستعد ليطلب منه المسامحة». كتب الجنرال الذي كان ضابطا للشؤون الأهلية في منطقة تلوات (معقل الكلاوي) يوم اعتلى محمد بن يوسف العرش سنة 1927 بأن «أحد أبناء الباشا السي عبد الصادق كبربري حقيقي عرف كيف يؤمن المستقبل. وقد سمح له والده بالاتصال بحزب الإستقلال وبذلك تولى مهمة شاقة تتمثل في ربط الإتصال هذه المرة بين والده وبين أعداء الأمس».

عن علاقته بحزب الإستقلال يقول عبد الصادق (الصفحة 305 من كتابه):

«وقد جرت علي مواقفي من أزمة العرش سنة 1950 والعلاقات التي ظلت تربطني بالوطنيين شبهات كبرى من لدن السلطات

الفرنسية طيلة تلك الفترة العصيبة. فالسلطات الفرنسية تكونت عندها فكرة مفادها أن أبناء الكلاوي ليسوا «أهلا للثقة» عدا أخي الأكبر إبراهيم.

كان أخي أحمد يعتبر أحد المتعاطفين مع حزب الشورى والإستقلال، بسبب علاقة صداقة تربطه بالسي محمد الشرقاوي وأخي السي محمد قائد مسفيوة كان موضع ريبة من لدن السلطات السياسية لمراكش وذلك منذ أحداث عرفتها أيت أرير في نوفمبر 1950، وهي أحداث اتخذ أخي السي محمد منها موقفا علنيا ضد القمع البوليسي الذي مارسه أحد تابعيه في القيادة آنذاك.

إضافة إلى ذلك وبينما كان الكلاوي (الوالد) قد أصبح تحت العقاب من قبل السلطان منذ يناير 1951، ألح أخي السي محمد على أن يتم الإحتفال بذكرى اعتلاء سيدي محمد بن يوسف على العرش في قيادته بكل الأبهة المعهودة مما دفع أبي إلى إعادة تنظيم قيادة مسفيوة.بما يحد جليا من سلطات إبنه القائد إذ عين الباشا باتفاق مع السلطات الفرنسية ثلاثة خلفاء للقائد على قبيلة مسفيوة، كمسؤولين مباشرة أمامه، يتلقون التعليمات بتجاهل سلطة القائد الذي أصبح بذلك قائدا صوريا».

ويقدم عبد الصادق في نفس السياق مزيدا من المعلومات عن أخيه السي محمد الذي أصبح «قائدا صوريا» على قبيلة مسفيوة ويقول «في غشت 1953 قرر السي محمد الكلاوي أداء فريضة الحج حتى لايشارك حضوريا في الإستعداد للإنقلاب الذي أدى إلى نفي سيدي محمد بن يوسف وتنصيب ابن عرفة على العرش كما أن صداقته الكبرى بالسي عباس القباج، الشخصية الإستقلالية المعروفة التي عانت من مضايقات السلطات الفرنسية وتدابيرها الحبسية العديدة، لم تكن في آخر المطاف لتجعل منه لدى الرجعيين الغلاة في الإدارة الفرنسية للحماية، عنصرا موثوقا به».

ويصل الأستاذ عبد الصادق إلى هذه الخلاصة بخصوص علاقات الباشا الحاج التهامي الكلاوي مع أبنائه

«وكانت سلطات الباشا وهيبته علينا نافذة ومطلقة، إذ كان من العسير علينا أن نعبر علانية عن عواطفنا (نحو الوطنيين) وكان علينا أن نترجم تلك العواطف بأن نقدم بطرق سرية معونات للوطنيين الذين كنا على علاقة معهم».

والجدير بالذكر أن مآسي عبد الصادق الكلاوي وماعاشه من حالة تمزق، لم يكن فقط بسبب ماكانت له من مواقف متعارضة مع الخط الذي سار عليه والده، بل كان هناك سبب آخر لمتاعب الأستاذ عبد الصادق الكلاوي إذ أنه إبن الباشا وفي نفس الوقت حفيد من أمه للحاج محمد المقري الصدر الأعظم.

والصدر الأعظم (جد عبد الصادق) هو الذي إستدعى الباشا (والد عبد الصادق) وأخبره بقرار طرده من القصر الملكي الذي اتخذه الملك بعد استقباله الباشا بمناسبة حفلات عيد المولد يوم 23 دجنبر 1950، حيث تجاوز الكلاوي حدود اللياقة أثناء مخاطبة سيدي محمد بن يوسف ويقول عبد الصادق في كتابه

« لم يكن الكلاوي يتصور أبدا أن تسفر تلك المقابلة، مهما كانت حدتها، عن النتائج التي عرفتها وكانت المشكلة ستكون أهون لو أن السلطان لم يقرر أن يمارس على الكلاوي أكبر إهانة في حياته، بأن أمر الصدر الأعظم بإبلاغ الباشا بأنه محروم حتى إشعار أخر من الظهوربالقصر الملكي...

إستدعى الصدر الأعظم الباشا وأخبره بصريح العبارة بالقرارات التي كلف بتبليغه إياها والأكيد أنه أبلغه بذلك من غير لطف ولكن من غير حيوية أيضا.

وعلينا – يقول عبد الصادق الكلاوي – أن لاننسى بأن المقري وهو يتحدث إلى الكلاوي كان يخاطب صهره وأن المهمة التي أوكلت إليه كانت بالتأكيد عسيرة».

وحين طلب الكلاوي من الصدر الأعظم إن كان القرار يخصه وحده أو أنه يشمل أيضا إبنيه، كان جواب المقري حازما «أظن أنه من المناسب أن نعتبر الأمر السلطاني السامي عاما

ولما قدم الصدر الأعظم ذلك الجواب، كان عليه أن يدرك المدى الذي أراده السلطان لقراره.

وسيتأكد بعد وقت طويل بأن الحاج محمد المقري الصدر الأعظم كان قد تجاوز حدود مهمته وأن العقوبة في ذهن السلطان كانت تنحصر في الكلاوي ولاتطال أبنائه».

يحكي الصديق أحمد بن كيران بأنه أبلغ رسالة من مقاومين إلى عبد الصادق الكلاوي ويتذكر ابن كيران بأن الحسين الباز المعروف بالحوس «مول البراد» طلب منه بأن يقول لعبد الصادق بأن رجال المقاومة، بعدما وجهوا ضربة للحاج يدر «الحاجب» الخاص واليد اليمنى للكلاوي، كانت لهم (أي رجال المقاومة) عدة فرص لقتل الحاج التهامي الكلاوي».

ولكن المقاومة فضلت تجنب قتل الباشا لأن «الكلاوي الميت» لا ينفع القضية الوطنية وهناك رأي وسط المقاومين يقول بأن الكلاوي يمكنه أن يلعب في الوقت المناسب دورا إيجابيا لصالح قضية العرش.

ويقول أحمد بن كيران بأنه كان قد نقل هذه الرسالة من أصدقائه المقاومين إلى عبد الصادق الكلاوي إبن باشا مراكش.

وهكذا يتأكد بأن رجال المقاومة كان من ضمنهم من يتوفر على نظرة سياسية بعيدة إذ سيكون التصريح الذي أدلى به باشا مراكش في دار المخزن بالرباط يوم 25 أكتوبر 1955 .بمثابة القنبلة التي عمل إنفجارها على التعجيل بعودة الملك إلى عرشه وإلغاء معاهدة الحماية وإعلان حرية المغرب وإستقلاله.

وفي اليوم الموالي لتصريح الكلاوي صدر بباريس تصريح لمكتب حزب الإستقلال بالعاصمة الفرنسية يقول فيه عبد الرحيم بوعبيد رحمه الله :

«كيف ماكانت الدواعي التي حملت باشا مراكش على الموقف الذي اتخذه، فإن تصريحه يكتسي أهمية كبيرة ولاسيما في نظر الحكومة الفرنسية والرأي العام الفرنسي ومن شأنه أن يكشف لهما بكل وضوح عن إجماع الشعب المغربي على التعلق بملكه الشرعي جلالة الملك سيدي محمد بن يوسف المبعد منذ غشت 1953 إثر مؤامرة دبرها موظفو الإدارة الفرنسية للحماية.

لهذا يتطلع الشعب الآن إلى عودة ملكه الشرعي...بدون تأخير ولايمكن تشكيل حكومة مغربية للمفاوضات إلا بعد الرجوع إلى الوضعية القانونية أي بعد عودة سيدي محمد بن يوسف إلى الرباط».

أخذ الكلاوي إذن في آخر حياته مبادرة سياسية كان لها تأثير كبير على المسار السياسي الذي عرفته القضية الوطنية مما عجل بتصفية نظام الحجر والحماية، لأن تصريح الكلاوي جاء في مرحلة دقيقة لم يبق فيها لخصوم عودة الملك إلى عرشه وخصوم انتقال المغرب إلى عهد الحرية والإستقلال إلا ماكانوا يرددونه بكون«أسد الأطلس» الكلاوي زعيم البربر هو أكبر عرقلة أمام سياسة تخلي فرنسا عن المغرب لأن عودة الملك ستؤدى لا محالة إلى إلغاء الوجود الفرنسي بالمغرب.

الآن وبعد نصف قرن يمكن القول بأن تاريخ الكلاوي ينقسم إلى مرحلتين، المرحلة الأولى التي عرف خلالها المغاوبة باشا مراكش وطوال نصف قرن كواحد من الإقطاعيين أنصار التوغل الإستعماري وأعدى عدو للوطنيين قبل أن ينتقل عداؤه إلى ملك الوطنيين.

المرحلة الثانية هي التي عاد فيها الكلاوي إلى الخط الوطني أي يوم 25 أكتوبر 1955، ثلاثة أشهر قبل وفاته يوم طالب بعودة الملك إلى عرشه وقال على لسان إبنه عبد الصادق «إن مطامحي تتحد مع مطامح الأمة المغربية بأجمعها وهي إستقلال بلادي».

كان لهذا التصريح وقع إنفجار قنبلة كما قال المعلقون الصحفيون الذين كانوا يتتبعون تطورات القضية المغربية.

فكيف وصل الكلاوي إلى ذلك المنعطف السياسي؟

من هو الكلاوي وكيف كان مساره قبل الوصول إلى محطة 25 أكتوبر 1955؟

«عندما اعتلى سيدي محمد بن يوسف العرش، وجد الباشا في قمة مجده وعظمته وقوته»

الصدر الاعظم الحاج محمد المقري جد عبد الصادق الكلاوي بجانب السلطان الشاب سيدي محمد بن يوسف عند اعتلاء العرش سنة 1927.

لو أن المرض الخطير الذي كان يعاني منه الحاج التهامي الـ
جعله يموت قبل حلول يوم 25 أكتوبر 1955....أي مسار كان
القضية الوطنية؟

كانت المقاومة المسلحة على مستوى مجموع أقطار شمال
توحي لرئيس حكومة فرنسا ادغارفور بأن مستقبل فرنسا في
تونس، المغرب والجزائر، بات في خطر وهذا ما أكده إدغارفـ
مذكراته، إذ يقول بأن انطلاق العمليات العسكرية لجيش الـ
المستقر في الشمال الخاضع للإحتلال الإسباني ذكره بما واجهته
في حرب الريف إبان الثورة الخطابية وهذا ما جعل الأحداث
بوتيرة أسرع.

ويقول الحاج أحمد بلافريج بأن علال الفاسي بعد العـ
الأولى لجيش التحرير كان قد وجه نداء من القاهرة «ليعم الـ
المسلح المغرب العربي» وأن الحكومة الفرنسية أخذت ذلك الـ
مأخذ الجد، فقررت الإسراع بعودة الملك من المنفى».

ويقول الحاج أحمد بلافريج بأن عودة الملك كانت مو
معلقا من قبل.... أي قبل تصريح الكلاوي.

لهذا عملت عدة عوامل على التعجيل بحل الأزمة ولا
يستطيع اليوم أن يستخف بتأثير تصريح الكلاوي على ا
السياسي للقضية الوطنية خلال المرحلة التي كانت فيها الـ
الفرنسية بالمغرب تلفظ أنفاسها الأخيرة.

كان المغرب سينال حريته وإستقلاله سواء سقط الكلاوي
قلاع نظام الحماية أم لم يسقط. إلا أن ذلك الإنهيار كان قد عمل
التسريع بوتيرة التطورات السياسية.

وكان من حظ الكلاوي أن ظل على قيد الحياة إلى أن أدلى بـ
التصريح.

وكان عبد الصادق أكثر حظا من والده الباشا، لأنه عاش
ذلك معززا مكرما في مغرب عهد الحرية والإستقلال، لأن المغـ

علموا من خلاله على أمواج الأثير (وهم لايصدقون مايسمعون) بأن الكلاوي يطالب بعودة الملك إلى المغرب لا إلى فرنسا وأن «مطامحي تتحد مع مطامح الأمة المغربية بأجمعها وهي إستقلال بلادي»، وعبد الصادق لعب دورا أساسيا في التحول الذي طرأ على موقف والده الباشا.

يخبرنا عبد الصادق الكلاوي بأن «الكلاويين» مارسوا السلطة بفضل الثقة المتجددة جيلا بعد جيل التي وضعها السلاطين العلويون في العائلة منذ مولاي إسماعيل

«كان مولاي إسماعيل يكن للجد عبد الصادق تقديرا كبيرا.. وجعله إبنا له بالتبني... وظل الكلاويون يحظون دائما بالرفعة لدى خلفاء المولى إسماعيل.

وعلى عهد الحسن الأول ومولاي عبد العزيز ثم مولاي عبد الحفيظ، بلغت عائلة الكلاوي مع السي المدني (أخ الحاج التهامي) قمما من المجد لم تصلها من قبل.

وعند وفاة هذا الأخير سنة 1918، سوف يكمل الحاج التهامي المسار، ليقود مصير العائلة تحت حكم مولاي يوسف ثم ابنه محمد بن يوسف الملقب بمحمد الخامس.

وحتى نهاية حكم المولى الحسن الأول وطيلة العهد المضطرب لحكم مولاي عبد العزيز، ظل زعيم عائلة المزواريين (الكلاويين) هو السي المدني ..وظل أخوه التهامي وباقي الإخوة تحت إمرته المطلقة وعين السلطان (مولاي عبد العزيز) السي المدني قائدا جديدا على كلاوة والفايجة (أي ورزازات مع سكورة وإيغرم).

كان المدني قد بسط إمرته على عائلة الكلاوي، عند تعيينه من طرف السلطان، سيد العائلة والقبائل بدون منازع وذلك حتى وفاته سنة 1918.

صحيح أنه منذ سنة 1907، أي عند تولى مولاي حفيظ العرش في مراكش، سوف يفقد المدني بعضا من هذه السيادة ويتقاسمها مع

أخيه الأصغر التهامي وابن أخيه حمو. غير أنه سيظل مع ذلك يمسك مقاليد السيادة حتى نهاية حياته.

ويخبرنا عبد الصادق بأن عمه المدني إختاره السلطان مولاي عبد الحفيظ، بعد نهاية عهد مولاي عبد العزيز (1907) لتولي منصب «علاف» أي وزير الحربية ثم أصبح السي المدني صدرا أعظم أي وزيرا أول للسلطان مولاي عبد الحفيظ.

وقبل مغادرة مدينة مراكش قام السلطان مولاي عبد الحفيظ بتعيين التهامي الكلاوي باشا على مدينة مراكش وقائدا للكيش أي رئيسا على القبائل المحيطة بالمدينة الحمراء.

وظل التهامي مكلفا بهذه المهمة إلى سنة 1911، سنة إقالة أخيه السي المدني من الصدارة العظمى وتعويضه بصهره الحاج محمد المقري.

وقبل أن يتخلى مولاي حفيظ عن العرش كان قد قرر إعادة التهامي الكلاوي إلى منصبه كباشا على مراكش وإقالة الباشا الحاج منو وكان ذلك بمثابة مصالحة تمثلت في عودة التهامي الكلاوي إلى باشوية مراكش وقيادة الكيش وإستعاد السي المدني قيادته وسلطاته السابقة.

ونصت ظهائر السلطان مولاي يوسف على إستعادة الأخوين لكامل امتيازاتهما وثبتت وضعية لم تنجح في تغييرها فترة غضب مولاي عبد الحفيظ وما نجم عنها من تذمر- يقول عبد الصادق الكلاوي.

عمل التهامي خلال ماتبقى من عمر أخيه، على توسيع سلطاته.

«الحقيقة أن السي المدني بالرغم من خبرته في إستعمال سلطات المخزن القديمة، لم يكن يتمتع بـ«موهبة» أخيه الأصغر في بلورة «قيم جديدة» للتواصل مع السلطان أو مع سلطات الحماية الفرنسية. وفي ماي من سنة 1918 وافت المنيه السي المدني بمراكش..وفي جو الحزن والأسى أصبح الحاج التهامي سيد العائلة».

يمر الأستاذ عبد الصادق مر الكرام على هذه المرحلة الدقيقة إلى أن يصل بسرعة إلى سنة 1927، سنة وفاة السلطان مولاي يوسف وإعتلاء العرش من طرف ابنه الملك الشاب سيدي محمد بن يوسف ويقول المؤلف

«كان الحاج التهامي الكلاوي يحظى بقدر كبير من القوة والرفعة بحيث تمت مشاوراته في إختيار السلطان الجديد.

«وقد وجد سيدي محمد بن يوسف عند إعتلائه العرش، الحاج التهامي الكلاوي في قمة مجده وعظمته وقوته» يقول الأستاذ عبد الصادق عن «والده الباشا».

لكن الأستاذ عبد الصادق لايتطرق إلى ما حدث بعد وفاة السي المدني بمدينة مراكش سنة 1918وهناك حدثان لابد من الرجوع إليهما لفهم دلالات «المجد والعظمة والقوة» والصفات الأخرى الكثيرة التي سيُعرف بها باشا مراكش.

يذكر عبد الصادق الكلاوي أكثر من خمسين من المؤلفات التي لها علاقة بالفترة المرتبطة بحياة والده الباشا بما في ذلك كتاب«صاحب السعادة»لمؤلفه «كوستاف بابان» وقد ترجم إلى اللغة العربية تحت عنوان « الباشا الكلاوي – الأسطورة والحقيقة في حياة باشا مراكش». (ترجمة الأستاذ حزل).

وقراءة كتاب «غوستاف بابان» جذابة ومؤثرة، حسب تعليق للمرحوم الحاج أحمد بلافريج، وقد يظن الناس بأن الأحداث التي تعرض لها «غوستاف بابان» مشكوك فيها ولكنها مع ذلك صحيحة جدا وكل المغاربة يعرفونها والإقامة العامة وحدها تجهل تلك الأحداث أو تتجاهلها ولها دوافعها» يقول الحاج أحمد بلافريج.

أما المؤرخ الإسباني «راميرو سانتا ماريا كيسادا» فيقول بأن كتاب «غوستاف بابان» قض مضجع الكلاوي الذي كان على استعداد لأن يدفع وزن كل نسخة من الكتاب ذهبا لأجل منعه وجمعه من الأسواق»

ولنقرأ ماجاء في كتاب «صاحب السعادة» عن الأجواء السياسية والأحداث التي ستجعل التهامي الكلاوي يصل إلى «قمة مجده وعظمته وقوته» كما يقول عبد الصادق عن والده الباشا، إذ يخبرنا «غوستاف بابان» بتفاصيل إستيلاء التهامي على ميراث أخيه المدني ويقول

«ماالذي حدث ياترى، داخل دار الكلاوي فيما كان «الطُّلبة» يتلون آيات القرآن على جثمان السي المدني؟

إنها أسرار البيوت الكبرى، فما أن يتوفى كبيرالعائلة حتى يظهر وريث كبير، يرسل بعض أعوانه للإستيلاء على ممتلكات الميت، ونهب الذهب والحلي والأحجار الكريمة وكل النفائس والأشياء القيمة التي تكون مخبأة في الجهات الأكثر إنزواء داخل المنزل

في جو العويل والصراخ يدل الخدم على المخابئ ويسلمون المفاتيح بصورة سرية ويتواطأ العبيد في إبعاد الشهود المزعجين.

وهكذا في لمح البرق يتم نشل كل ما يمكن نشله وإخفاؤه.... ذلك ماكان يمكن مشاهدته ذلك الصباح، في منزل المدني الكلاوي.

وفي اليوم الموالي لدفن أخيه الأكبر، أصبح التهامي يملك الملايين وسيدا من سادة الأطلس العظام ولا غرو في ذلك، فالحلى التي يملكها المدني تمثل وحدها ثروة.

وبعد سبع سنوات سيرفع ابنه الملازم في الجيش الفرنسي محمد بلمدني الكلاوي رسالة إلى المقيم العام (12 أبريل 1927) للمطالبة برد الميراث ويقول:

«كانت وفاة أبينا بداية لكل مآسينا ...لقد سلبنا عمنا أكثر من خمسين مليونا، قيمة الممتلكات والأراضي والحلي والأثاث والزروع والمحاصيل المتنوعة والماشية التي تركها أبونا. ثم لا يكفيه أننا أصبحنا فقراء معدمين، فهو يعتزم مطالبتنا بنحو مليونين برسم إعالتنا خلال الفترة التي كان مكلفا فيها بمصالحنا باعتبارنا قاصرين».

وإذا كان الباشا قد تصرف هكذا مع أقرب الناس إليه، أي أبناء أخيه الأكبر، فما بالك بعامة الناس من المغاربة الذين كانوا خاضعين لسلطته على امتداد منطقة نفوذه؟

يتعلق الأمر بمرحلة سبقت ولادة الأستاذ عبد الصادق الكلاوي ولهذا فإن كان المؤلف قد تجنب إثارة تفاصيلها في كتابه عن «والده الباشا» فمن حقنا أن نقرأ ماكتبه آخرون ومنهم الأستاذ «غوستاف بابان» الذي يقول في كتاب «صاحب السعادة» بأن الجنرال «دولاموث»فكر عقب وفاة المدني الكلاوي في أن يجعل السي محمد بوستة، باشا على عاصمة الجنوب إذ لم يكن حاكم ناحية مراكش «الجنرال دولاموث» مطمئنا لخدمات الحاج التهامي..... ولهذا وجب في نظره بأن يتولى شؤون مراكش باشا جديد، نزيه وجدير بالإحترام وله مايكفى من الشعبية.

ومحمد بوستة هو جد الأستاذ امحمد بوستة الذي أصبح أمينا عاما لحزب الاستقلال بعد وفاة الزعيم علال ويقول «غوستاف بابان» «لكن لما عنت للجنرال تلك الفكرة...كان قد حكم على ذلك الرجل بالموت بدون قصد. لأن محمد بوستة، ذلك الرجل المستقيم، سيظل في نظر الكلاوي منافسه المحتمل، مادام على قيد الحياة... ففي أحد أيام شتاءات الحوز المعتدلة، من منتصف يناير 1920، غادر محمد بوستة مدينة مراكش، متجها إلى سانية أو عزبة كان يمتلكها، غير بعيد عن عاصمة الجنوب طلبا للراحة. كانت العزبة بسيطة، لاتختلف في شيء عن المزارع التي يمتلكها السكان الأهالي...مرت الليلة الأولى، ليلة 14 وصبيحة 15 يناير هادئة.

وفي صباح اليوم الموالي زار بوستة حقوله المزروعة قمحا وشعيرا. وبعد أن أخذ منه التعب كل ما أخذه، من نهار كله كد، لجأ إلى فراشه في وقت مبكر، ونام في الطابق الأول من منزله...

هل كان بوستة يدرك ساعتئذ المأساة التي كان ضحيتها؟ أم إعتقد أنه فريسة كابوس مروع ؟

كان واحد من القتلة...يقف عند رأس السرير، وبضربة قوية، يصدع رأس بوستة منهيا بذلك، مهمة القتلة.

كانت جريمة معدة بإحكام وفي يوم 16 يناير 1920, أشعر أهل السي محمد وأصدقاؤه على وجه السرعة،.بما حدث، فجاؤوا ذاهلين، ......ليحملوا جثة قتيلهم... (بعد هذه الجريمة لم يظهر الباشا طيلة أسابيع ولاراه حتى أصدقاؤه الحميمون).

وتم إعداد مقال مطول عن تفاصيل الجريمة على أساس نشره في جريدة «السعادة» ولكن جاء أمر إلى هيئة تحريرها بالرباط بعدم نشر المقال.

كان للتحقيق الذي باشره الباشا هدف واحد تضليل العدالة.

وكان أول ماقام به الحاج التهامي الكلاوي، هو أن اعتقل أحد أفراد عائلة الضحية يدعى عباس بن محمد بوستة ووضعه في السجن رغم أنه كان خارج مراكش عندما إرتكبت الجريمة منذ ستة شهور ونصف. عندما قدم عباس بوستة إلى القضاء في الرباط، أخلي سبيله بعد محنة عسيرة.

وانتهت الجريمة – يقول غوستاف بابان – بإعطاء الدليل القاطع على مدى السلطة الخطيرة التي خولتها الحماية للكلاوي والطغيان الذي بدأ يمارسه باشا مراكش تمهيدا لمرحلة يقول عنها الأستاذ عبد الصادق بأن «سيدي محمد بن يوسف عندما تربع على العرش، وجد والده الباشا في قمة مجده وعظمته وقوته».

الحماية الفرنسية
ودعم النظام الإقطاعي الوراثي بالمغرب

التهامي الكلاوي باشا مراكش يستقبل الوزير الأول البريطاني ونستن تشرشل بحضور الأمير مولاي ادريس الأخ الأكبر للسلطان سيدي محمد بن يوسف وخليفته على مراكش.

يقول عبد الصادق الكلاوي عن المرحلة التي اعتلى فيها الشاب سيدي محمد بن يوسف عرش المملكة المغربية:

«وبما أن السلطان الجديد قد تقلد الحكم يافعا، فقد وُضع تحت وصاية الصدر الأعظم الحاج محمد المقري والسي المعمري الزواوي معلم السلطان ومدير تشريفاته. ومع ذلك، فسوف يتلقى من لدن الكلاوي باشا مراكش علامات بينة عن بيعته له وإجلاله وتقديره. فسيدي محمد بن يوسف كان يمثل السلطة العليا الدينية والدنيوية، والكلاوي قدم له من دون تحفظ أو تردد مساعدته الصادقة المتحمسة وبيعته الشخصية ومعها بيعة كل القبائل التي تقع تحت إمرته.

وليس من باب الصدفة أن يتم تعيين مولاي ادريس، الإبن الأكبر لمولاي يوسف، والذي كان يملك مساندة قوية لاعتلاء العرش، في المنصب الشرفي كخليفة للسلطان على مراكش، أي بالضبط تحت المراقبة اليقظة للحاج التهامي».

لا يقول المؤلف كيف تم ابعاد مولاي ادريس الذي كان، فيما قبل يعتبر هو ولي العهد، وكيف وقع الاختيار على سيدي محمد لتولي الملك بدلا من أخيه.

ويضيف عبد الصادق «ومن مباعث فخرنا هناك العلاقات التي أقامها الكلاوي مع السلطان سيدي محمدبن يوسف، متابعا الصلة التي انعقدت بين السلطان ودار كلاوة والتي تتجسد في «للا عبلة» أم ولي العهد مولاي الحسن الذي أصبح في ما بعد ملك المغرب الحسن الثاني، والأمير مولاي عبد الله، والأميرات للا عيشة وللا مليكة وللا نزهة، وهي الزوجة التي اختارها السلطان من دار كلاوة. والأمر نفسه كذلك بخصوص للا بهية، الزوجة الثانية للملك محمد الخامس، وأم صاحبة السمو الملكي الأميرة للا أمينة» إلى أن يقول الأستاذ عبد الصادق

«لقد استغل نظام الحماية البنيات التقليدية للبلاد بغية توطيد السلطة المركزية، وقام بمنح القواد الكبار إمكانات جديدة لتدعيم

سلطتهم، فاختيارات الماريشال ليوطي، التي فرضتها حتما الظروف العصيبة التي كانت تسود في فرنسا إبان الحرب العالمية الأولى، والدور الذي وجد نفسه مضطرا لإعطائه للقياد الكبار في الجنوب في مجال إخضاع الأهالي وإدارة شؤونهم، سوف يغير بشكل ملحوظ من طبيعة العلاقات التقليدية التي كانت تربط القائد ومخزن السلطان. كما أن إجراءات الاستبدال السريع للإدارة المباشرة بأنظمة المراقبة المختلفة التي وضعتها الحماية لموازاة مجموع رجال السلطة المغاربة بموظفين فرنسيين مدنيين وعسكريين، استطاعت أن تفرض على رجال السلطة المغاربة طاعة مزدوجة للسلطان والمقيم العام الفرنسي بالمغرب. وفي أغلب الحالات توصلت الحماية تدريجيا إلى وضع واقع السلطة في أيدي رجالها سواء كانوا ضباطا للشؤون الأهلية أو مراقبين مدنيين.

وبالرغم من أن القواد والباشوات هم أصلا المفوضون المحليون الوحيدون لسلطة المخزن، فقد أصبحوا، منهجيا وإن تدريجيا، عنصرا في الاستعراضات التي أخذت طابعا فلكلوريا أكثر منهم مكلفين بالشؤون الإدارية والعدلية، وقد وجدت هذه السياسة مقابلها الضروري في تفكيك سلطات القواد الكبار وتفتيت الأراضي التي وضعت أصلا تحت إمرتهم، مما أفرز كثرة من القواد من دون مدى فعلي ومن غير سلطة طبيعية على السكان المعنيين.

هكذا تم التعامل مع سلطات القوات الكبار أمثال المتوكي والكندافي حتى لانذكر إلا أشهرهم. غير أن محاولات الإقامة العامة إخضاع قيادة الكلاوي للتعامل نفسه، باءت بالفشل الذريع. وقد كان وراء ذلك العديد من الأسباب، إذ لم تكن ثمة وحدة في المرامي والأهداف بين مختلف سلطات الإقامة العامة. فإذا كان بعض الضباط المحليين يرغبون في تحجيم أهمية هذه العائلة، فإن ليوطي نفسه في الرباط عمل كل ما في وسعه من أجل الحفاظ عليها. وبعد ليوطي،

باءت محاولات من جاؤوا بعده بالفشل، فقد وجد الكلاويون حينها في باريس نفسها مناصرين أقوياء لهم».

التعامل مع سلطات القواد الكبار من طرف إدارة الحماية الفرنسية بالمغرب سيكون موضع مناقشة مفيدة في إحدى جلسات محادثات إيكس ليبان بين المرحوم عبد الرحيم بوعبيد وأنطوان بيني وزير خارجية فرنسا في حكومة إدغار فور (غشت 1955).

وجاء في كلام وزير خارجية فرنسا حسب ما تقول محاضر إيكس ليبان:

«أريد أن أقول عن النظام الإقطاعي الذي يثير مشاعر الشبيبة المغربية الواعية وهنا لابد من القول إنصافا لفرنسا أن النظام الإقطاعي بالمغرب لسنا نحن الفرنسيون الذي أنشأناه، بل إن فرنسا ملتزمة بأن تحترم تقاليدكم بمقتضى المعاهدة (معاهدة الحماية) وهذا ما صنعناه.

ولكن يمكن – عن حق– أن تؤاخذوا علينا أننا لم نعمل على تطوير النظام الإقطاعي بالمغرب».

رد بوعبيد على أنطوان بيني موضحا أن سياسة القواد الكبار هي من ابتكار المارشال ليوطي وكان غرضه من هذه السياسة هو تسهيل الاحتلال. غير أن ليوطي نفسه –يقول عبد الرحيم بوعبيد– أقر في سنة 1920 بأن تلك السياسة التي كانت نافعة في مرحلة البحث عن إقرار سلطة الحماية، كان يجب التخلي عنها بقصد إعداد المستقبل وبقصد أن تأخذ في الاعتبار المطامح التي بدأت تظهر حينئذ.

وبعد ذهاب ليوطي، أخذ من خلفوه، يوطدون نظام الحكم المباشر، استنادا إلى النظام الإقطاعي الذي أكل عليه الدهر وشرب».

وجاء في محاضر مباحثات إيكس ليبان وبخصوص المقابلات التي عقدتها اللجنة الوزارية الفرنسية مع وفد حزب الاستقلال برئاسة الزعيم محمد اليزيدي بأن أنطوان بيني وزير خارجية فرنسا قاطع عبد الرحيم بوعبيد ليقول له:

«إني موافق على ما تقول وإنك تحاول أن تقنع إنسانا مقتنعا».

ونعود إلى ما يقول عبد الصادق الكلاوي بخصوص تطور علاقة الإقامة العامة للحماية الفرنسية بالمغرب مع النظام الإقطاعي بأن الإقامة العامة حين «يئست من القدرة على تكسير شوكته، حرصت على استغلاله أفضل استغلال لمصلحتها.

وهكذا حين انفجرت أزمة الخمسينيات في العلاقة بين الإقامة العامة والسلطان، اعتبر الكلاوي بأن العاهل (محمد الخامس) يكن له البغض ويسعى إلى تحطيم شوكته، فتصرف إزاء ذلك كشخص يدافع عن امتيازاته ومصالحه الخاصة، حتى لا نقول عن « إقطاعيته المهددة».

ويخبرنا المؤلف بأن الباشا أرسل ابنيه البكرين ابراهيم والمهدي لمتابعة التعليم الثانوي بفرنسا سنة 1925 وبعد عشر سنوات عاد ابراهيم فخلف ابن عمه السي حمو كقائد على تلوات مما يؤكد بأن الباشا كان له حرص على جعل القائد ابرهيم خلفه السياسي.

وعندما عرفت الحالة الصحية للباشا لأول مرة تدهورا جديا سنة 1941, بدأ ابراهيم منذ تلك اللحظة في أخذ دوره هذا مأخذ الجد وصار يتصرف في البيت كما لو كان لا يفصله عن لقب «الكلاوي» سوى وقت قصير و لم يترك أي فرصة تمر دون أن يظهر فيها سلطته داخل العائلة أو خارجها.

غير أن الباشا ما لبث أن برح فراش المرض واستعاد بنشاط مدهش كل معاملاته ومسؤولياته، وموت الباشا لم يكن وشيكا. لكن الباشا سيلزمه المرض مرة أخرى الفراش في ماي 1949 وستظل حالته الصحية حتى يوليوز في أسوأ حال.

ويخبرنا عبد الصادق كيف أن سلطة ابنه الأكبر وسلطة «العبد المعتوق» إيدر أصبحتا أكثر فأكثر إذ أصبحا يأخذان أغلب القرارات مكانه.

«عاد جدي الحاج محمد المقري من فرنسا... يوم 8 نونبر 1949 – يقول عبد الصادق– وأخبرني الصدر الأعظم وابنه البكر السي حماد أنهما قابلا خلال مقامهما بفرنسا فيليب بونيفاس الذي قال عن أبي:

«الفرنسيون لايعتبرون الباشا رجلا في كامل قواه العقلية وأنهم تبعا لذلك يعتقدون أنه لم يعد قادرا على تحمل المهام الموكولة إليه».

في هذه الأجواء شرع (إبراهيم) الإبن الأكبر للباشا في تجاوز حدود العائلة إذ بدأ يحاول أن يلعب دورا سياسيا يدفع بوالده الباشا في الاتجاه الذي يقرره الفرنسيون من أعداء انعتاق الشعب المغربي.

وكان هؤلاء يقولون للباشا بأنه في حالة ما إذا تقلص حماسه لمساندتهم، سيضطرون للرهان على ابنه ابراهيم ليخلفه بصورة مبكرة.

ويذكر عبد الصادق بأن الإقامة العامة دخلت في يناير 1947 بدناءة في حملة ضد السلطان بتوزيع مناشير «الكولونيل لوكونت» مدير الداخلية الذي سيعوضه في منصبه إثر هذه الفضيحة، المراقب المدني «فالا».

في الشهر الموالي وبمناسبة عيد المولد النبوي، طلع الباشا للرباط مصحوبا بإبنيه إبراهيم ومحمد. وقد حكى إبراهيم أن السلطان استقبل العائلة استقبالا بالغ الفتور، وعاد الباشا من الرباط يوم 20 فبراير وقد هده المرض.

في سنة 1948 زار رجل الصناعة مارسيل بوساك مراكش في صفة سائح ونزل عند الكلاوي وبدأ يشحنه عداء ضد السلطان.

وأقام القائد إبراهيم الكلاوي بفرنسا لمدة شهرين، أحاطه خلالها بعض الفرنسيين بعناية خاصة محاولين إقناعه بمساعدتهم لجر أبيه الباشا لمواقفهم وأطروحاتهم، واعدين إياه بمساندة ترشيحه لخلافته التي غدت أمرا منتظرا.

وبما أن السلطان بدأ يتشكك فيما يدور حواليه من دسائس، فقد خص إبراهيم الذي جاء لتوديعه قبل السفر إلى فرنسا بلقاء جاف، إذ

اعتبر السلطان أنه من غير المقبول أن لا يطلب القائد إبراهيم أولا موافقة الصدر الأعظم على السفر وهو موظف المخزن.

كما أخذ عليه بأنه من غير المعقول أن يضع المخزن أمام الأمر الواقع ويأتي فقط ليسلم شكليا على السلطان بعد أن أعد العدة للسفر، من غير موافقة، وبلا إذن من المخزن، كما أن الصدر الأعظم، بأمر من السلطان، قد أرسل استفسارا في الموضوع للباشا، غير أن إبراهيم لم يؤجل السفر مع ذلك».

ويخبرنا عبد الصادق بأنه ذهب إلى القصر الملكي في شهر أكتوبر 1948 لتمثيل والده الغائب في فرنسا في حفلات عيد الأضحى وأن محمد الخامس خاطبه بقوله: «عليكم أن تبقوا موحدين في العائلة وبأن كل واحد يجب أن يلتزم بحدود مسؤولياته»!

السباق على خلافة الباشا أصبح مفتوحا، إذ كان حديث تدهور الحالة الصحية للحاج التهامي الكلاوي متداولا، ولم يكن عزم إبراهيم الكلاوي وإصراره إلا أن يقربه من خصوم سيدي محمد بن يوسف الذي كان يعرف حق المعرفة تحفظه إزاءه، وكان خصوم السلطان يدركون أن إبراهيم مستعد لخدمة مآربهم مقابل تحقيق طموحاته.

«باتون» في ضيافة القائد ابراهيم بتلوات حيث يرتدي الجنرال الأمريكي الجلباب والخنجر بحضور المقيم العام الجنرال نوكيس

دار الكلاوي ضيعة
من عشر هكتارات وسط مدينة مراكش

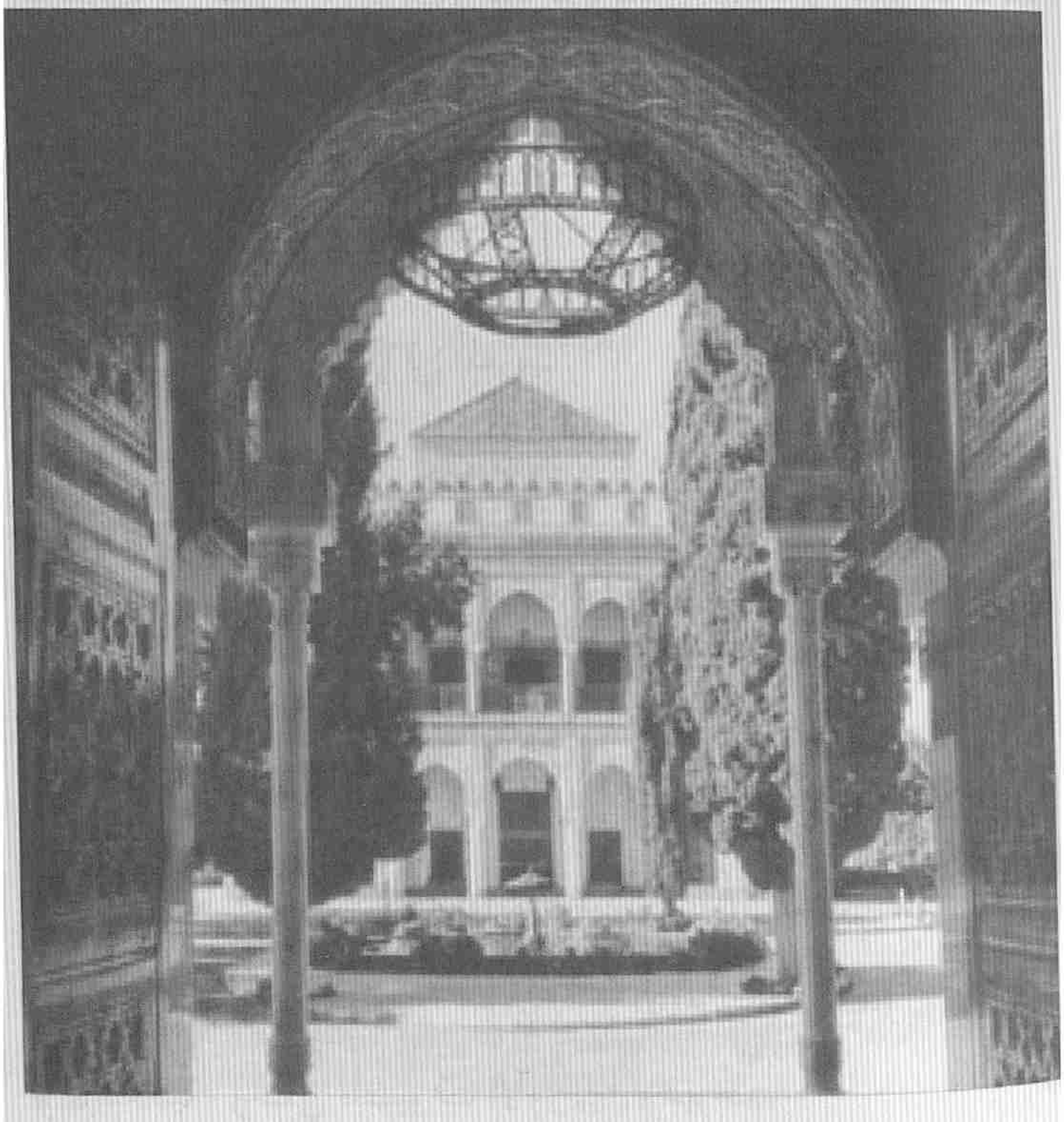

لنكون في صورة الأجواء التي سارت عليها حياة الكلاوي وكيف تمكن من البقاء على قيد الحياة السياسية قبل عهد الحماية وعلى امتداد مراحلها خلال أكثر من أربعين سنة، لابد من الرجوع إلى هذا الوصف الدقيق الذي يقدمه عبد الصادق الكلاوي عن «الحاج التهامي في داره»:

منذ صباي وأنا أعرف أبي حريصا كل الحرص على الطريقة التي يرغب في منح ضيافته بها لأصدقائه وللشخصيات التي يرغب في استقبالها من مغاربة وأجانب، فقد كان يتفنن مبكرا في تدبر ما يمكنه من ضيافة كل واحد في بيته بشكل راق موفرا مائدة من طراز رفيع. ولهذا الغرض، كان يشرف بنفسه على نظام بيته باهتمام بالغ، وحتى وفاته، ظل يعتبر أن عليه باستمرار تطوير واستكمال صورة ضيافته التي جعلته شهيرا في المغرب.

وأصبح البيت خاصة في بداية الثلاثينيات منظما حسب هذه الوظيفة التي يعتبرها أساسية. فقد كان يقول «بأن المشاكل الأكثر استعصاء، سواء كانت سياسية أو غيرها، تجد حلها بسهولة حول مائدة عشاء أكثر منه في الإطار البارد للمكتب».

ولهذا الغرض أيضا بنى في الحدائق الخارجية لقصره منزلين للضيوف حيث حرص على أن يقدم لهم فضاء للراحة من طراز رفيع. أولهما مخصص للمغاربة والزوار الآتين من الدول العربية والإسلامية، والثاني للضيوف الأوربيين وغيرهم.

بني المنزل الأول تبعا للتقاليد العريقة للعمران المغربي، كما حرص الكلاوي على تزيينه وزخرفة مداخله بأبهى وأجمل ما جادت به عبقرية الفن المغربي. فقد زينت حيطانه بالفسيفساء من النمط الرفيع، بحيث إن الإسم الذي أضفاه على القصر «الستينية» يحيل على زخرفة من الزليج تتضمن ترويقا مكونا من ستين إبرة من الزليج المنحوت تشكل الموضوع الأساسي للمقطع الحائطي، وهذا الإسم هو الذي أضافه صناع الزليج بفاس على تلك الصورة الزخرفية. كما أن سقف القبة بالغرفة الكبرى احتوى على أجمل وأبهى ما يشمله النقش المغربي على خشب الأرز المزوق بأزهى الألوان، وشرائط الجبس المنقوش والمخرم التي تفصل بين خشب السقف والزليج من عمل أفضل الحرفيين في هذا المضمار.

وما أن انتهت عملية البناء حتى تم تأثيث المنزل كي يتمتع الزوار بشروط الضيافة المغربية الأكثر رقيا، من التخوت المصفوفة المغلفة بالحرير والخميل الرفيع، والوسائد المريحة، والزرابي الرفيعة، والطنافس المصنوع من جلد الغزال، وثريات البلار، أما زربية القاعة الكبرى في شكل صليب ذات القطعة الوحيدة فقد تم صنعها في معامل الصافونوري **La Savonnerie** بفرنسا. وهي ذات خلفية سوداء ومزوقة بتلافيف الزهور ذات الألوان الخافتة.

وكانت الغرف ذات أثاث رفيع توفر كل عوامل الراحة، غير أن الكلاوي حرص على أن يكون الأثاث بكامله من صنع الحرفيين المغاربة كما هو شأن العمارة والزخرفة.

أما أرضية الأبهاء والدرج فقد سُويت برخام كارّار المزوج على الطريقة المغربية بالزليج المنحوت بدقة والمعبر عن عبقرية حرفيي مدينة فاس.

وكانت الأروقة المحيطة في الطابق بالغرفة الكبرى ذات شرفات مسورة بالمشربيات التي نحت خشبها صناع مراكش باليد والأرجل وركبوها بمهارة كي تصبح أشبه بدنتيلا من خشب الأرز المذهب. وتنفتح تقاويسها الواسعة على كل الجهات، مانحة للضيف مناظر خلابة على الآفاق المحيطة بالمدينة، من قمم جبال الأطلس المغلفة بالثلوج، والتي تخرق رؤوسها الذهبية والفضية الأفق، وواحة النخيل الملونة بشتى الألوان، وسطوح المدينة اللامعة كالأحجار الكريمة تحت الأنوار المتقلبة، الساطعة أحيانا والخافتة والمداعبة أخرى، إلى الصومعة الفخمة الرائعة لمسجد الكتبية.

أما الجناح المخصص للضيوف الأوروبيين، الذي قصد من بنائه توفير الراحة المتوخاة لهم، فقد تمت دراسته لهذا الغرض من قبل مهندسين معماريين إيطاليين. وقد أقيمت بنايته أمام المنزل الأول، وكان شبيها له في شكله الخارجي وسطحه الهرمي المزين بالقرمود الأخضر، وبين البنايتين المتقابلتين حديقة تنتظم حول خصة ماء تتناثر منها المياه في إيقاع متواتر، بحيث تتأمل إحداهما الأخرى بواجهتها المختلفة.

وقد قصد الكلاوي أن يجمع في الجناح المخصص للأوربيين كل وسائل الراحة التي عرفها في المنازل الفخمة وأرفع القصور والفنادق بأوروبا، من صالونات مريحة تمكن من احتواء الحفلات الأكثر فخامة، ومن غرف وظيفية ورائعة، ومن قاعات حمام واسعة حيطانها من المرمر والرخام السماقي حيث يتساءل الزائر لماذا تم وضع مغسلتين. هل كان ذلك تهورا منه إذ رغب في توفير الحمام لزوجين أو أقرب إلى ذلك؟ أم أنها رفعة ذوق أراد بها لضيوفه أن يتفادوا الاستحمام في المياه الوسخة للمغسلة الأولى؟

وقد تمّ وضع مصعد حتى يغدو الوصول أيسر إلى الطابق، حيث توفر النوافذ ومدار الجناح والشرفات ومناظر تريح النفس وخلوات فتانة للضيوف.

و لم يخص لا هذا الجناح ولا ذاك بمطبخ. فقد كان الكلاوي يردد بأن نشاز الراحة الكبرى لأصدقائه، وله هو نفسه، هو أن يكونوا محاطين بروائح المطبخ، وألا يكتشفوا تلك الروائح والنكه فقط إلا لحظة تذوقها على المائدة.

لهذا، كانت كل الوجبات ومن ضمنها الفطور تعد في المطابخ المركزية للقصر، بعيدا عن الضيوف الذين يُتفادى لهم رنين الصحون والروائح والشقشقات اللامتناهية للطباخات الشغالات ليل نهار لتحضير الأطباق الرفيعة والشهية. وعند موعد الوجبات يرى الضيوف كوكبة من الخدم حاملين على رؤوسهم الطواجين ذات الصحون المذهبة والمائدات المغطاة بقشاشاتها المزوقة، والتي تحتوي على ما لذ وطاب من الأطعمة، وحين توضع المائدة، كانوا لا يفتأون يكتشفون المصادر الثرية للطبخ المغربي الرفيع.

لكن، في الغالب، كان الكلاوي يستقبل ضيوفه بنفسه في قصره، وكان الطعام دائما يعدّ على الطريقة المغربية، ففي البداية كان الشاي يقدم للضيوف بعد أن يتم إعداده بفنية رفيعة أمام أنظارهم بعناصره التي يحفظ سرها المغاربة من الوجهاء، أي «الشاي بالنعناع». إنها طريقة مختصرة للتعبير عن ذلك المشروب الساخن الذي لا يشكل الشاي والنعناع سوى مكونيين من مكوناته وعطوره، التي تبدأ من العنبر الرمادي لتنتهي بالأفسنتين (الشيبة) الطري مرورا باللويزة، ورعي الحمام، والسمسق، والزعتر، والورد وزهر البرتقال، وفي أوقاتنا هذه، لم يعد ثمة الكثيرون ممن يأخذون وقتهم لإعداد هذا الشاي المغربي، فأغلب الناس يسرعون اليوم في حشو البراد بالسكر والنعناع والشاي الأخضر. والحال أن الشاي لا يتطلب فقط عناصر عديدة وذات جودة وقيمة وإنما أيضا أيادي خبيرة تعرف حق المعرفة المقادير المطلوبة.

وبما أن ذلك الشاي كان يعد في الغالب من قبل نساء لا يتغيرن، فإنهن يضفن له من الروعة بحيث لا يلبث العارفون أن يصرحوا: «هذا الشاي رائع، فمذاقه يتضمن موسيقى الأساور التي تشكلت في إلتقائها بالبراد».

ولدى الكلاوي، كانت حفلة الطعام تبدأ دائما بتقديم كأس صغير من الشاي يعد فقط بأفضل أنواع الشاي الصيني الأخضر، بغير كثير من السكر، كأس صغير فقط كي يتذوق الضيوف حبوب الشاي لوحدها وينعموا بنكهتها، ثم تبدأ الخادمة في الآن نفسه وفي البراد نفسه بتحضير ذلك الخليط الرائع من النباتات المعطرة والزهور اليابسة والخضراء والروائح المسكرة.

وبعدها تبدأ المأدبة. فيتم وضع الطاولات الواطئة في جنبات القبة وتحاط بالطنافس، وحول الطاولات يأخذ الضيوف أمكنتهم ليشهدوا توالي الأطعمة من لحوم ودواجن مشوية أو مقدمة بالخضروات المطبوخة جيدا، ومن أكلات يتمازج فيها العسل والسكر بالإبزار وبالملح والزنجبيل، والمخللات الرائعة، الناجمة عن نقع اللحوم الرفيعة واللوز المقلي في العسل والخل والليمون والقرفة وغيرها من البهارات العطرة أو المورّقات التي تصنع أوراقها واحدة واحدة أياد ماهرة والمحشوة بشرائح الحمام وبخلائط اللوز والجوز، والعصائد الرائعة المكونة من الأعشاب المنكهة بالعطور العجيبة.

حين كان الأمر يتعلق بالحفلات الحميمية، كانت الوجبات دائما تقدم من قبل النساء، بالمقابل كان الرجال يقومون بخدمة الضيوف حين كان على الكلاوي استقبال ضيوف كثر. وفي الحالين معا، كان الضيوف يعبرون دائما عن دهشتهم من خبرة الخدم رجالا ونساء. فقد كان هؤلاء يحرصون على ألا تظل الأطباق أمام الضيوف إلا الوقت الكافي كي يتذوقوها ويعجبوا بها، فيتوالون على الخدمة في إيقاع عجيب، من غير أن ينبسوا ببنت شفة، أو يحدثوا صوتا أو هجرا يمكن أن يزعج الراحة أو الهدوء الذي يعم المكان. وقد عُرف الكلاوي بحيازته في قصره على أفضل خدم. بحيث تعلموا كلهم كيف يرضون ولعه بالكمال ويجهدون في إرضائه. فكان يكفيه إلقاء نظرة خاطفة كي يدركوا مبتغاه، وإشارة سرية منه تجعلهم ينطلقون في حركات معقدة، من تغيير الصحون، أو ملء الكؤوس والفناجين، أو جمع الفضلات، أو تقديم الإبر الخشبية، وكل شيء من غير أن ينتبه لذلك الضيوف كما لو أن هذه الجوقة كانت منظمة سلفا وكما لو أن تدريبا مسبقا قد تم لهذا الغرض.

وفي حفلات الاستقبال الحميمة والعادية بخاصة يصل التفنن دروته. صحيح أن الكلاوي في الضيافات الكبرى التي قد تبلغ المائة شخص يسهر على تشكيل مضامين المائدة بحرص كبير أيضا، غير أن جودة رفعة العشاءات الصغرى تكون أكبر. فحين كان الكلاوي يتقاسم المائدة مع بعض أصدقائه ومعارفه كان يتفنن أكثر في شد الانتباه والإعجاب بمائدته. هكذا كان يقدم وجبة جديدة ابتكرتها حديثا إحدى طباخاته. وحين يغدو الباشا معرضا للإطراء والمديح من قبل الجميع كان ينادي على الطباخة فيجازيها أمام أعين الكل ويقدم لها حلية أو بعض المال، أو قطعة من الحرير أوغالبا وعدا بالحج إلى بيت الله، باعتباره كان الجزاء المفضل.

وللاستجابة لمتطلبات الحياة العصرية الراقية والمكثفة أصبحت دارالكلاوي محط تنظيم محكم من قبل الباشا، سواء في الداخل أو الخارج. إضافة إلى ذلك، فقد خصص لها مقتصدية دقيقة لتضمن تموينها اليومي والإصلاحات الضرورية التي تتطلبها.

وكان سيد البيت ومعه ضيفه الوحيدين المسموح لهم بالولوج عادة للدار التي كانت مبدئيا ممنوع على النساء الخروج منها. فقد كان الكلاوي معروفا في المغرب بالطريقة الصارمة التي كان يحمي بها حريمه وحرمة بيته. وقد يبدو هذا الأمر اليوم بئيسا بالنسبة للنساء اللواتي يعانين من الحجر، غير أنه من واجبنا أن نأخذ بعين الاعتبار أن تلك كانت القاعدة في كل بيوتات المغرب آنذاك. من غير أن ننسى أن قصر الكلاوي كان عبارة عن ضيعة من عشر هكتارات وسط المدينة، تحتوي على جنائن وحدائق مخصصة لأولئك النساء.

وكان داخل الدارمنظما على شكل طوائف. فقد كان ثمة طائفة الخادمات، وطائفة الطباخات، وطائفة الموسيقيات، وطائفة المنظفات، والبوابات والممونات، إلخ.

كانت البوابات، وعددهن يتراوح بين ثمانية وعشرة، مسؤولات عن مداخل البيت من الداخل، فقد كن يمثلن الواسطة الضرورية لكل اتصال بالخارج.

وبالموازاة مع ذلك ، كانت طائفة من البوابين في الخارج تقوم بالوظيفة نفسها وتقدم لهن مخاطبيهن من الرجال فكل من كان يدخل أو يخرج من الدار يمر من خلال هذا الحاجز المزدوج. إضافة إلى ذلك، فقد كانت البوابات يلعبن لدى النساء الأخريات، الدور الذي كان مخصوصا بالخصيان في الحكايات العتيقة للشرق. وحسب ما أتذكر، فإن دارنا لم تلجأ أبدا لهذه المؤسسة التي كانت تفرضها وضعية تعدد النساء في الزواج. وهذا لا يعني أن تلك الممارسة لم تكن جارية بالمغرب، بما أنني كنت على علم في شبابي بأن الخصيان كانوا موجودين في بلاطات السلاطين، بل إني قد رأيت منهم واحدا أو اثنين، في حالة من الشيخوخة والضمور. لكن هذا الصنف لم يكن موجودا في دارنا، وكانت البوابات هن اللواتي يقمن بمهامهم لتأمين مهام المراقبة التي كان يقوم بها أولئك الرجال الذين لارجولة لهم، والذين كانوا لا يشكلون في حريم العثمانيين خطرا.

وعند وفاة أبي سنة 1956، كان لايزال في داره حوالي مائة امرأة. فعدا البوابات اللواتي أتينا على ذكر دورهن المعقد، كانت الباقيات يتقاسمن «الطوائف» الأخرى. فالحشم والخدم كن مقسمات إلى فرق للتناوب على المهام أسبوعيا، وكن يتكلفن خاصة بالبيوت الخاصة للكلاوي، وبملابسه وحماماته وزينته. وكان نظام التناوب هذا يسري أيضا في المطابخ، حيث كان عدد الطباخات أكثر بالنظر إلى عسر المهام الموكولة لهن يوميا. أما في حالات حفلات الاستقبال الكبرى، فإن الطباخات الثلاثين يتعاونن كلهن على مشاق المهمة، فيما تتناوب فرق من ستة طباخات مع صباياهن على العمل اليومي الاعتيادي أسبوعا أسبوعا، يبدأ يوم الجمعة.

وكانت فرق أخرى تتكلف بصيانة القصر، وأخرى تتصدى لمهام الصبين. وعلى رأس الفرق عدد من الخادمات القديمات يعملن على تنظيمهن وإدارتهن للأعمال المنزلية.

وكن أيضا يسهرن على المواد والآليات بالدار ويسيرن العاملين بها، وكان بعضهن يقمن بدور المقتصدات ويتحملن مسؤولية المؤن الدائمة.

وكان يسهر على الجنائن والحدائق الداخلية للقصر فريق صغير من البستانيين والبستانيات يختارون من بين العاملين في صيانة الحدائق الخارجية، وكان هؤلاء العمال يقبلون داخل القصر مرة أو مرتين في الأسبوع، على أن يتم الإبعاد المؤقت للنساء حالما ينتهي العمل وكانت البوابات يعلمن سيد الدار بكل الأشغال التي تتطلب تدخل العمال أوالصناع من الخارج، وفي كل حالة من تلك الحالات كان فريق العمل يقبل داخل منطقة مامن الدار فيما يتم تنقيل النساء إلى مكان آخر حتى يتم تفادي أي لقاءمع الأجانب عنها، وكانت البوابات والبوابون يقومون بحراسة مشددة عليهم وتظل الأبواب مقفلة من الداخل والخارج في تلك الحالات.

وكان تموين الدار يتم من خلال عدة قنوات. فيوميا عند الصباح كانت تصل المنتوجات الطرية من لحم ودواجن وحليب وزبدة وخضر وفواكه إلخ، وكانت تلك المواد تصل تحت إمرة مقتصد خاص، من لدن أمناء الحرف بالمدينة، وكان مقتصد القصر يقوم بالحسابات ويؤمن لهم شهريا أجر موادهم.

وبعض المواد الأخرى كانت تؤمن من منتوجات ضيعات الكلاوي. فذلك كان أمر الدقيق والزيت والحليب وزبدة الطبخ والبهارات والزهور القابلة للتقطير والزيتون الصالح للتصبير واللحوم للتجفيف، والعنب للخل، واللوز للحلويات والعسل والفواكه الموجهة للتخليل أو التجفيف إلخ.

وحتى نقدم فكرة تقريبية عن الإستهلاك في الدار، كانت الحاجة شهريا إلى 1500 قنطار من الدقيق كي تؤمن الخبز الكافي لساكني دار الباشا لوحدها، فقد كانت الخبازات تعجنن يوميا في معاجن القصر ليرسل العجين للخبز في الفران العمومي للحي تبعا لتقاليد العائلات المغربية التي لاتزال حية إلى يومنا هذا. وقد كان المشهد مدهشا حين كان المرء يري كوكبة الحمالين الراجعين من الفران وهم يضعون على رؤسهم "الوصلات" الخشبية مليئة بالخبز الساخن المعطر، كما أن الحلويات كانت تطهى أيضا في الخارج فقد كانت توضع في صناديق خاصة ينقلها الحمالون بواسطة مسندين خشبيين طويلين على طريقة الكراسي القديمة المحمولة وفيها كانت قمطرات تصف فيها الحلويات يتكلف "مول الفران" (صاحب الفرن) بإخراجها منها ليقوم بطهيها، وما أن تصبح جاهزة حتى يعيدها لمكانها ويقدم الصناديق للحمالين الذين يكونون في إنتظارها قصد أخذها إلى الدار.

في بعض المناسبات كما هو الحال في عيد الأضحى أو حين يتعلق الأمر باجتلاب اللحوم المخصصة للتصبير، كانت الأنعام تذبح في حدائق القصر في مذابح مخصصة لذلك الغرض، وعند حلول عيد الأضحى كان يتم ذبح ما يناهز الخمسين كبشا. فقد كان الكلاوي يقوم بيده بذبح الكبش الأول حسب السنة بعد عودته من صلاة العيد، ويترك بعدها لجزاري المدينة الذين أحضروا لذلك ذبح ماتبقى من أضحيات ثم يتم في المكان نفسه سلخها وتموين القصر بالأكباش كاملة في قصع من الخشب أو على ظهر الحمير.

ويهدف تصبير اللحوم يتم كل سنة في الصيف ذبح مايناهز العشرة من العجول والأبقار تقطع لحومها شرائح رقيقة طويلة وتتكلف الطباخات بإعدادها بالتوابل لتجفيفها على الحبال في الشمس على السطوح لمدة أيام عديدة يتم طهيها في قدور كبيرة من الحديد مبيضة على نار كبرى من الخشب. ويتم تصبير اللحوم في الخوابي الخزفية المذهونة بالمينا وهذا اللحم المسمى "خليعا" في اللغة الدارجة للحواضر وخاصة في مدينة فاس، الذي كان يهيأ لتموين الحملات العسكرية أو لتأمين الغذاء للبيوت في أوقات الشدة، غدا أكلة ذات صيت ذائع، فقد كان الكلاوي يرسل خوابي كاملة لأصدقائه من "الخليع"لتذوقها.

وكان ثمة عادات أخرى سنوية لتهيئة الأطعمة ولنذكر من بينها تصبير الزيتون، وإعداد الخل وتقطير الورد وزهور البرتقال، وإعداد المربيات كمعجون اللوز لرمضان إلخ. وكان يتم لهذا الغرض جلب المنتوجات بوفرة باهرة ليتم وضعها بين أيدي نساء البيت الخبيرات بأمور إعدادها. وحتى لانتحدث إلا عن الزهور الموجهة لإنتاج العطور فقد كان يتم قطفها من ضيعات الكلاوي من قبل فرق من النساء يشتغلن على مهل كي لا يتلفن تويجات الزهور الهشة وتظل أناشيدهن الشكيانة تتابع هذا القطف الطويل الأمد على غرار النساء الأمازيغيات العاملات في أودية الأطلس.

وكانت أواني التقطير النحاسية جاهزة في الدار لتقطير الزهور، يسهر عليها نساء خبيرات في تلك العملية ويستعمل ماء الورد والزهر في الطبيخ، لذا يتم إنتاج مقادير كبيرة منها كما تملأ بها المرشات التي تستعمل في تعطير الضيوف في المناسبات الكبرى مصحوبة ببخور العود القماري المحترق في المبخرات الفضية المخرومة لهذا الغرض.

نساء الكلاوي...
أمهات الزواج الشرعي والجواري والإماء

التهامي الكلاوي يستقبل في قصره الممثل الكبير شارلي شابلان ونرى خلفه في الصورة الشاب عبد الصادق الكلاوي.

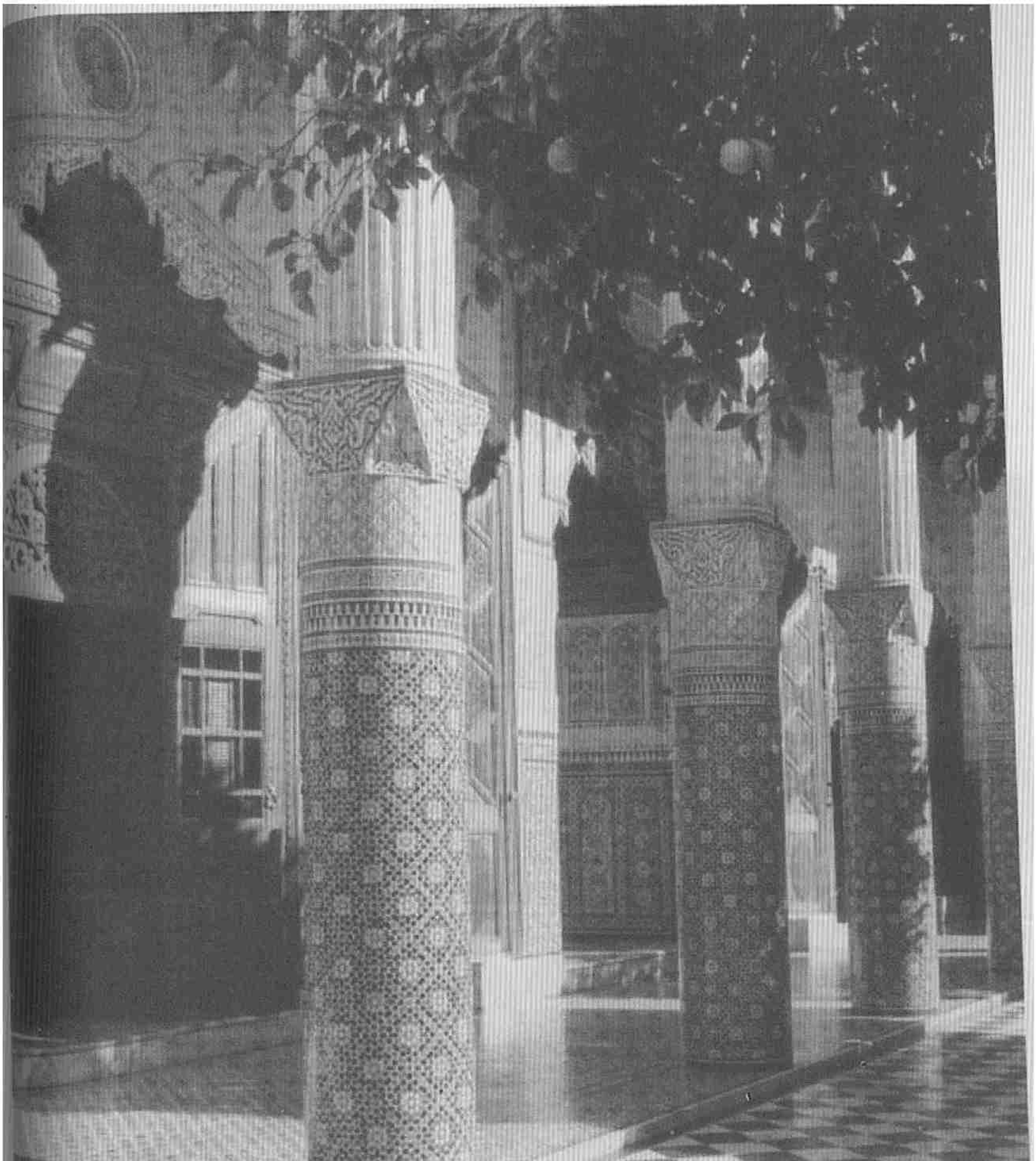

منظر من داخل «دار الكلاوي»

كان الحاج التهامي يحرص على أن تعطر ثيابه باستمرار بماء الورد والزهر. فقد كانت النساء الساهرات على ملبسه يتوفرن على دمى فارغة ومخرومة تسمى "البخار"يضعن عليها ثيابه وباقي ملابسه الداخلية. وبعد أن يرششنها بماء زهور البرتقال، يضعن تحتها مبخرة يزودها بالعنبر والمسك والصندل وأنواع أخرى من البخور. وبهذا كانت عناصرالبخور تلتصق بالملابس بفعل الرطوبة العطرة لماء الزهور، وكذلك كان يلبس الكلاوي ثيابه كل صباح.

وفي يوم الجمعة كانت تلك العملية تتطلب عناية أكبر إزاء ملابس الكلاوي التي سيرتديها لصلاة الجمعة.

الدار لم يكن يدخلها غير سيد البيت وكل المهام المنزلية كانت من اختصاص النساء.

فتعدد النساء لم يكن في نظر الإسلام أبدا تشريعا وتنظيما لحياة المجون، والشرع قد حدد تعدد الزوجات بصرامة، أي الإكتفاء بأربع منهن وماملكت الأيمان. فقد كانت الإماء والجواري عبارة عن غنائم الحرب أو من المقتنيات الخاصة، ويحق لمالكها معاشرتها. وكان أبناؤها يتمتعون بنفس حقوق الأبناء الناجمين عن الزواج والكثير من مشاهير العرب والإسلام كانوا أبناء جواري وإماء وموالي..لكن كان من الغريب أن يرى المرء الأب يحتفل بعقيقة عدة أبناء في الآن نفسه مع أمهات في مرحلة واحدة من النفاس.

وفي الدار، كانت النساء اللواتي منحن أبي ولدا ذكرا أو أنثى في مامضى ذوات وضعية خاصة. فقد كن يعشن في جناح خاص محاطات بوصيفات وخادمات كثيرات، فقدكن سيدات الدار ويقمن فيها بالمهام النبيلة آمرات ناهيات.

وحين تزوجت أمي من أبي بعد أن ترملت من عمي المدني، زوجها الأول، جاءت إلى الدار بثلاثة أبناء ولد وبنتين، ولهذا الغرض أصرت على أن تقيم لوحدها في بيت مستقل فقد كانت تعلم أنها لو اسقرت في دار الكلاوي، سيأتي يوم تفترق فيه عن إبنها، فبما

أنه سيكون غريبا عن الدار فسيغادرها وقت بلوغه كما هو الأمر مع كل الأولاد والقاعدة هي تفادي كل إختلاط مشبوه بين هؤلاء الرجال الصغار والنساء من الجواري والخادمات.

كانت عادة غريبة أن تستقبل الأمهات أبناءهن كأشخاص غرباء عن العائلة بحيث لايمكنهم الإتصال بالحريم الذي يعيشون في كنفه. ولكي يرونهم كان من اللازم الحديث معهم ولقائهم في حجرة خاصة تحت حراسة البوابات حيث لايسمح لهن برؤيتهم لوقت طويل وفقط حين يصبح الفتى رجلا ويحوز على إستقلاله وبيته، يسمح الباشا لأمه بأن تذهب لتعيش معه فيه.

وكانت العلاقات في ما بين النساء وفي ما بين الأبناء والنساء اللواتي لم يكن أمهاتهم، من الغرابة بمكان. فقد كانت النساء ينادين على بعضهن بـ"أختي فلانة" وكل امرأة تلقب من طرف أبناء الأخرى بـ"خالتي فلانة" وإذا كان الأطفال من نساء مختلفات يقمن بينهم علاقات أخوة أكيدة، فإنها كانت من طبيعة خاصة فقد كانوا يأخذون عن أمهم غيرة طبيعية من الآخرين تطبع طفولتهم بعمق كما أن الأطفال من أمهات بالزواج الشرعي يعتبرون أنفسهم أعلى مرتبة وأنبل من إخوتهم من الجواري والإماء وفي بعض العائلات كان هؤلاء الآخيرون يتلقون تربية تعتبرهم تابعين إلى الأبد للأبناء الشرعيين. صحيح أن الحياة الواقعية كثيرا ما كانت تدخل تغييرات جوهرية على هذه الوضعية النظرية فقد كانت المرأة الشرعية أو الجارية التي تحافظ على حظوتها لدى الأب وتورثها لأبنائها، كما أن الذكاء والمواهب الطبيعية كانت تزرع بين الأبناء عملية فرز طبيعية لم يكن الإختلاف في الأصل ليقف دونها، وفي العديد من العائلات كثيرا ما كان أبناء الجواري يأخذون مركز الصدارة التي كانت حكرا على إخوانهم من الزواج الشرعي.

غير أن هذه المشكلات لم تأخذ في عائلتنا بعدا خطيرا، فقد حرص أبي على أن يتعامل مع أبنائه كلهم بمساواة صارمة، وترك

للإصطفاء حسب مواهب وشخصية كل واحد تفعل فعلها و لم يقرر فقط غير أن يكون إبنه الأكبر خليفته على رأس العائلة تاركا للطبيعة تسير مسارها في ماتبقى من الأمور.

ومنذ وفاة الكلاوي سنة 1956, لم يترك إلا أرملة واحدة هي أمي الحاجة زينب بنت المقري. غير أننا كنا تسعة أبناء أحياء من خمس نساء مختلفات، لا تضع بينهم شريعة الإرث فرقا سواء أكانت أمهم جارية أم زوجة شرعية.

وإذا كنت مازلت أتذكر في الدار وجود إماء حقيقيات اشتراهن أبي من النخاسين الذين كانوا موجودين في مغرب بداية الحماية، فقد كن قد بلغن عتيا من العمر. كان من بينهن السوداوات ذوات الوجوه الموشومة الآتيات من أعماق إفريقيا بعد أن اختطفتهم أيادي رجال القوافل لبيعهن هنا أو هناك. بل كان من بينهم أيضا من يتكلمن لغتهن الأصلية للتواصل فيما بينهن. ومن بينهن كانت عجوز تجاوزت العقد الثامن من عمرها، وكانت تحكي لنا بالعربية، التي أخذت الوقت الكافي لتعلمها، عن عجائب سفرها من إفريقيا. فقد احتفظت في ذاكرتها بمراحل السفر الطويلة عبر الصحراء للوصول لبلاد المغرب. وكنا مشدوهين أمام حكاياتها عن السودان و«تمبوتو» (تمبوكتو) حيث توقفت لمدة. وكانت وجنتاها ممتلئتين بالوشم وسنها يفرض لها الاحترام بين نساء الدار بكاملها.

وكانت أغلب النساء اللواتي يعملن بالدار آتيات من أصول ومناطق أخرى. فقد كن إما بنات عبيد استقروا منذ أجيال في بيوتنا بالجنوب، أو بنات محاربين رزقوا الكثير من الأبناء فاختاروا وضع بناتهم لدى السيد لتخفيف عبء تربيتهن وإطعامهن، أو بنات الخدم والمزارعين الذين وضعوهن في الدار مقابل الأجر والمسكن. وقد كانت كل هؤلاء من مناطق نفوذ العائلة.

ثمة أيضا استثناء عن هذه القاعدة تمثله بعض الموسيقيات اللواتي تم استجلابهن من تركيا في بداية القرن، وتم وضعهن لدى بعض

عائلات الأعيان لتعليم نساء المجموعات الموسيقية قواعد الموسيقى والرقص. وكانت اللواتي كن بدارنا من الجمال واللطف والرقة بحيث استطاعت بعضهن اجتذاب سيد البيت، بل إن منهن من منحته أطفالا. وإحداهن الأجمل والأكثر ثقافة، كانت عاقرا، وحتى يخفف عنها الباشا سوء الحظ هذا كان يخصها بأجمل الحلي وأبهاها، مرددا بأن من حقها أن تكون بهذا أكثر حظوة من النساء الولودات. وقد حافظت هذه المرأة التي عاشت سنين بعد وفاة أبي على علاقاتها بعائلتها بأنقرة وعادت بعدها هناك لتقضي ما تبقى لها من العمر بين ذويها.

ولهؤلاء النساء من الخدم والجواري، اللواتي لم يكن لهن حق في إرث العائلة، ترك الكلاوي وصايا تضمن لهن العيش في مأمن من العوز وتمكنهن من الحياة الرفيهة التي عشنها في كنفه في حياته، كان ذلك عملا عادلا لأنهن وهبن حياتهن لخدمته بأمانة ووفاء وإخلاص وحرصن على بهاء بيته في السراء والضراء.

لم يكن سريان الحياة اليومية في دار الكلاوي يتسم بطابع الرتابة، فقد كان الكل مشغولين بمهامهم اليومية، والفترات الفارغة كانت هي تلك التي يكون فيها سيد البيت غائبا في سفر طويل، إما في رحلة حج أو في مقام صيفي بأوربا، وفي الحالين معا كان لا يتعدى ذلك الغياب شهرين أو ثلاثة. أما الأسفار القصيرة التي كان عليه القيام بها خارج مراكش فلم تكن تؤثر كثيرا على إيقاع النشاط في الدار، بالمقابل، كانت ثمة أحداث تزيد من وتيرة النشاط داخل الدار.

في البداية لابد من ذكر الزيارات الرسمية للسلطان في عاصمته بالجنوب. وبالرغم من قلتها، فقد كانت تزرع في دار الباشا حمى من الأنشطة الخصوصية، فقد كان كل شيء يتركز في خدمة السلطان، وكان الباشا يصاحب بنفسه دائما أطباق الوجبات الثلاث التي تعد لجلالته. وكانت العديد من الشاحنات تملأ أمام باب الدار ورجال الكلاوي يصعدون إليها للتأكد من أن الأطباق ستصل إلى مآلها

الملكي غير ناقصة. لم يكن ذلك يعني أن القصر كان بحاجة لذلك، خاصة وأن السلطان كان يصحب معه في سفراته تلك كل حاشيته وأهل بيته، ولكن لأن التقاليد كانت تفرض على الكلاوي شرف أن يضيف إلى سجاياه هذه الخدمة التي يقدمها تعلقا بالسدة السلطانية.

وإذا لم يكن لأي رجل القدرة أو الحق لدخول الدار عدا الكلاوي نفسه، فإن ذلك كان من حق السلطان سيدي محمد وفي أي وقت، فقد كان الكلاوي يفتح له أبواب داره خلال فترات مقامه بمراكش، ويترك له حق التصرف فيها يوما كاملا. وكان الكلاوي ينعزل خلال ذلك في إحدى الأجنحة خارج الدار ومن هناك ينفذ كل رغبات راعيه.

وكان السلطان يأتي للدار دائما مصحوبا بحاشيته من النساء والخدم، ويصبح طيلة ذلك اليوم السيد المطلق للمكان وناسه في دارنا.

طبعا، كانت تلك المناسبة للكلاوي لتأكيد رغبته المتجددة في خدمة السلطان وإحاطته بمودته، والسهر على أن تكون الضيافة العزيزة لجلالته ومرافقيه تفضيلية، بحيث يكون كل شيء في الدار وفقا لرغبات السلطان، وحين يغادر جلالته في المساء الدار كان الكلاوي يقدم له الهدايا الفاخرة تعبيرا جديدا عن بيعه.

وكان السلطان من جانبه يقابل الكرم بأفضل منه، فيوزع هباته السخية ورضاه على كل فرد من أفراد الدار.

كانت أمي تحكي لي باستمرار عن تلك الأيام التي لا تنسى، حيث كان يسمح للنساء بالسلام على السلطان والعائلة الملكية، وكان معين إعجابها بتواضع جلالته وكرمه لا ينضب. فقد كان يترك في كل زيارة في البيت ذكرى خالدة عن سمو مقامه وسماحته وكرم نفسه، وكانت النساء يغمرهن الفرح من عنايته الدائمة التي يسبغها على الباشا. فقد كان يحدثهم دائما عنه باعتباره خديمه الوفي الذي يحتل مكانا كبيرا في نفسه. وكان السلطان يعرف نساء القصر بأسمائهن

وفي كل مرة يحسسن بالإعجاب والزهو والدهشة للطف جلالته والأخلاق الإنسانية العالية التي كان بها يعاملهن ويسأل عن أحوالهن.

أما الأعراس وحفلات العقيقة فكانت مناسبات خاصة تنشط فيها الدار بشكل واضح، وفي حفلات أعراس أخواتي، كان علي، وأنا لازلت بعد في سن الصبا، أن أكتشف بانبهار وإعجاب الطقوس الغريبة لهذه الحفلات في دارنا، من إعداد العرائس، إلى زينتهن الفاخرة، مرورا بما يضفي عليهن التجميل من تحولات يجعلهن يشبهن دمى كبيرة متأثرة ومحمرة الخدود. وخلال أيام وليال كاملة كان جو الاحتفال يعم الدار حيث تجتمع نساء العائلات الحليفة الآتية من كل حدب وصوب حول المأكولات الفاخرة والغناء والرقصات البهيجة...

ولازلت أتذكر بحرارة العقيقة الأخيرة التي تم الاحتفال بها في منزل أبي، فقد ازدادت له بنت في عز شيخوخته، وبما أنه أصيب بالحيرة، فقد قرر الرحيل عن مراكش يوما قبل المناسبة، وكلفنا بالسهر عليها نحن أبناءه، وقد تم اختيار عالم كبير من فاس هو السي الطالب بن سودة لترأس الحفل واختار اسما لأختنا من أبينا..

فقد انزعج الباشا الذي كان حينها جدا لاثني عشر حفيدا من الحضور بنفسه لذلك الحفل وبذلك جرى الاحتفال بالوليدة لأول مرة في غياب أب الصبية.

كان الكلاوي يمتلك، عدا داره بمراكش، دورا أخرى بالمغرب وخاصة بالدار البيضاء وفاس وطنجة، من غير أن نذكر كل قصبات الجنوب.

وفي كل مكان كان من اللازم السهر على تلك الدور بالشكل الذي يمكنه من ارتيادها في أي وقت شاء واستقبال ضيوفه بها كما هو الحال بمراكش.

وهكذا كان يقضي فترات منتظمة بالدار البيضاء وفاس وطنجة مع أصدقائه وكان يحب أن يتوفر في تلك المدن أيضا على التسهيلات والراحة نفسها التي يعيش عليها في داره الرئيسية».

بهذه الطقوس كان الكلاوي يمارس تأثيرا كبيرا على ضيوفه المغاربة والأجانب.

حكى لي المرحوم محمد الاغزاوي أن المغفور له محمد الخامس كان قد اقترح على الوطنيين، قادة حزب الاستقلال إجراء اتصالات وحوار مباشر مع باشا مراكش وسافر إلى عاصمة الجنوب وفد يذكر الاغزاوي بأنه كان تحت رئاسة الأمين العام للحزب الحاج أحمد بلافريج وكان من أعضاء الوفد الشهيد المهدي بن بركة ومحمد الاغزاوي.

وكان الاستقبال في منتهى الكرم، بل إن الباشا وضع تحت تصرف ضيوفه الوطنيين حتى ما تيسر من المخدرات من نوع «المعجون» كإشارة من الكلاوي على الطابع «المرح» الذي يجب أن يكون لضيافة الوطنيين في «دار الكلاوي».

نظرا للجدية التي طغت على أجواء مباحثات وفد الحزب مع الباشا ولكون المهدي بن بركة قال كلاما لا يتذكر الاغزاوي مضمونه ويتذكر فقط أنه كلام جعل الباشا في حالة اضطراب وعندما وصلت أصداء اللقاء إلى رئيس ناحية مراكش، بعثت السلطات الفرنسية للزعماء من يخبرهم بأنهم سيصبحون في حالة اعتقال إذا لم يغادروا مدينة مراكش في أقرب وقت.

الحاج التهامي الكلاوي وتقاليد «الهدية» في علاقات السلطان بالباشوات والقواد

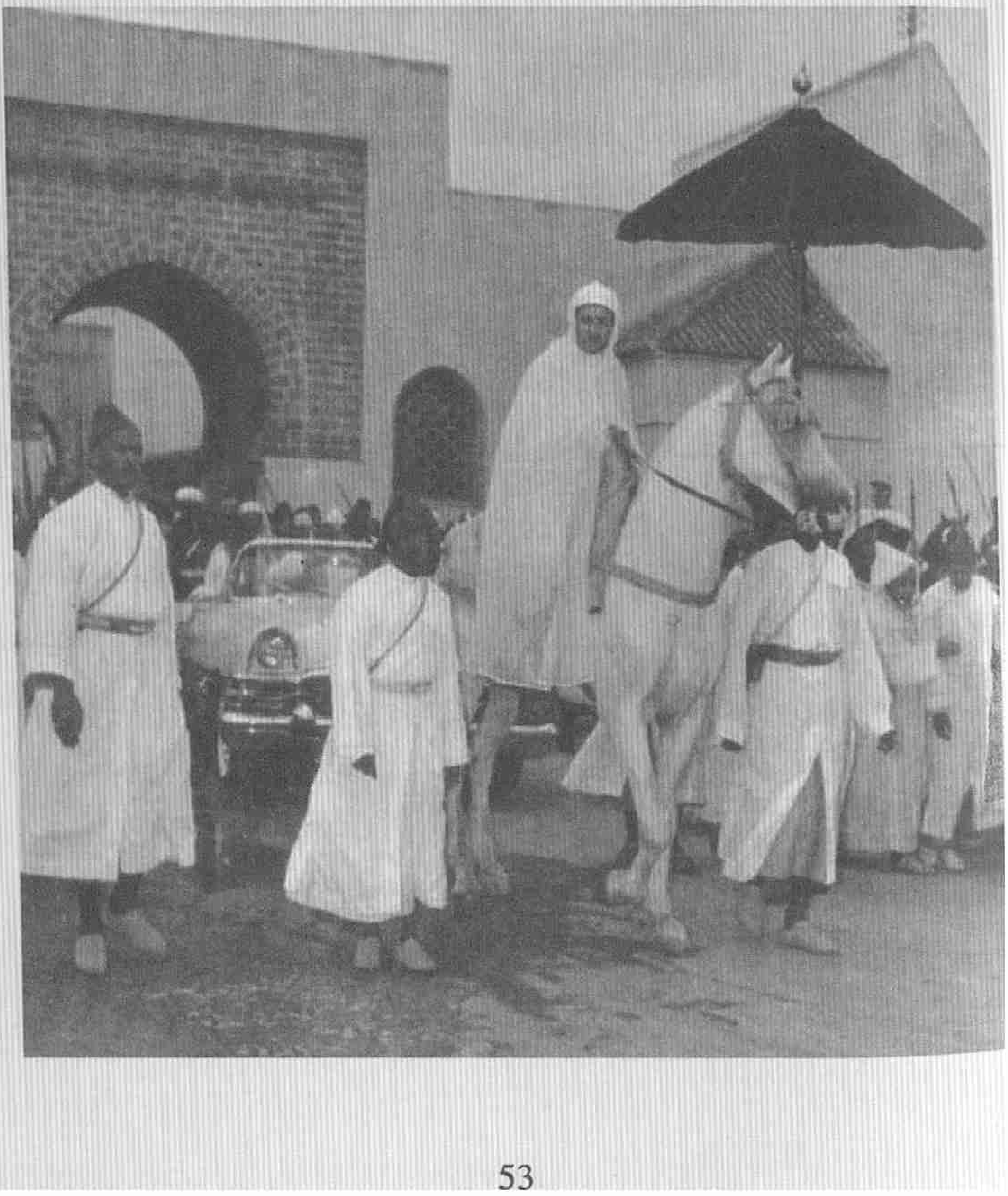

خصص الأستاذ عبد الصادق الكلاوي فصلا كاملا في كتابه لوصف أجواء الحياة في «دار الكلاوي» وقال: «بالرغم من أن الكلاوي كان يعيش حياة عمومية واجتماعية مليئة بالمهام والمسؤوليات إلا أنه كان يؤدي بحرص كبير كل جوانب مهامه الإدارية والعدلية والسياسية».

طبعا في عهد الكلاوي لم يكن أحد يتحدث عن فصل السلطات واستقلال القضاء وغير ذلك من القيم التي لم يكن الناس في عهد الاستعمار يسمعون عنها أي كلام:

«باشا مراكش كان يسير وينسق شؤون الإدارة اليومية للمدينة الكبيرة ويحرص على أن يحل بنفسه كل المشاكل التي تواجهها المدينة» والمشكلات السياسية العامة التي يحدث أن تطرحها المدينة أو المنطقة الخارجية لقيادة الكلاوي في الجنوب، كانت محط مناقشة دائمة مع سلطات الناحية.

كانت السلطتان الرئيسيتان بالمدينة، تمارسان حوارا مستمرا وتنميان بينهما علاقة تعاون إيجابي يسهلان حل المشكلات واحدة واحدة. وحتى سنة 1955، حافظ الباشا على صلاحيات قضائية هامة، ولممارستها كان محاطا بخليفتين. أحدهما مختص بالشؤون المدنية والتجارية، والثاني بالشؤون الجنائية.

كانت المحكمة قائمة في بنايات معزولة عن دار الباشا، تحت مراقبة موظف فرنسي يساعده طاقم من الموظفين والكتاب يراقبون سلطة القضاة الثلاث والمحكمة الحاخامية ونظارة الأحباس، أي الممتلكات المخصصة للأعمال الخيرية والتي كانت تشكل رصيدا مهما موقوفا.

لكن الإصلاحات التي لحقت تدريجيا بتنظيم القضاء الشريفي سعت إلى نزع السلطات القضائية شيئا فشيئا من أيدي الباشا أو القائد لتفضي في النهاية إلى فصل للسلطات كان يرغب فيه السلطان وسلطات الحماية الفرنسية معا.

غير أن الأمر ظل مختلفا مع باشا مراكش: فبالرغم من المظاهر الشكلية التي جعلت القضاة ينفصلون عن الكلاوي تدريجيا ليتمتعوا بنوع من الاستقلال، فإنه ظل يحظى حتى النهاية بسلطة فعلية، فقد كان القضاة والموظفون القضائيون في أغلب الأوقات تحت سلطته المباشرة، وظل محط استشارة في القضايا المهمة التي تطرح على المحكمة.

أما محاكم القضاة الثلاثة للمدينة، التي كانت مكلفة كما جرت العادة، بقضايا الأحوال الشخصية وبعض النزاعات العقارية، فإن الأمر معها كان مختلفا. فهذه السلطات القضائية موجودة تحت إمرة قضاة مستقلين. ولايعود حق تعديل أحكامه إلا لمحكمة الاستئناف الموجودة بالرباط، مرجعها إدارة وزير العدل نفسه.

لكن القضاة كانوا مع ذلك مضطرين لإقامة علاقات مستمرة مع الباشا الذي كان «يسهل» عليهم أداء مهامهم. فمساعدته كانت ضرورية لتنفيذ الأحكام لأنه كان يتحكم لوحده في القوات العمومية. وهنا أيضا، كان تدخله دائما بالضرورة.

وكانت نظارتا الأحباس بالمدينة التي يسيرها ناظران مستقلان (نظريا) عن الباشا: غير أن هذين الموظفين، ولكي يمارسا تسييرا أفضل للأوقاف المكلفين بها، كانا في الغالب بحاجة لمساعدته لتنظيم المزايدات العمومية وحل النزاعات الطارئة.وعدا هذه المؤهلات، فقد كانت للباشا الكلاوي مسؤوليات أخرى. فبما أنه كان قائدا المكيش، وعلى رأس العديد من القواد الآخرين من مراكش حتى التخوم الجنوبية للوطن، فقد كان يمارس في هذه المناطق بكاملها السلطة السياسية والإدارية والقضائية،. وبمساعدة أبنائه القواد الخاضعين لسلطته والعديد من الخلفاء، ظل الباشا الكلاوي الآمر الناهي وسيد الموقف في كل القرارات الكبرى في جميع المجالات.

كان نشاط الكلاوي العمومي كبيرا ومهما. فقد كان يصرف الساعات الطوال في قضاء تلك المهام، وكان اهتمامه بالتفاصيل

الصغرى مثيرا للدهشة كتغيير شيخ تطالب به جماعة من قبيلة معينة، أو قضايا الرعي، أو النزاع على الأرض بين القبائل، أو حتى الخلافات الشخصية بين مرؤوسيه العديدين.

كان يومه العمومي يبدأ باكرا. فهو يغادر الدار حوالي الثامنة والنصف، بعد أن يتناول لوحده فطوره، ويتوجه إلى مكتبه الذي بناه في الحدائق الخارجية للقصر على مقربة من جناحي الضيوف.

وتحتوي هذه البناية التي حرص على تخصيصها لنفسه على مكتبه في الطابق السفلي، بمكتبته وأرشيفه الرسمي والشخصي. وفي الطبقات الثلاث الفوقية كانت توجد قاعات الاستقبال وشقق الإقامة. وكان الضيف الوحيد الذي أقام في الطبقات الثلاث لذلك المنزل هو ولي العهد الأمير مولاي الحسن خلال حلوله بمراكش قبيل استقلال المغرب. وقد شاء القدر، إضافة إلى ذلك، ألا يقيم بها الكلاوي أبدا بالرغم من احتوائها على كل عناصر الراحة والأثاث الرفيع، وأن تكون فترة الإقامة الوحيدة التي عاشها بها هو آخر شهر من حياته، ففي إحدى غرف الطابق الثاني قضى الكلاوي فترة مرضه الأخير ليوافيه الأجل بها سنة 1956.

وكان الكلاوي يستقبل الزوار في مكتبه أو في صالون صغير مجاور له. غير أنه كان يفضل في الغالب خلال مقابلاته المكوث في الخارج، في سقيفة مواجهة للحدائق، تؤثثها أرائك من الأسل الهندي، كلما كان الجو يسمح بذلك. وفي مراكش كان الأمر غالبا كذلك.

وحتى الظهر يبقى الكلاوي في استقبال من يأتي لزيارته طوعا، أو بعد استدعائه إثر شكاوى أو تظلمات شفوية أو مكتوبة. وفي غالب الوقت، كان الأمر يتعلق بمجموعات تفد عليه من المدينة نفسها أو بالقواد والخلفاء والشيوخ المسؤولين المصاحبين للوفود أو القبائل الآتية من المدينة أو البوادي. ونادرا ماكان الكلاوي يذهب بنفسه إلى مكاتب المصالح الفرنسية للحماية، بل كان أغلب المسؤولين يأتونه

بأنفسهم، من المرؤوسين منهم حتى رئيس الناحية، الذي كان يذهب أحيانا لزيارته في مناسبات استثنائية.

وفي نهاية الصبيحة، عند حلول صلاة الظهر، كان يعود للدار راجلا أو في السيارة. وعند الباب كان يجد في انتظاره مصاحبيه للغداء، وحين لايكون ثمة ضيف، عادة ما كان الباشا يتناول الغداء صحبة مجموعة من عشرة أو خمسة عشر رجلا، مكونة من أصدقاء قدماء يستحب الدردشة معهم ولعب الورق، أعيان من المدينة وخارجها يحلون عليه من غير دعوة خاصة.

وطبعا يكون أحد أبنائه غالبا من بين الحاضرين، سواء جاء من قيادته للتشاور في هذه القضية أو تلك أو لأن الباشا استدعاه للتحادث معه بشكل شخصي في قضية ما.

وعند نهاية الغداء، ينسحب الباشا للقيلولة، ليخرج بعدها ويتجه غالبا نحو مسالك الغولف. وما لم يمنعه عن ذلك أمر طارئ، كان يقوم دائما بدورته اليومية في المسالك صحبة صديقين أو أكثر من أبناء المدينة أو من الزوار، فقد كان يحسن اللعب وظل حتى نهاية حياته يمارس هذه الرياضة بانتظام.

وعند الغروب يعود من الغولف، ليتابع مقابلاته في المكتب حتى التاسعة مساء. وبعد صلاة العشاء يعود إلى الدار غالبا لوحده، ليتناول وجبة خفيفة. ثم يخلد الباشا للنوم باكرا لأنه ينهض مع الفجر لأداء الصلاة الأولى اليومية.

أحيانا يخضع هذا البرنامج اليومي للتغيير، بحيث إن الكلاوي ينظم حفلات استقبال أو عشاء على شرف ضيوفه المارين بالمدينة. إذ يكفيهم أن يعلنوا عن وجودهم بها كي يسرع إلى دعوتهم إلى داره.

وأحيانا أخرى، كان يغادر المدينة لمتابعة مهامه أو للمتعة، ليقوم بجولات عمل أو رحلات صيد تنظم على شرفه أو على شرف شخصية مرموقة حلت بالمنطقة، وكان يحب بالأخص الصيد في منطقة تاملالت، وفي مسفيوة وتوغانة وأحواز دمنات. وكان دائما

يصيد بالغارة كل أنواع الطرائد، من خنزير بري، وغزال، واروية وطرائد صغيرة. كان ماهرا في الرماية ومشهورا بسرعة الإطلاق. وبما أنه كان فارسا ممتازا، كان يقوم برحلات طويلة على ظهر الفرس لبلوغ مكامن الصيد، التي غالبا ما تكون بعيدة عن الطرق السالكة. وفي تلك الحالات، كان يقضي اليوم في البرية، ويتناول غذاءه تحت الخيمة ليعود عند المساء إلى مراكش، وحين لايتيسر له ذلك يقضي ليلته في إحدى دوره بقياداته حيث تكون معدة دائما لاستقباله.

هكذا كان يقضي الكلاوي حياته اليومية، وقد حافظ حتى نهاية حياته على نشاط مكثف لم يكن يخفض من وتيرته بالرغم من تقدمه في العمر، إلا حين يضطره المرض إلى ذلك».

وقد يتساءل القارئ عن مصير «دار الكلاوي» أو قصر «الستينية».

من المعلوم أن الدولة كانت قد صادرت ممتلكات باشا مراكش طبقا لقرارات صدرت في فجر الاستقلال ولكن في مارس 1989 كان أبناء الكلاوي قد استعادوا بعضها ولكن قصر «الستينية» ظل تحت تصرف الدولة وقد أصبح من ملحقات القصر الملكي بمراكش ويخصص لبعض الاحتفالات الكبرى مثل حفل العشاء الذي يقيمه جلالة الملك على شرف المشاركين في المهرجان الدولي للسينما بمراكش.

بعد الحديث عن «الكلاوي في داره» يخصص المؤلف فصلا خاصا عن «كرم ضيافة الكلاوي» ويستشهد عبد الصادق الكلاوي بما قاله الأستاذ عبد الوهاب بن منصور في كتابه الصادر سنة 1969 عن الحسن الثاني (بمناسبة بلوغه سن الأربعين) ويقول مؤرخ المملكة عن الباشا: «كان على جبروته أريحيا كريما شديد الإحسان كثير التوقير والاحترام للشرفاء والعلماء والأدباء...».

ويختم عبد الصادق الفصل الذي خصصه للحديث عن «كرم ضيافة الكلاوي» بشهادة توكد استمرار تقديم الهدايا للسلاطين حتى بعد نهاية جلوسهم على العرش.

هكذا كان الحال بالنسبة للسلطان مولاي عبد الحفيظ الذي توفى سنة 1937 بعد ربع قرن على تنازله على العرش والسلطان مولاي عبد العزيز الذي سيتوفى في طنجة سنة 1943 بعد مرور ست وثلاثين سنة على إبعاده عن العرش ويقول المؤلف:

«ظل الباشا يكن مشاعر التبجيل والاحترام للسلطانين مولاي حفيظ ومولاي عبد العزيز حتى نهاية حياتهما. وكلما قاده سفره إلى «إنغيين» بفرنسا حيث كان يقيم مولاي حفيظ أو طنجة حيث استقر مولاي عبد العزيز، ظل يزورهما لصلة الرحم، حاملا معه الهدايا والعطايا».

و«الهدايا والعطايا» تكون عادة في شكل غلافات مالية وكان هناك من يزورون «دار الكلاوي» للحصول عليها وكان آخرون ينتظرون مجيء الكلاوي عندهم في زيارات منتظمة أو مباغتة ليحمل إليهم «الهدية».

ويقول عبد الصادق بأن كل الذين تحدثوا عن الكلاوي سواء كانوا من خصومه أو من أصدقائه أو أناسا محايدين، تتفق أقلامهم على الإشادة بخصال الحاج التهامي الكلاوي في الكرم وحسن الضيافة و... «الهدية».

و«الهدية» هي ماأصبح يعرف اليوم بحفل تقديم الولاء بمناسبة عيد العرش حيث يأتي وزير الداخلية و«مساعدوه» من كل أنحاء المغرب للركوع أمام الملك في فضاء المشور الملكي ولايقدم اليوم ولاة المملكة وعمال الأقاليم وغيرهم من «مساعدي» وزير الداخلية «هدية» للملك على خلاف ما كان عليه الحال قبل عهد الاستقلال.

ومن الأشياء المضحكة في عهد السلطان المزور محمد بن عرفة الذي فرضه الفرنسيون على المغاربة في إطار المؤامرة ضد العرش،

أنهم قالوا في إحدى نشرات الأخبار بإذاعة «راديو ماروك» بأن «ملك المغرب الجديد» قرر إلغاء حفلة تقديم «الهدية».

وكنا نفرح كثيرا في مرحلة الطفولة حينما يأخذنا الآباء لمشاهدة الملك يخرج إلى ساحة المشور ممتطيا صهوة جواده لتلقي «الهدية» التي يقدمها له أصحاب المخزن الذين ينحنون أمامه مرددين عبارة:

«الله يبارك في عمر سيدي»

لم يكن الملك يحصل على المال الكافي من الدولة ليتحمل كل مصاريفه آنذاك ومنها ما أصبح محمد الخامس رحمه الله يخصصه للمساهمة في دعم تمويل بناء وتسيير مدارس التعليم الحر الوطني والتبرع الملكي لفائدة المشاريع الخيرية لإنقاذ الأيتام والفقراء من أبناء الشعب وغير ذلك من الوسائل التي كان يحتاج إليها في مجالات جديدة لم يكن الملوك يهتمون بها قبل أن يربط محمد بن يوسف مصيره بالحركة الوطنية وظهرت الحاجة إلى المال للقيام بمهام جديدة:

خلال الأيام الموالية للأعياد الدينية كان الباشوات والقواد يأتون إلى الرباط حاملين معهم ما يقدمونه إلى الملك في إطار «الهدية» في زمن كانت فيه سلطات الحماية لا تعارض كون الباشوات والقواد يقومون يوميا بابتزاز المواطنين ويأخذون منهم «نصيب» الباشا أو «نصيب» القائد اعتمادا على ما توفر لرجال السلطة المخزنية في الأقاليم من إمكانيات استغلال النفوذ، بدعوى تقديم «الهدية» إلى السلطان.

كان العارفون يقدرون بأن ما يقدمه الكلاوي في مناسبة «الهدية» يتجاوز مجموع ما يقدمه باشوات وقواد المملكة وفي كتاب عبد الصادق الكلاوي عن «والده الباشا» نصوص مراسلات تبادلها الكلاوي مع مغاربة وأجانب تتحدث كلها عن «كرم الكلاوي» وماكان يقدمه «صاحب السعادة» في إطار «الهدية» للعديد من الناس.

«إن شهرة كرم الكلاوي وجوده طبقت آفاق العالم، يقول عبد الصادق، وسيكون من العسير بل من المستحيل سرد أسماء كل من زاروا المغرب وحظوا بتلك الضيافة، سواء باستقبالهم في قصره للإقامة فيه والتمتع بالراحة، أو بتمتيعهم مباشرة بكرمه ذاك باعتبارهم من ضيوفه أو من خلال أبنائه وبأمر منه.

وقليلة هي العائلات المشهورة بالمغرب التي لم تتح لها الفرصة لهذا الغرض أو ذاك لإقامة علاقات اجتماعية مع الحاج التهامي الكلاوي فموقعه الرفيع لدى المخزن ولدى سلطات الحماية جعل منه رجلا في قلب الحياة الاجتماعية للبلاد.

كان حليفا للمقري بماأنه تزوج أرملة أخيه الأكبر المدني ابنة الصدر الأعظم محمد المقري (والدة عبد الصادق).

وكان الحاج التهامي قد تزوج سنة 1918 إحدى بنات الرجل الشهير المهدي المنبهي الوزير السابق المقرب من السلطان مولاي عبد العزيز.

وكان الحاج التهامي الكلاوي ينسج خلال مقامه بطنجة والدار البيضاء وفاس علاقات قوية مع زبدة المجتمع وكانت له في فاس اتصالات وطيدة مع الفقهاء وعلماء القرويين المعروفين وكانت تحلو له معاشرة الشرفاء ويمنح لهم العون والحماية.

كما أن أغلب الموظفين الإداريين بالقصر الملكي كانوا يعرفونه جيدا وظل الكلاوي يتقرب إليهم بكل أنواع الهدايا والعطايا، كلما زار الرباط وعند كل تنقل للمخزن في الجنوب».

الباشا الكلاوي في مكتبه

أحداث يناير 1944
بين شهادة عبد الصادق الكلاوي
وشهادة عبد الرحيم بوعبيد

الكلاوي يستقبل في قصره يوم 24 يوليوز 1943 بمراكش المقيم العام «غابرييل بيو».

في الجزء الخاص بتقديم عريضة المطالبة بالاستقلال يخبرنا المرحوم عبد الرحيم بوعبيد في مذكراته (الاتحاد الاشتراكي 11 يناير 1987) بالاتصالات السرية التي أجراها الوطنيون مع بعض القواد والباشوات الكبار بنصيحة من السلطان، سيدي محمد بن يوسف ويقول السي عبد الرحيم

«وهكذا أجرى أحمد بلا فريج لقاء مع الكلاوي باشا مراكش، دار، بصفة عامة، حول مستقبل المغرب، وحول إمكانية إقامة علاقات جديدة بين فرنسا والمغرب. وقد تم نفس الشيء مع القايد العيادي خصم الكلاوي، الذي أخبر بضرورة القيام بعمل جديد.

وكان المهم في هذه المرحلة التحضيرية، (تحضير المطالبة بالاستقلال في يناير 1944)، هو زرع الثقة و«طمأنة» هؤلاء أعمدة إدارة الحماية، بأن الحركة الوطنية ترغب في تراض عام ومشاركة كل ذوي النيات الحسنة وأن المهم، بحكم ذلك، هو دور هام يمكن القيام به لبناء المستقبل الوطني».

من جهته يقول عبد الصادق الكلاوي في كتابه عن «والده الباشا» بخصوص المرحلة التحضيرية لعريضة الاستقلال:

«كان الحدث الأهم، في المستوى الداخلي، والذي سيكون حاسما في مصير البلاد هو من دون شك لقاء جلالة الملك سيدي محمد بن يوسف مع الرئيس الأمريكي روزفلت يوم 22 يناير 1943، بضعة شهور بعد الإنزال (إنزال القوات الأمريكية بالمغرب).

فعدا الجنرال نوغيس الذي كان «رقيبا» للسلطان، حضر هذه المقابلة ولي العهد الأمير مولاي الحسن البالغ آنذاك 13 سنة، والوزير الأول البريطاني ونستون تشرشل والسيد «هاري هوبكنز» الوزير المكلف بـ«قانون السلف والكراء»، والجنرال «باتون» والسيد «جورج مورفي» الممثل الشخصي للرئيس روزفلت، وابن الرئيس «إليوت» والنقيب «مارك غاي» مساعده العسكري.

كما كان يصاحب السلطان الصدر الأعظم الحاج محمد المقري، ومدير التشريفات والأوسمة السي محمد المعمري الزواوي.

وعلقت الصحافة قائلة بأن «ذلك العشاء قد مكن رئيس الولايات المتحدة والسيد تشرشل من الحوار طويلا مع جلالته والمقيم العام بصدد بعض القضايا التي تهم المغرب».

وغداة حفلة العشاء هذه، سافر روزفلت وتشرشل لمراكش حيث تمتعا بها بمقام للراحة. وسنحت الفرصة للكلاوي للقائهما والتحاور معهما واستمد الباشا أخباراللقاء بالسلطان من مصادرها الرئيسية المباشرة.

وكان للحديث بالتأكيد أثره النفسي الكبير على الباشا. ومع ذلك، يبدو أنه تأثر أيما تأثر بالتحليل الذي قدمه له ونستون تشرشل، الذي كان متحفظا من مستقبل الإمبراطوريات الاستعمارية.

واحتفظ الباشا في ذهنه في تلك المناقشات بفكرة مفادها أن الولايات المتحدة ستكف في الأجل القريب أوالأقرب عن الاهتمام بالمشكلات الاستعمارية، وأن تأثير بريطانيا العظمى وفرنسا في تطور تلك المشكلات سيكون مهيمنا وحاسما. وفي تلك المرحلة لم تشب العلاقات بين الكلاوي وجلالة الملك محمد بن يوسف أي شائبة. فقد كان الكلاوي لا يزال معترفا بالجميل الذي أسداه له السلطان شهورا قليلة قبل ذلك بتشكيل قيادة الجنوب حسب رغباته وبتعيين ابنه البكر ابراهيم خلفا للقائد الراحل السي حمو، بكل الامتيازات الإدارية والسياسية التي كانت في حوزته.

ثمة امتحان آخر سيأتي ليؤكد عزم الكلاوي على البقاء في حجر الطاعة للسلطان. يتعلق الأمر بالوضعية التي نجمت عن تقديم السلطان سيدي محمد وثيقة الاستقلال.

في صباح يوم الثلاثاء 11 يناير 1944 بعث الكلاوي حاجب بيتنا الحاج إيدار (حاجب الكلاوي) على وجه السرعة إلى الرباط وعاد منه بالتعليمات السلطانية المتعلقة بالاجتماع المرتقب غدا. وتتعلق

تلك التعليمات باتباع وتعضيد المواقف التي سيتخذها السلطان خلال الاجتماع بلا قيد أو شرط. فقد أخبر السلطان الباشا بنيته في المساندة العميقة لمطالب الوطنيين وأمره باتباعه اتباعا أعمى في موقفه هذا».

يقول السي عبد الرحيم عن يوم تقديم وثيقة الاستقلال: «بمجرد افتتاح القصر، كان وفد برئاسة أحمد بلافريج في قاعة الانتظار، كما تقرر. وفي هذه الأثناء جاء مستشار الحكومة الشريفة (وهو موظف فرنسي معين من طرف وزارة الخارجية الفرنسية) لإجراء مقابلته الأسبوعية المعتادة (مع جلالة السلطان) ففوجى «المستشار» برؤية أحمد بلا فريج ورفاقه في قاعة الانتظار وسيظل المستشار في تلك القاعة إلى نهاية المقابلة».

يروي بوعبيد، حسب ما نقله أعضاء الوفد بأن جلالة الملك كان هادئا، هدوءا تواصليا وقال بلا فريج وقد تملكه التأثر الشديد لما سلم ملف الوثيقة:

يا صاحب الجلالة

«خلال قرون عاشت بلادنا في كرامة، بفضل معارك تاريخية، بدون انقطاع. وقد فُرضت علينا الحماية بقوة ضد إرادتكم.

إننا مقتنعون أشد الاقتناع بأن الله يأمرنا باستئناف المعركة من أجل استرجاع سيادتنا الكاملة، تحت قيادة جلالتكم».

ورد العاهل على بلا فريج:

«إن هذا اليوم سيبقى في تاريخ بلادنا يوما مجيدا، وباعتباري عاهلا للبلاد، فإنني واع تماما بالمهمة التي أوكلها الله إلي وسأقوم بواجبي كسلطان، منذ الغد، بعد دراسة الوثيقة وسأستدعي المخزن والسلطات العليا لهذه البلاد لاتخاذ القرار في إطار الإيمان والوفاق للقيام بكل المجهودات وبذل كل التضحيات من أجل استرجاع سيادتنا التامة وكرامتنا الكاملة...».

كان موظفو المخزن في حالة اضطراب محموم يتنقلون من مكتب إلى آخر ومن مجموعة إلى أخرى، بحثا عن خبراليوم: «المغرب يطالب بالاستقلال»!

هذا ما قاله بوعبيد حول أجواء «دار المخزن» يوم تقديم العريضة أما عن أجواء مراكش فيتحدث عبد الصادق الكلاوي عن فرق الشرطة والعسكر التي كانت تراقب المدينة مراقبة دقيقة:

«في ساحة جامع الفنا وحول الملاح وضعت السلطات الفرنسية عناصر من جيشها.

المقيم العام غابريل بيو كان يوجد في مراكش وقت التقاء الكلاوي في قصر الباهية قبل رجوع الحاج إيدار من الرباط، أي قبل تلقي الرسالة الملكية. كما أن الجنرال دوغول سيحل بمراكش وسينظم على شرفه «استعراض عسكري».

ونستون تشرشل، الوزير الأول البريطاني كان في مراكش مقيما بفيلا «تايلور». وقد زاره الباشا من ثلاثة أيام. وشوهد الوزير الأول البريطاني وهو يودع الكلاوي مرتديا لباس بيت قرمزيا وعلى الرأس قبعة كبيرة من القش. كما شوهد وهو يتجول في أسواق المدينة.

استقبل الباشا مجموعة من الوطنيين ونصحهم بالهدوء والاعتدال قائلا لهم بأن عليهم الرجوع إلى السلطان في كل قراراتهم وطالبهم بألا يتسرعوا في أي خطوة من خطواتهم.

غادر الكلاوي مراكش باكرا صباح الأربعاء (12 يناير 1944) متجها إلى الرباط على متن طائرة وضعها الأمريكيون تحت تصرفه.

وفي الرباط انعقد مجلس لأعيان المخزن وبعض الشخصيات المغربية الأخرى برئاسة السلطان. وقد افتتح السلطان هذا الاجتماع الاستثنائي الذي لم يشهد المغرب أبدا مثيلا له منذ إعلان الحماية بخطبة طويلة في حضرتهم. وفيها تحدث بلا انقطاع لأكثر من ساعة. وقد أبرز بوضوح في خطبته تلك اتفاقه الكامل مع الحركة الوطنية، وبأنه سيشرع بقوة سلطته في مساندة مطالبها التي يعتبرها مشروعة.

وحين اختتم السلطان خطبته، أخذ أبي الكلمة مع آخرين ليؤيدوا آراء السلطان. وهو أيضا ما قامت به كل الشخصيات الحاضرة بإجماع باهر. وكان المتدخلون الأساسيون، عدا أبي، السي الطيب المقري، السي عبد الرحمن بركاش، السي أحمد جنان، باشوات الدار البيضاء والرباط ومكناس. وقد افتتح المجلس أشغاله في التاسعة صباحا واختتمها في الثانية بعد الظهر بعد أن قام الكلاوي بتدخل أخير».

نعود إلى ما كتبه عبد الرحيم بوعبيد رحمه الله بشأن الاجتماع الذي حضره وزراء المخزن والباشوات ومنهم الكلاوي تحت رئاسة الملك:

«كانت النقطة الوحيدة في جدول الأعمال هي عريضة الاستقلال: «إنني أوافق –يقول محمد الخامس– على مضمون هذه الوثيقة كعاهل للبلاد. وقد جمعتكم اليوم، في هذه الجلسة الرسمية والتاريخية، لكي نتحمل جميعا مسؤولياتنا أمام الله وأمام الأمة المغربية.

أنتم نظريا، الحكومة الشرعية لهذا البلد، ولكنكم، وهذا ما تعرفونه أكثر من أي مواطن آخر، جردتكم الحماية من كل اختصاصات السلطة وأصبحتم مجرد صور صامتة، لا تحصلون على أبسط المعلومات حول ما يجري وما يقرر في غيابكم... إن الظروف الدولية ومرحلة 1900 –1912، لم تعد هي نفسها اليوم فالحلفاء الذين حاربنا ومانزال نحارب إلى جانبهم، يبشرون بقدوم عهد الحرية بالنسبة لكل الشعوب الكبيرة أو الصغيرة»».

ظل الصدر الأعظم –يقول بوعبيد– صامتا، مطأطأ الرأس فأخذ محمد بن العربي العلوي، وزير العدل، الكلمة مباشرة ليقول بصوت جد متأثر:

«أشكر الله يا صاحب الجلالة، الذي أمد في عمري لكي أشارك في هذه المناقشة التاريخية، إنكم تجسدون الاستمرارية التاريخية لهذه الأمة الإسلامية العظيمة وتجسدون سيادتها وتطلعاتها الأكثر نبلا.

وقد اختاركم الله للقيام بهذه الرسالة... قل لنا يا صاحب الجلالة ما ينبغي علينا أن نفعله ونحن نعتبر أنفسنا منذ اليوم تحت قيادتكم، في طليعة المعركة المجيدة التي تقومون بها».

وقال باشا مراكش: «أنت ملكنا وقائدنا الأعلى وسنكون دائما وراءك».

فرد الملك على الكلاوي قائلا:

«ما تقوله، الحاج التهامي، يشهد على نبل روحك، فكن بالأحرى إلى جانبي، لأن مستقبل بلادنا مستقبلنا جميعا، سيكون من صنع الجميع، كبارا وصغارا».

ويقول السي عبد الرحيم بأن الكلام الذي ينسبه للسلطان وللشخصيات الأخرى هو إعادة صياغة، غير تامة بالتأكيد، اعتمادا على رواية شهود مباشرين أو غير مباشرين.

ويضيف بوعبيد في مذكراته بأن الوزراء والموظفين السامين الآخرين، اقتصرت تدخلاتهم مع بعض الاختلافات على التأكيد بأنهم «خدام مخلصون» لجلالة الملك وأنهم على استعداد لتنفيذ أوامره وتعليماته السامية ويعلق بوعبيد على ذلك «هذه جمل فارغة بدون روح أو حرارة».

وبينما لا يقول الأستاذ عبد الصادق أي شيء عن شيخ الإسلام في كتابه «عن والده الباشا» يقدم السي عبد الرحيم رحمه الله هذه الملاحظة:

«وبطبيعة الحال فإن موقف الشيخ محمد بن العربي العلوي، الذي كان الموجه الفكري للحركة الوطنية منذ بدايتها الأولى، كان طبيعيا ولا يحتاج إلى تعليق بينما كان موقف الكلاوي العميل المطلق للحماية، غير متوقع.

هل كان ذلك انضماما مخلصا أملته عليه استيقاظة ضمير مثقل؟ أم كان مجرد حساب لشيخ متشبث بسلطته الاستبدادية وبثرواته الضخمة التي راكمها بالاغتصاب والتجاوزات المختلفة؟ أم أن التطورات اللاحقة هي التي سوف لن تتأخر في الكشف عن حقيقة موقفه؟».

عبد الرحيم بوعبيد رحمه الله يخبرنا بأن وفدا رسميا للمخزن برئاسة محمد بن العربي العلوي وزير العدل، طلب مقابلة المقيم العام كابرييل بيو في الرباط، وبعد أن سلم وزير العدل (شيخ الإسلام) للمقيم العام نص البيان صرح قائلا:

«لقد جئنا، يا صاحب السعادة، للتعبير لكم عن الرغبة الجماعية للأمة المغربية في وضع حد لعلاقات الوصاية التي فرضت علينا بمعاهدة فاس سنة 1912.

لقد عشنا نحن رجال المخزن، منذ 1912، كمجرد مساند أو قرود تحركها إدارة الحماية.

إن هذه المرحلة قد مضت وولت وبمطالبتنا بتحرير بلادنا والتي لا يخفى ماضيها التاريخي عليكم، فإننا نسترجع كرامتنا كرجال واعين بواجباتهم وليس في ذلك أي موقف عدائي إزاء فرنسا بل هي مبادرة تستهدف إقامة علاقات جديدة في إطار الصداقة والاحترام المتبادل».

الأستاذ عبد الصادق الكلاوي يقول عن عودة التهامي الكلاوي إلى مراكش بأن الباشا وجد في استقباله بالمطار «فيليب بونيفاس» مدير الشؤون السياسية بالإقامة العامة الذي اقتاده عند المقيم العام «كابرييل بيو» الذي «استنطق» الحاج التهامي هكذا:

«– كيف جرى اجتماع الرباط؟

– لقد مر في جو الوئام

– ماهي النتيجة؟

– اتفاق على فكرة الاستقلال

– وماهو رأي الكلاوي؟
أنا متفق مع سيدنا».
وهنا قال بونيفاس: على السلطان أن يختار من الآن بين فرنسا وبين الوطنيين المغاربة وإذا اختار الوطنيين فلن يكون ذلك في صالحه».
فأجاب الكلاوي: «في رأيي ليس هناك من اختيار اليوم للسلطان، فليس ثمة غير طريق واحد سيسلكه أمير المؤمنين: إنه الطريق الذي رسمه شعبه للمغرب قاطبة».
ثم عاد الباشا إلى البيت بعد أن طلب منه «غابرييل بييو» العودة في السابعة والنصف كي يقابله هذه المرة بحضرة الجنرال دوغول رئيس فرنسا الحرة.
وبالفعل، فقد تم الاجتماع في الوقت المحدد، فتم طرح الأسئلة نفسها فأعاد الكلاوي على مسامعهم الأجوبة نفسها. وأضاف الباشا بحضرة الجنرال دوغول وبييو وبونيفاس بأن «جلالة السلطان، سيدنا الأسمى بعد الله سبحانه وتعالى، قد أعطاه الأمر التالي: «لا تقبل أبدا أن تسهل أو تساهم في اعتقال أي واحد من الموقعين على الوثيقة ممن يوجدون في دائرة نفوذك، ولا أي واحد آخر بحجة أفكاره ونشاطاته الوطنية».
وهكذا قام الكلاوي بتحذير السلطات الفرنسية مسبقا حتى تأخذ هي أيضا بعين الاعتبار الأوامر والتعاليم السلطانية، وحتى لا تأتيه يوما بلائحة من الوطنيين المفترض اعتقالهم بمراكش.
وبعد اجتماع الباهية، سار الباشا لدار مولاي علي، وهي إقامة رئيس الناحية حيث أقام الجنرال «فيالات» عشاء على شرف الجنرال دوغول بمناسبة أول زيارة لـ«رئيس اللجنة الفرنسية للتحرير» إلى مراكش. وكان القائد العيادي مع الباشا المغربيين الوحيدين الحاضرين في حفلة العشاء تلك.

وخلال العشاء تحاور قائد الرحامنة بدوره مع فيليب بونيفاس عن اجتماع الصباح بدار المخزن، وقد اتفق هو أيضا، مع وجهة نظر السلطان في أدق تفاصيلها، كما كان حال الباشا قبله.

رجع الباشا إلى داره حوالي العاشرة والنصف مساء، ووقتها فقط علمنا بلسانه ما وقع، ثم نادى على خديمه الحاج إيدار، رسوله إلى السلطان في الحالات الصعبة، وأمره بالسفر إلى الرباط قبل الفجر لإخبار السلطان بتفاصيل لقاءاته مع السلطات الفرنسية الحاضرة وقتها بمراكش. وقال له بالأخص بأن على السلطان أن يبقى صامدا وألا يلين جانبه، ذلك أن السلطات الفرنسية، وخاصة الجنرال دوغول، بدت مستعدة للتجاوب مع المطالب الوطنية إذا ما هي كانت منظمة وقدمها السلطان بنفسه».

ويقول الأستاذ عبد الصادق بأن سلطات الحماية الفرنسية لم تنجح في فصل الكلاوي عن السلطان وقت تقديم العريضة، بالرغم من الجهود التي قامت بها لأجل ذلك وأن مطالب الوطنيين قوبلت بالرفض التام من طرف الإقامة العامة وانتهت باعتقال الشخصيات الوطنية ولكن في 18 يونيو (1945) سوف يوشح الجنرال دوغول صدر السلطان سيدي محمد بن يوسف بباريس بوسام «رفيق التحرير» وسيتوصل معه إلى اتفاق يقضي بإقالة المقيم العام «كابريل بيو» ويخبرنا عبد الصادق بأن «والده الباشا» كان ضمن الشخصيات التي دعاها العاهل لمرافقته في زيارة طنجة في أبريل 1947 وأن الملك أثنى على الكلاوي لمساهمته في إنجاز تلك الرحلة.

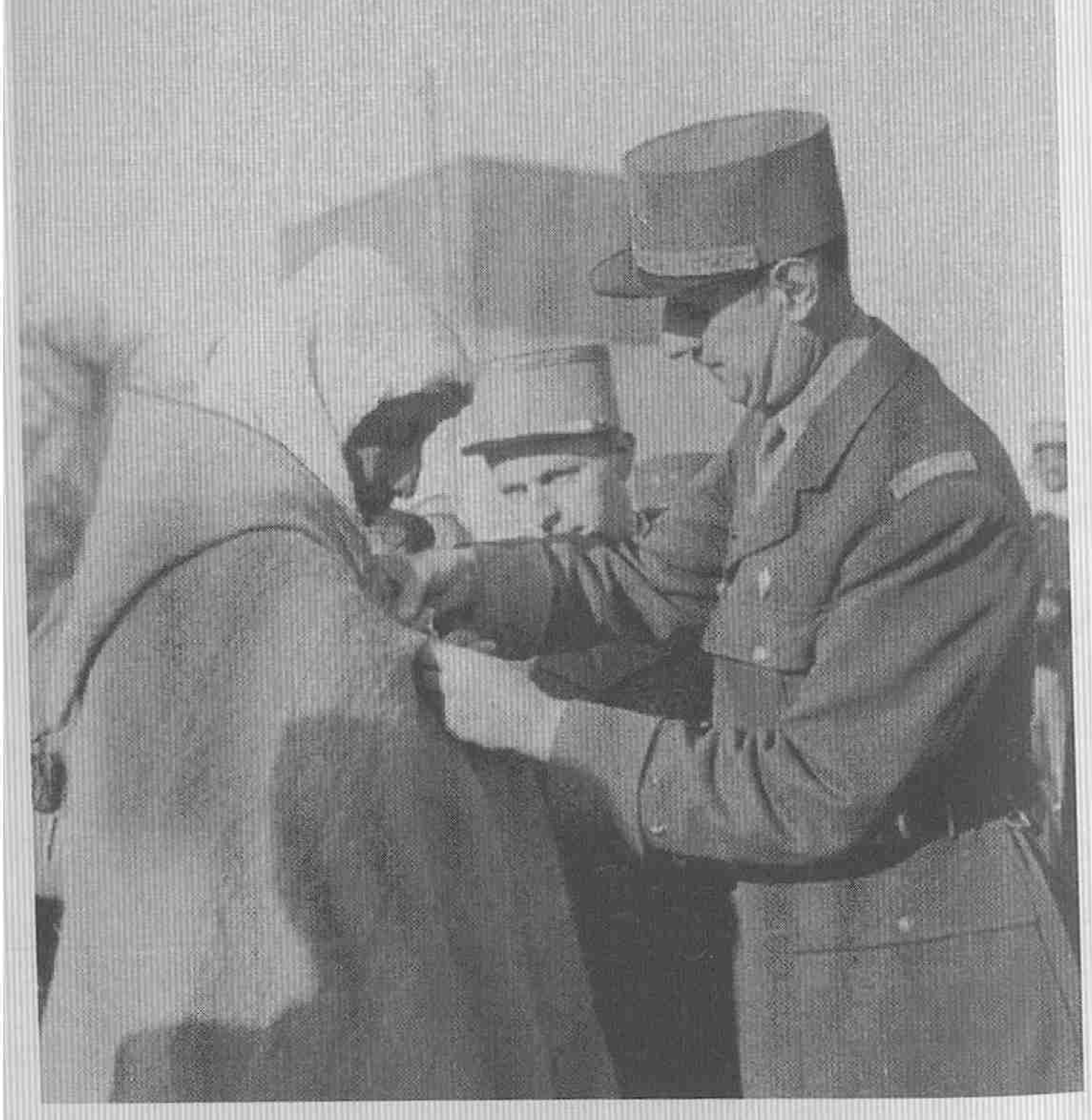

الجنرال دوغول يوشح الكلاوي بمراكش يوم الخميس 13 يناير 1944

جوان يطرد الوطنيين
ومحمد الخامس يطرد الكلاوي

ولي العهد الأمير مولاي الحسن في طنجة بمناسبة الزيارة الملكية في أبريل 1947، عن يمينه الحاج التهامي الكلاوي وعن يساره الحاجب الملكي بنيعش.

يقول الجنرال جوان في كتابه الصادر سنة بعد الاستقلال وتحت عنوان «المغرب العربي يحترق»:

«إن مفتاح الأحداث التي توالت بالمغرب خلال العشر سنوات الأخيرة يجب أن نبحث عنه في تغيير الموقف الذي لوحظ عند السلطان سيدي محمد الخامس بعد الحرب العالمية الثانية:

في العاشر أبريل 1947، رخصت الإقامة العامة للملك بالتوجه إلى طنجة فاستغل المناسبة لإلقاء خطاب بوحي من أفكار إسلامية صرفة إذ انزلقت من الملك إشارات متميزة كثيرة، فلا حديث إلا عن المشرق الذي أصبحت تتجه إليه بصفة كلية أنظاره. أما عن فرنسا وماقدمت من أعمال جليلة فلا ذكر لذلك ونفس الشيء بالنسبة لإسبانيا.

كان ذلك بمناسبة زيارة ملكية لمنطقة طنجة الدولية، زيارة اتفق الملك والوطنيون على جعلها مناسبة لتأكيد الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

أثار الحديث شعورا خاصا في باريس، وردا على هذا الخطاب الذي اعتُبر استفزازا للأمة الحامية، قررت حكومة السيد رمادييه تسميتي مقيما عاما بالرباط. وعندما التحقت بمنصبي، لاحظت بنفسي كيف تطورت أفكار العاهل». يقول المارشال جوان في كتابه الصادر سنة 1957.

«لقد عرفته فيما مضى خلال السنوات التي أعقبت التهدئة أو التي سبقت الحرب الثانية (يقصد الجنرال جوان منتصف الثلاثينيات) يوم كان بن يوسف سلطانا متعقلا. كان له شعور الاعتراف بالجميل لفرنسا وكرم فرنسا التي بفضلها صعد إلى العرش وهذا مالايخفى عليه.

وهاهو الآن يبدو منغلقا.. يعارض بعناد جل مشاريع الإصلاح المعروضة عليه للدراسة. كان واضحا بأنه لم يعد يسير على الطريق التي كان يتبعها والده المعظم. هل كان ذلك جراء نضج فكري أو نتيجة تأمل في شأن واجباته نحو شعبه أو بفعل شعور بواجبات حيال

العالم الإسلامي؟ هذا أمر محقق إلى أبعد حد ولكن هناك أيضا تأثير خطاب الوطنيين الذين أصبحت لهم معه علاقات حميمية لأنه بدأ يصغي لهم ويهتم بما يقوله له هؤلاء عن عالم أصبحت تغزوه بغثة بعض الأفكار، عالم متعطش إلى إعادة تشكيل بعض التجارب القاسية للحرب.

وبدلا من بحث مشاريع الظهائر، كما كان يقتضي الأمر عادة، من طرف المخزن نفسه... أصبحت العادة ... منذ بعض الوقت هي أن تتم دراسة مشاريع الظهائر في القصر الملكي من طرف لجان تتشكل من مستشارين يعملون في الخفاء ينتمي جلهم لحزب الاستقلال، والذين كان رأيهم المعارض بصفة عامة هو الرأي الراجح لدى جلالة الملك.

هذه العادة كانت تفضح انعدام مطلق للثقة في المبادرات التي تتخذها فرنسا وكان أقل مايهدف إليه الوطنيون هو أن يكونوا في مواجهة السلطة الحقيقية التي تمارسها المديريات التي خلقها ليوطي. هذه إذن حكومة أخرى تم تقديمها للرأي العم المحلي وحتى العالمي كحكومة وحيدة شرعية».

هناك رواية أخرى عن نفس المرحلة يقدمها الجنرال جورج سبيلمان في الصفحة 147 لكتابه: «من الحماية إلى الاستقلال» ويقول من كان مكلفا في رئاسة الحكومة الفرنسية بالمخابرات إبان عهد إدغار فور:

«شعر السلطان في طنجة بفرحة عارمة وهو يتلقى الهتافات الحارة التي قوبل بها وانساق في نشوة مع موجة الحماس الشعبي الذي كان بمثابة عشق روحاني...

ومن لم ير الحشود المسلمة في حالة الهيجان، لايستطيع أن يفهم كيف أن إنسانا بإمكانه أن يضع مكانته جانبا... ويتخذ مواقف حاسمة تتعارض مع طبعه وتفكيره».

في هذا السياق يقول الأستاذ عبد الصادق الكلاوي :

«يسجل التاريخ أن زيارة السلطان سيدي محمد بن يوسف لطنجة والخطاب الذي ألقاه بتلك المناسبة كان نقطة البدء لآخر ثورة للمغرب ضد الحماية (10 أبريل1947).

فقد ندد السلطان بشكل واضح بمعاهدة فاس. وبما أن السلطات الفرنسية أدركت مباشرة المخاطر التي يتضمنها موقف السلطان وإرادته في استعادة سيادة المغرب، فقد كان ردها عنيفا، واستدعت إريك لابون لتعين في مكانه الجنرال ألفونس جوان.

كان هذا الاختيار بليغا، وقد شكل في ذاته رفض فرنسا الرسمية طلب التحرر الذي قدمه السلطان بمرونة وصرامة معا.

في 9 نونبر 1947 دخل الجنرال ألفونس جوان بشكل رسمي لمراكش. ولم يقدم المقيم العام الجديد للباشا الكلاوي أي توضيح يخص التعليمات التي أعطتها له الحكومة الفرنسية، والحال أنه حين تم تعيينه يوم 13 ماي كانت التعليمات الموجهة له أن يحبط إضراب العاهل عن ختم الظهائر، ومنحت باريس له كامل الصلاحيات لوضع السلطان تحت تهديد الخلع.

وقد أعطى وزير الشؤون الخارجيه، «جورج بيدو» لجوان رسالة تمكنه، عند الحاجة، من الانتقال من القول التهديدي إلى الفعل في حالة ما إذا لم يسفر ذلك عن نتائج...

وكان فرنسيو المغرب يرغبون من جهتهم في إقامة نظام سيادة مشتركة في ظل الحماية تمكنهم من أن يصبحوا أسياد البلد الفعليين لوقت طويل.

لكن سيدي محمد بن يوسف رفض أن يعترف لفرنسيي المغرب بحقوق سياسية، معيقا إعاقة تامة مشروع الإقامة العامة بإنشاء جماعات بلدية منتخبة وتقريرية تكون فيها للمنتخبين الفرنسيين قوة انتخابية تفوق قوة المغاربة بعشرين أو ثلاثين مرة».

عن بداية مهمته في المغرب سيقول الجنرال جوان بعد عشر سنوات:

«في هذه الفترة المتوترة، كنت مسلحا بما فيه الكفاية لمقاومة هذه الإدعاءات غير المقبولة... الحكومة الفرنسية زودتني بتعليمات تتضمن، في حالة اعتراض القصر وعرقلته للآلة التشريعية وبالتالي عرقلة كل مبادرات الإصلاح، أن أجعل السلطان أمام أمرين:

إما تنازل عن العرش طوعي، أو خلع تقوم به السلطة الفرنسية بنفسها.

وتضيف التعليمات الحكومية: هذه المخاطرة مقبولة من الآن ويظهر أنه يُرجى بأن يكون لجلالة الملك إحساس كلي بهذا الأمر».

ويقول المقيم العام السابق بأنه سوف لن يكون محتاجا إلى استعمال هذا السلاح إلا من باب تخويف الملك في شهر فبراير 1951 بعد المشاحنات الخطيرة التي وقعت بين السلطان وكبار الرؤساء التقليديين بشأن ماكان يقوم به حزب الاستقلال».

في سنة 1957 كان الجنرال جوان مازال يدعي بأنه عندما تسلم مهامه بالرباط عاين بنفسه أن تيار انعدام التعاطف مع القصر الملكي كان يخترق العديد من القبائل والطوائف وأغلبها من البرابر:

«كان هناك قائد بربري، يحتل منصب باشا مراكش، معروف عندنا في فرنسا باسم الكلاوي، كان الكلاوي أول من عبر عن الاستياء المتزايد (من حزب الاستقلال)».

يذكر عبد الصادق الكلاوي بأن بونيفاس المدير السابق للشؤون السياسية للإقامة العامة الذي أصبح في عهد الجنرال جوان رئيس ناحية الدار البيضاء، أخبر الباشا بأنه بأمر من الإقامة العامة يطلب منه أن يحضر بنفسه أشغال مجلس شورى الحكومة:

في ذلك الوقت (يوليوز 1948) كتبت مايلي في مذكراتي (يقول عبد الصادق الكلاوي):

«يحس الباشا بالمضايقة من الحضور شخصيا في هذا المجلس ويبدو أن غضبه آت من الطابع الجديد لهذه الهيئة الاستشارية التي

لاتضيف شيئا إلا ماكانت تتمتع به من قبل والتي تجمع أعيان المخزن مع أعضاء منتخبين.

وقد قال الباشا بأنه من غير الحكمة في هذا الوقت أن تتناقش هتان الفئتان من «مستشاري الحكومة» فيما بينها».

ويقول عبد الصادق بأن السلطات الفرنسية بالرباط ظلت مصرة على الحفاظ على الباشا في منصبه رغم كبر سنه... لاستعماله ضد السلطان سيدي محمد بن يوسف.

من جهته يقول الجنرال جورج سبيلمان في كتابه (من الحماية إلى الاستقلال):

«في أكتوبر من سنة 1950 سافر السلطان إلى فرنسا في زيارة رسمية.... جرت محادثات 11 أكتوبر في جو خال من التوتر واندهش الوزراء (الفرنسيون) عند سماعهم السلطان يطالب بإصلاحات معقولة ليس فيها على مايبدو ما يؤدي إلى تغييرات مباغتة في نظام الحماية.

تقدم السلطان بمذكرة لايطالب فيها بالاستقلال. هذه العبارة غير موجودة في المذكرة. طلب فقط بمراجعة شاملة للعلاقات الفرنسية المغربية.

في 31 أكتوبر 1950 تلقي السلطان ردا غامضا على المذكرة كالحديث عن الحقوق النقابية وقانون الصحافة وماشابه ذلك. فصدر بلاغ يؤكد فيه السلطان على «أن الإصلاح الهيكلي وحده يضع حدا للحماية ومن شأنه أن يجعل العلاقات الفرنسية المغربية تقوم على أسس متينة وسليمة».

ويقول سبيلمان بأن فرنسا لم يسبق أن تقدمت بأي مشروع مضاد للمشروع المشترك المقدم من طرف السلطان وحزب الاستقلال في 1944:

- الحصول على الاستقلال
- تشكيل حكومة مغربية عصرية

ـ التفاوض في حالة موافقة الدولة الحامية، للتوصل إلى اتفاق ينظم العلاقات المستقبلية بين البلدين. لكن الثقة ـ يقول سبيلمان ـ كانت تراجعت كثيرا بعد خطاب طنجة والأحداث التي تلت ماوقع في طنجة، لم تزد الهوة إلا اتساعا».

يؤكد عبد الصادق الكلاوي بأن 1950 كانت آخر سنة ظلت عليها العلاقات الطيبة التقليدية بين الحاج التهامي الكلاوي والسلطان سيدي محمد بن يوسف يشوبها الاحترام بين الخديم وسيده وأمير.

ويقدم ألفونس جوان في كتابه «المغرب العربي يحترق» هكذا رؤيته حول أزمة مجلس شورى الحكومة:

«كان الاجتماع الأخير للمجلس في نوفمبر 1950 قمة الإهانة في حق فرنسا: تقريران أعدهما ممثلان عن حزب الاستقلال سمحا لنفسهما بتقديم معلومات غير حقيقية عن إنجازات فرنسا بالمغرب مع استعمال عبارات الخدش في بلادنا.

كان رد فعلي الفوري هو أن طردتهم في الحين من المجلس».

هكذا يقول المارشال جوان بعد سنة من إعلان استقلال المغرب بأنه كان لا يتقبل الحوار مع الوطنيين ويعترف بمحدودية فهمه للنظام الديمقراطي عندما يقول بأن حكومة «رمادبي» كلفته بالدفاع عن إصلاحات يجب إدخالها على الإدارة المغربية لجعلها ديمقراطية!.

في كتاب عن الحسن الثاني أصدره الأستاذ عبد الوهاب بن منصور سنة 1969 بمناسبة الذكرى الأربعين لميلاد الملك الراحل،يقدم مؤرخ المملكة هذه الرواية عن حادثة طرد المقيم العام الجنرال جوان للأعضاء الوطنيين من مجلس شورى الحكومة:

«ولما جاء دور السيد محمد الغزاوي مقرر الأشغال العمومية صباح يوم الثلاثاء 10 دجنبر 1950 (2 ربيع الأول 1370) جرى بينه والميسيو «جيرار» مدير الأشغال العمومية، جدال عنيف كشف خلاله الغزاوي النقاب عن كثير من الحقائق المرة، اعتبر المقيم العام

كشفها سبا لفرنسا ومسا بسمعتها وكرامتها، فأمر الغزاوي أن يخرج من المجلس، فطوى هذا أوراقه وخرج وسط صمت رهيب تتبعه أغلبيه ممثلي الغرف التجارية المغربية وحفرت هوة سحيقة بين سلطات الحماية وبين نخبة من الشبان المغاربة قبلت أن تقوم معها بتجربة التعاون على أساس النقد الصريح والنصح الخالص.

وتوجه الأعضاء المطرودون بعد خروجهم من المجلس (قاعة أحمد الطيبي بن هيمة حاليا بوزارة الخارجية) إلى القصر الملكي وطلبوا مقابلة السلطان فاقتبلهم وصغى إلى شكواهم، ثم قصدوا قصر الأمير ولي العهد بحي السويسي ولما اجتمع بهم حكوا له ماجرى مع المقيم العام».

ويخبرنا مؤرخ المملكة بأسماء الذين انسحبوا وهم محمد الأغزاوي، أحمد اليزيدي، محمد عمور، العباس بن جلون، محمد الزيزي، محمد العراقي، الجلالي بناني،العباس القباج، محمد بن الحبيب، عبد السلام اكديرة والمهدي زنيبر.

التقارير التي كان يقرأها الأعضاء الوطنيون في جلسات مجلس شورى الحكومة، كان يتم إعدادها والتداول في شأنها خلال اجتماعات يشرف عليها في منزلة الأمين العام لحزب الاستقلال الحاج أحمد بلافريج ويشارك فيها كل من المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد منذ عودته من فرنسا في نهاية 1949.

الجنرال جوان الذي يعترف في كتابه (المغرب العربي يحترق) بطرده للغزاوي من مجلس شورى الحكومة يقول عن باشا مراكش: «اعتبر الكلاوي بمناسبة استقباله في عيد المولد بالقصر الملكي أن من حقه أن يواخذ على سيدي محمد تواطؤه مع حزب الاستقلال وبدون شك استعمل الكلاوي عبارات حادة لأن السلطان الذي أغضبه كلام الكلاوي، طلب من الصدر الأعظم أن يشعر الباشا بأن لاحق له في أن تطأ قدماه القصر...

لهذا أخذت على عاتقي، يقول المقيم العام السابق، عن بداية 1951، مهمة توجيه طلب للجلالة الشريفة بالعمل على تهدئة الخواطر وأن عليه أن يدلي بتصريح يستنكر فيه الأساليب التي ينهجها حزب الاستقلال.

إن ماطلبته من سيدي محمد ليس بكثير: لاشيء سوى تصريحات!».

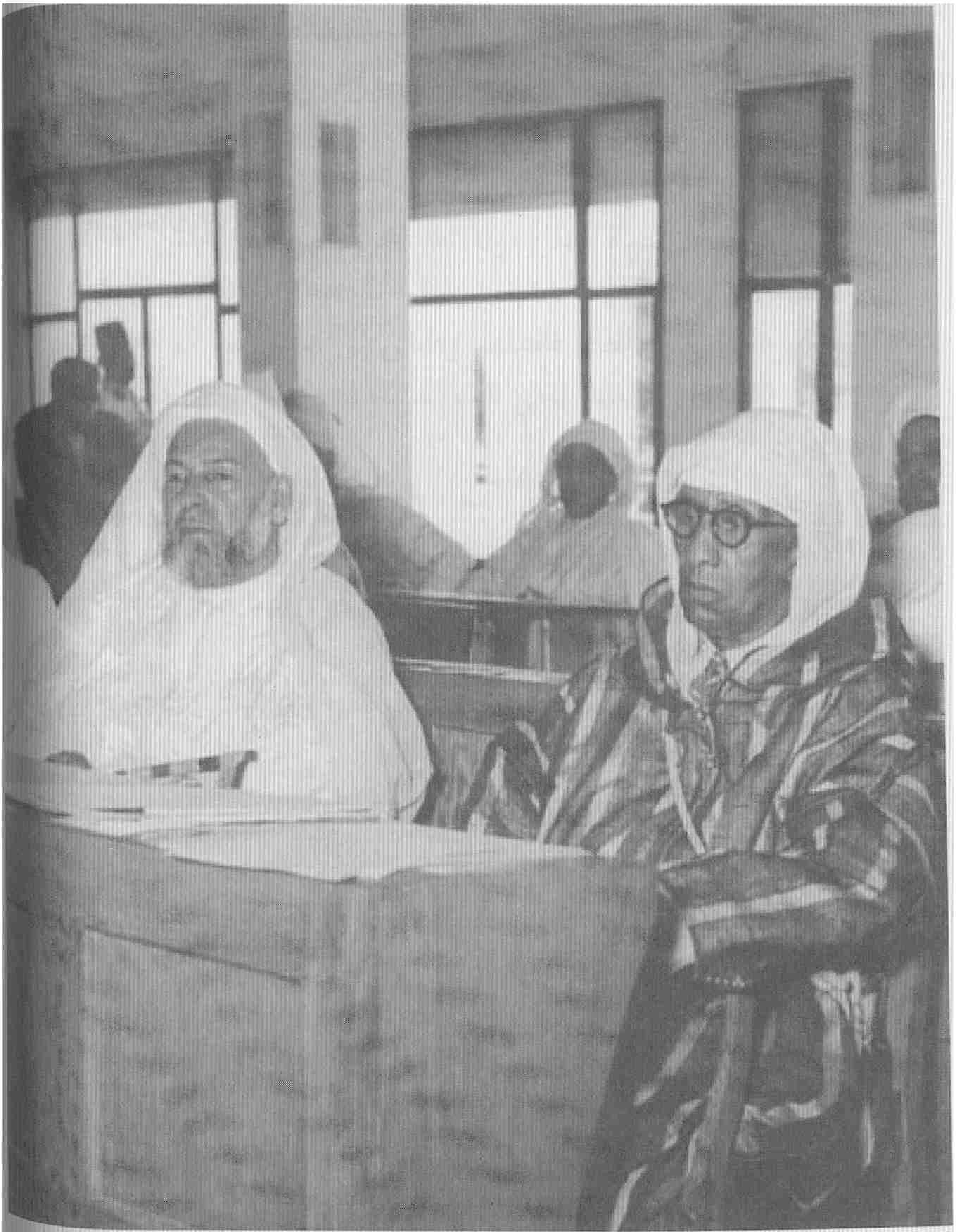

الكلاوي والعيادي جنبا لجنب في مجلس شورى الحكومة

من خطوبة الأستاذ البشير بن العباس
في مراكش
إلى انفجار غضب الكلاوي في الرباط

أحمد اليزيدي ومحمد الاغزاوي قبل أن يطردهما (ومن معهما من الوطنيين) الجنرال جوان من المجلس.

الأستاذ شارل لوغران من الفرنسيين الأحرار دافع أمام القضاء الفرنسي عن الوطنيين السياسيين والمقاومين فطردته الاقامة العامة وعاد إلى المغرب بعد عودة الملك إلى عرشه فوجد في استقباله بمطار الدار البيضاء مجموعة من الوطنيين يتقدمهم المرحوم الأستاذ البشير بلعباس التعارجي.

«كانت سنة 1950 آخر سنة ظلت العلاقات الطيبة التقليدية بين الباشا الحاج التهامي الكلاوي والسلطان سيدي محمد بن يوسف يشوبها الاحترام بين الخديم وسيده وأميره.

ففي المستوى العائلي، ستبدأ السنة بإعلان المصاهرة بين عائلتنا وعائلة القائد العيادي الذي، بفضل «سياسة القواد الكبار» الشهيرة، غدا الشخصية الثانية بالجنوب بعد الكلاوي.

هكذا تم العقد الرسمي للزواج بين أخي أحمد وابنة القائد العيادي، وبين عبد الله ابن عمي وحفيدة القائد نفسه.

ولكي يمنح القائد العيادي للحدث كل فخامته، سافر إلى الرباط لاستجداء السلطان في أن يبعث بولي عهده لترأس مراسيم الزواج. وقد تكرم السلطان بتلبية طلبه، فقام ولي العهد بالرحلة من الرباط لترأس الحفل. وحين وصوله يوم 29 يناير(1950)، نزل عند الباشا الكلاوي بالستينية، ليحضر في اليوم الموالي حفل الغذاء الذي أقيم بدار القائد العيادي بباب الخميس.

وقد أحضر الأمير معه حاشية قوامها عشرة أشخاص مرموقين في المخزن دعوا هم أيضا للحفل، كالسيد المدني بن حسني، والسي جعفر الناصري والسي التهامي المقري وغيرهم.

وحين أخبر الأمير بنية العيادي والكلاوي بدعوة الجنرال رئيس ناحية مراكش ومعاونيه الأقربين، أبان عن امتعاضه، وبأمره تم إبطال دعوة الفرنسيين لأن حضور ولي العهد كان ذا طابع شخصي والحفل ذا طابع ديني. وكان من الصعب تبليغ ذلك للجنرال «دهوتفيل» غير أن حاشية العيادي والباشا لم تكن تخلو من أشخاص قادرين على القيام بهذه المهمات بالمهارة المطلوبة».

عبد الصادق الكلاوي يضيف:

«ما أن غادر الأمير مراكش، حتى بدأت المتاعب بين العيادي والكلاوي، فقد وجد الرجلان صعوبة كبرى في الاتفاق على قيمة «المهر» إذ كان العيادي يرغب في مهر في مستوى محبته لابنته

الصغرى ومستوى طموحاته، فيما كان الكلاوي يرغب في أن يكون المهر رمزيا تجنبا للشهرة، ولأنه كان يرى أن قيمة المهر تكمن في قيمته الرمزية. وفي الأخير، استطاع المتدخلون المهرة من تذييل تلك المصاعب وإيجاد حل يرضي الطرفين.

و لم يكن مآل ذلك الزواج في الحقيقة سوى الفشل الذريع. ففي الخلاف الذي حصل منذ عام 1950 بين الكلاوي والسلطان، كان العيادي إلى جانب الكلاوي وقد ظل محرجا في الآن نفسه بالوسام الجديد لجوقة الشرف ومصاهرته الأجد مع الكلاوي، غير أنه ما لبث أن انتقل للجانب الآخر.

وإزاء هذه التقلبات، ولأن الكلاوي كانت له هموم أخرى فإنه لم يتسرع في الاحتفال بالعرسين. وبما أن العيادي لاحظ أن الأمور لن تحسم آجلا، طلب من الباشا بوساطة من بعضهم أن «يعيد له كلمته». وهو ما قام به الباشا للتو بلا ندم أو تأخر.

و لم تلبث بنتا العيادي أن وجدتا بيوتا أخرى لا تملك الشهرة نفسها غير أنها لن تقف عائقا أمام مشاريع «سيدنا الوالد» (كما كان أبناء العيادي ينادونه).

و لم يخف الإبن الأكبر للكلاوي، القائد ابراهيم الكلاوي خيبته من فشل تلك المصاهرة. فقد كان يرى فيها سندا لطموحاته الشخصية. أليس شقيقه أحمد الذي كان سيصبح صهر العيادي؟ ففي تلك الظروف، لم يكن العيادي يستطيع أن يقف في وجه مشروعه في أن يخلف أباه في منصب باشا مراكش. فقائد تلوات، ومنذ سفره إلى فرنسا في أبريل 1948, أصبح مقتنعا أن السلطان سيدي محمد بن يوسف لم يكن من الراضين على طموحاته. فقد كانت المقابلة التي أجراها مع السلطان قبيل سفره ذاك عنصرا حاسما في هذا الاستنتاج المخيب للآمال. ومنذ ذلك الوقت، وهو يبحث في مواطن أخرى عن التحالفات الكفيلة بتعضيد مآربه، وكان العيادي أحدها، فقد كان من المعروف في ربوع المغرب أن السباق على

خلافة الباشا قد أصبح مفتوحا إذ كان خبر تدهور صحته متداولا بحيث تم استغلاله من قبل الكل.

و لم يكن لعزم وإصرار ابراهيم الكلاوي إلا أن يقربه من خصوم سيدي محمد بن يوسف الذي كان يعرف حق المعرفة تحفظه إزاءه. وكان خصوم السلطان يذركون فيه رجلا مستعدا لخدمة مآربهم على أن يعدوه بالمقابل بتحقيق طموحاته. لكن، وحتى سنة 1950، لم يقع أي شيء ليشوب طاعة الكلاوي لسيدي محمد، بل إن سفر السلطان لمراكش في أبريل كان من النجاح بحيث إن خصومه وعلى رأسهم الجنرال جوان، رأوا فيه خطرا محيقا بسياستهم الرامية إلى القضاء على السيادة المغربية.

وألح ابراهيم على الباشا كي يضمن تدخل ولي العهد خلال مقامه الرسمي بالمدينة قصد تعضيد سلطته على العائلة. وخلال المقابلة التي تمت مع ولي العهد تيقنت أن جهود أخي الأكبر لم تجد لدى الأمير الأذن الصاغية».

ويضيف عبد الصادق الكلاوي:

«كانت نهاية هذه الرحلة بلا ريب الاستقبال الذي تم تنظيمه على شرف السلطان في اغبالو. ومن هذا المقام بجنوب المغرب، عاد ولي العهد باسم جديد هو أمير الأطلس. فقد عبرت الجماهير خلال مقام العائلة الملكية بمراكش وبطريقة رائعة عن تعلقها بها، و لم يكن أمام من يشكون في ذلك، إلا أن تخيب آمالهم أمام ذلك الارتباط المكين والوحدوي بالسلطان.

وفي دار الكلاوي، بدأ الصيف الذي تلا زيارة السلطان لمراكش في هدوء، حيث قرر الباشا القيام بمناسك الحج للمرة الخامسة، فغادر الباشا مراكش في أواخر غشت معتزما التوقف بباريس بعض الأسابيع في انتظار التاريخ المحدد للالتحاق بالأماكن المقدسة حوالي 12 شتنبر. أما ابراهيم فقد عاد من عطلة الصيف يوم 8 غشت كي يقوم بالمداومة في منصب الباشا خلال مدة غيابه.

وفي ذلك الوقت ، سرى الحديث كثيرا عن زيارة السلطان المرتقبة لباريس بدعوة رسمية من الحكومة الفرنسية.

لكن، قبيل سفر أبي، وقعت واقعة تنبئ برغم بساطتها عما ستأتي به الأيام القادمة، فقد قام البشير ابن السي عباس التعارجي قاضي المدينة، بإعلان خطوبته على إحدى بنات عائلة بنشقرون. وكان القاضي الذي طبقت شهرته آفاق المغرب لغزارة علمه وتنوره الفكري قد مكن أبناءه من تربية حديثة انتهت بابنه البكر البشير إلى امتهان المحاماة، وبابنه الثاني يوسف إلى امتهان الطب، وبابنه الثالث عبد القادر إلى أن يكون صيدليا. و لم يكن أمام البشير الذي كان قد فتح مكتبه بمراكش ويرافع في كل القضايا إلا أن يدفع بزوجته المنتظرة خلال الخطوبة إلى أن تتبنى نظام الحياة الأوربية، و لم تكن عائلة الفتاة بتفتحها لتعارض ذلك. وهكذا كان الأستاذ البشير قد قام بما كان يعتبر في ذلك الوقت أمرا مفاجئا، بحيث كان يخرج ويده في يد خطيبته، سافرة الوجه ولابسة الزي الأوربي».

في كتابه عن تاريخ الحركة الوطنية (الجزء الثاني) نقرأ في الصفحة 342 ما ذكره الأستاذ عبد الكريم غلاب عن «الحدث الطريف» المتمثل في خطوبة الأستاذ البشير بلعباس التعارجي بالآنسة بنشقرون أخت المرحوم محمد بن شقرون الأستاذ بمدارس محمد الخامس بالرباط وكان من الوطنيين الذين اعتقلوا بعد أحداث دجنبر 1952.

يقول الأستاذ عبد الكريم غلاب عن الرجل الذي سيكون أول سفير للمغرب في موسكو وتولى وزارة الشغل في حكومة بلا فريج، ووزارة العدل في إحدى حكومات أحمد عصمان

«الاستاذ البشير بن العباس من المناضلين الاستقلاليين ووالده كان قاضي مدينة مراكش، اعتزم أن يحتفل بزفافه على طريقة حديثة لا تخضع خضوعا تاما للتقاليد وكان يخرج مع خطيبته وهي سافرة.

واستغل اللوبي المحيط بالكلاوي هذه الفرصة مدفوعا باللوبي الفرنسي، فأكدوا للباشا أن سكان مراكش لا يقبلون أن تنتهك حرمة

الدين في مدينتهم، وعليه أن يلزم العريس باحترام التقاليد صيانة للدين.. وكانت مقابلة مهددة للعريس تجاوزت الأمر إلى التهديد بعزل والده وهو قاضي المسلمين.

وانتهى الأمر بإلغاء حفلة العرس التي كان الأستاذ البشير يعتزم تنظيمها، وهجرته -وكان محاميا- من مدينته، ليزاول مهنته في مدينة أخرى لا يطولها حكم الباشا الكلاوي.

اشتكى المحامي الشاب إلى جلالة الملك، فتقبل شكواه باعتبار أن الباشا ليست له سلطة على والده القاضي ولا يمكنه أن يعينه أو يعزله.

كان لهذا الحادث البسيط الطريف في نفس الوقت أثر سياسي. فقد اعتبره الباشا مواجهة نظمها الوطنيون ضده وضد سلطته. واعتبر استقبال الملك للعريس المطارد تأييدا لهؤلاء «المتمردين» ضد سلطة الباشا. ولهذا لم يقتصر غضب الكلاوي على الوطنيين وعلى العريس -وربما عروسه أيضا- وإنما تعدى ذلك إلى الملك الذي استقبله (استقبل العريس) واعتبر الكلاوي ذلك تشجيعا على التمرد الذي يمارسه الوطنيون ضد الأمن العام وضد حرمة الدين وهو الموكل بحفظهما..

و لم تخن الباشا -واللوبي المحيط به- القدرة على ربط الأحداث، فهو ثائر النفس مكلوم «الضمير» لأن الملك نفسه يعلم بناته اللائي يقمن بافتتاح مدارس البنات في مظاهرات وطنية ويخطبن أمام جمهور الرجال والنساء.

هذه الثورة في صفوف المرأة لم تكن مما يتفق مع سلطة الباشوات الكبار، ولذلك كان الكلاوي ضدها حتى إذا جاء حادث الزفاف «العصري» كان كبش الفداء، والنقطة التي أفاضت الكأس، وكانت مما مهد الجو لانفجار الكلاوي في القصر الملكي».

لنعد إلى الأستاذ عبدالصادق الذي يقدم في كتابه عن «والده الباشا» تفاصيل عرقلة حفلات عرس المرحوم البشير بن العباس، والد

الأستاذة هند التعارجي ودنيا التعارجي مديرة «لجنة أخلاقيات القيم المنقولة» بوزارة المالية إذ يقول المؤلف:

«وبدأت الاستعدادات للعرس على قدم وساق، حين قام الباشا بإيعاز من مولاي عبد المالك العمراني، أحد تجار سوق السمارين المقربين منه، بالوقوف جهرا ضد مشروع الشابين في الزواج على الطريقة الأوربية. وهكذا قرر أن يمنع الشابين من الخروج للشارع في هيئة كتلك لا تحترم التقاليد ورأي أعيان المدينة.

أصدر الباشا أوامره لخليفة البلدية الذي كان مساعدا للباشا في أمور الشرط، بأن يبلغ البشير بلعباس وخطيبته بأنهما معرضان للعقوبات الصارمة من يومها إذا هما استمرا في الظهور بالمظهر الذي منعهما الباشا منه.

فما كان من خليفة البلدية محمد بلعباس (وهو ليس من عائلة المحامي المعني بالأمر)، الذي جاء بعد البياز المشهور وأحد أبناء مدرسته المشينة، إلا أن يطبق الأمر بأكبر مما هو عليه. فأطلق براحا في المدينة يُعلم بالخبر وبالعقوبات الممكنة في حالة خرق قرار الباشا. بل أعلن أنه من الممنوع من يومها على كل النساء الخروج إلا مرتديات الحايك (وهو لباس تقليدي يغطي الجسم بكامله من الرأس إلى أخمص القدمين).

وطبعا، أثارت هذه القضية في ربوع المغرب الكثير من ردود الفعل، واعتبرت الأوساط المتنورة قرارات الكلاوي مساسا مباشرا بأفكارها الداعية للتقدم والتحرر. وبما أن السلطان نفسه كان مؤيدا لتلك الأفكار التحررية فقد صدمه الأمر، و لم يكن أمام الباشا كي يبرر موقفه إزاءه إلا أن يجمع التوقيعات من كل ساكنة مراكش، بفعل استعمال سلطته ونفوذه. كما أن القائد العيادي، رغبة منه في أن يقدم لصهره الجديد مساندته في هذه الواقعة، جمع العرائض الموقعة في كل مناطق قيادته، بالرغم من أن ارتداء الحجاب والحايك لم يكن أمرا معمولا به في غير حظيرة المدن.

وإذا ما نحن تجاوزنا الطابع السخيف لهذه القضية فسيقع ما هو أخطر، فقد طلب من الباشا توقيع رسالة موجهة إلى السيد موريس مونيي منذوب الحكومة لدى القضاء الشريفي، تمنع الأستاذ البشير بن عباس من الترافع أمام محكمة الباشا.

وفي أوج هذه الأزمة، طلب البشير بن العباس مقابلة الباشا، فأخبره هذا الأخير بأنه لن يقبل أبدا بأن يجري عرس المحامي الشاب بالطريقة التي أرادها.

وأدت الدسائس والمكائد المحاكة حول هذه القضية بالباشا إلى أن يعطي لها بعدا أكبر بأن يطلب من السلطة المركزية ليس نقل الشاب فقط من مراكش وإنما نقل أبيه أيضا إلى مدينة أخرى. وقد اتصل الباشا مباشرة بالسلطان في هذا الأمر معتقدا أن الأمن الداخلي للمدينة التي يعتبر مسؤولا عن إدارتها قد أصبح مهددا، فكان جوابه أن الباشا مسؤول عن الأمن في المدينة ومن حقه اتخاذ القرارات والإجراءات قصد حمايته.

وبما أن السيد بن عباس قد حظي بمقابلة السلطان بالدارالبيضاء، فقد طمأنه هذا الأخير على منصب أبيه بمراكش، أما هو فقد سجل نفسه في هيئة المحامين بأكادير.

أما السلطات الفرنسية، فقد دفعت بالباشا إلى انتهاج الصرامة الكاملة، مستهدفة بذلك لا الخطيبين الشابين في ذاتهما وإنما رمز التحرر اللذين أصبحا ممثلين له. وكانت الإقامة العامة تعرف، فضلا عن ذلك ، أنها بصنيعها ذاك تعارض السلطان نفسه الذي كان مشجعا على ذلك التحرر. أفلم يعمد، خلال مقامه الأخير بمراكش، إلى جعل ابنته البكر للاعائشة تترأس حفلا رسميا في لباس عصري ومن غير حجاب؟

وفي الأيام الأولى من نونبر 1950، وبعد توقف لفترة طويلة بباريس، عاد الباشا من رحلة الحج، وفي باريس التقى بالسلطان الذي كان ينهي زيارته للعاصمة الفرنسية قبل عودته إلى المملكة للاحتفال

بعيد العرش في 18 نونبر. لكن، حين وصل الباشا إلى باريس، كان القسم «الرسمي» من زيارة السلطان قد انقضى، وإضافة إلى ذلك فالكلاوي لم يكن من بين المدعوين في الموكب الرسمي المغربي لا من قبل السلطان، ولا من قبل فرنسا.

وعن هذا الظرف الذي قد يبدو عاديا وعرضيا، سوف تنجم نتائج خطيرة ستؤدي إلى القطيعة بين الكلاوي والسلطان سيدي محمد. وكانت المناسبة هي الاحتفال بعيد المولد النبوي».

ظل الحاج التهامي الكلاوي إذن بباريس بعد عودة السلطان سيدي محمد، غير أن الأيام التي قضياها معا في الفترة نفسها بباريس لم تكن تنبئ عن شيء قد يؤسف له.

بل إن الباشا طلب من السلطان أن يسمح له رسميا بالمكوث بباريس لبعض الأسابيع كي يستريح بها من عناء رحلة الحج. وقبل مغادرة السلطان للعاصمة الفرنسية أحاط الباشا السلطان والعائلة الملكية بكل العناية التي تعود على إحاطتهم بها.

وفي باريس بالضبط، في الأيام التي تلت مقام سيدي محمد بن يوسف، بدأت خيوط المؤامرة تحبك».

والمؤامرة حسب ما يشرحه مؤلف الكتاب هي أن «رجال باريس الأقوياء» شرعوا في تحريض الباشا على الملك بدعوى أن كل المطالب التي تقدم بها السلطان للحكومة الفرنسية « لم تكن سوى تعبير عن طموحات المحيط «الاستقلالي» للملك وليست تعبيرا عن طموحات رجال المغرب الراسخين كالكلاوي نفسه، وأن هذه المطالب تسعى في الواقع إلى إلغاء امتيازات الأعيان الكبار وهي مساعي ضد الباشا كي تقضي عليه».

ويخبرنا عبد الصادق بأن ولي العهد مولاي الحسن دعا الباشا للعشاء معه بإقامته بالسويسي، بحضور أخيه الأمير مولاي عبد الله. وقد كان الكلاوي يكن للأميرين من المحبة والتقدير ما لا تمر مناسبة من غير أن يعبر لهما عنها.

لم تكن نوايا الباشا تلك الليلة مدمرة. فقد راح بالفعل لحضور حفلة الأمير وبيده الهدايا المعتادة رمز ولائه لولي عهد سيدي محمد بن يوسف. كما أن الأمير لم يعبر له، من جهته، سوى عن المشاعر المعتادة للعناية الأميرية والود الغامر للرجل القديم الوفاء الذي كان يكن له منذ صباه من الإجلال والتعظيم ما كان يبين عنه تعامله الراقي.

وما سيحدث في اليوم الموالي بين ضيفه لتلك الليلة وأبيه المبجل لم يكن يمر في حسبانه أبدا».

في إحدى الزيارات الملكية لمراكش، الملك محمد الخامس وولي عهده رحمهما الله يرأسان حفل بناء إحدى المدارس ووقف خلف الملك كل من الجنرال جوان والباشا الحاج التهامي الكلاوي.

الزيارة الرسمية الملكية إلى فرنسا في أكتوبر **1950** : الملك وولي عهده رحمهما الله وفانسان أوريول رئيس الجمهورية و«روني بليفن» رئيس الوزراء.

قبل ثلاثة أشهر من إدلائه بالتصريح الشهير ليوم 25 أكتوبر 1955، كان الكلاوي مازال يكن العداء للوطنيين بصفة عامة والحاج أحمد بلافريج الأمين العام لحزب الاستقلال على وجه الخصوص.

ونقرأ في كتاب «مهمتي في المغرب» للمقيم العام السابق «جيلبرت غرانفال» بأن الحاج التهامي كان عنده في «دار فرنسا» لتناول الغداء يوم 12 يوليوز 1955 ويقول المقيم العام الذي لم تتعد مهمته بالمغرب خمسين يوما:

«في تلك اللحظة طرحت لأول مرة فكرة عقد «مائدة مستديرة» فقال الكلاوي بأنه لا يرى مانعا ليجلس ممثل عنه على نفس المائدة، مع باشا صفرو السابق مبارك البكاي، باعتباره شخصية «تتمتع بتأثير حقيقي».

ولكن الكلاوي اشترط استبعاد كل حضور للحاج أحمد بلافريج وغيره من القادة الوطنيين الآخرين».

الموقف المعادي للوطنيين من طرف باشا مراكش بدأ في المرحلة التي انتقل فيها الوطنيون إلى إنشاء فروع في جميع أنحاء المغرب بما فيها مراكش ومناطق الجنوب.

فإلى حدود مرحلة المطالبة بالاستقلال، كان الكلاوي لا يرى مانعا في المشاركة في عمل سياسي مع باقي المغاربة على أساس أن يقف الجميع خلف السلطان، كما قال الباشا لمحمد بن يوسف في الاجتماع الذي ضم الوزراء وباشوات كبريات المدن وترأسه الملك يوم 12 يناير 1944.

وفي مرحلة الانفراج السياسي التي تمثلت في إطلاق سراح الوطنيين وعودة الزعماء من المنافي، شرع الوطنيون في خلق تنظيمات ينخرط فيها عامة الناس من أبناء الشعب الذين أصبحوا أعضاء في حزب الاستقلال، يهتمون بالسياسة وبالأمور التي «يجب أن تبقى فقط من اختصاص الناس الكبار» وهذا ما لم يتقبله الكلاوي لأن أصحاب المخزن على وجه الخصوص لن تبقى لهم الهيبة التي

تجعل الناس يخافون منهم وكيف يمكن للمخزن أن يحكم البلاد إذا لم يبق الناس يخافون منه وخاصة في مراكش وكل منطقة الجنوب التي يريد فيها الكلاوي من السكان أن يكونوا دائما أناسا على درجة كبيرة من الخنوع و«السمع والطاعة» لكل ما يأمرهم به الباشا وأصحاب الباشا.

هكذا بدأ تباعد تدريجي بين الملك والكلاوي لأن الملك أصبح يهتم كثيرا بالوطنيين ويكثرالإنصات إلى كلامهم ويتشاور معهم في مواضيع سياسية كبرى بدلا من استمرار الاتصالات والمشاورات فقط مع الكلاوي وأصحاب المخزن كما كان الحال من قبل، أي قبل أن يخرج الوطنيون إلى المشهد السياسي المغربي ويصبح لهم هذا الحضور على الصعيد الوطني وفي كل مكان.

في الحاشية الملكية يتحدثون عن شعور «الغيرة» الذي يسود عادة أجواء القصر الملكي ما بين بعض الأشخاص المقربين من السلطان ويقولون بأن الأمر يصل أحيانا إلى حدة «الغيرة» التي تعرفها العلاقات ما بين «الشريكات» أي نساء الحريم.

والكلاوي بدأ ينظر هكذا إلى الوطنيين وكأنهم «شريكة» تتقاسم معه حظوة كان ينفرد بها في علاقته مع الملك وما كانت تمنحه تلك الحظوة للكلاوي من هالة يعتمد عليها لممارسة الحكم بالطريقة التي تعود عليها الباشا في علاقاته مع أفراد الشعب في دائرة نفوذه الإقطاعي.

وما يزيد الكلاوي كراهية للوطنيين أن من ضمنهم رجال يعرفون حقائق الحياة السياسية المعاصرة في فرنسا وأن الملك بات يهتم كثيرا بما يقوله له الوطنيون وفي مقدمتهم الحاج أحمد بلافريج الذي يكثر الملك اتصالاته به وبغيره من القادة بشأن المواجهة مع الفرنسيين في باريس أو في المغرب.

هذا تحول عرفته أجواء القصر لا يتحمله الباشا لأنه تحول أعاد النظر في ميزان قوى الصراع ما بين الباشا والمواطنين الخاضعين لنفوذ الباشا.

كان الكلاوي ينظر إلى منطقة نفوذه على أساس أنها مملكة داخل المملكة المغربية: الملك يلقى من الكلاوي المساندة المطلقة المعنوية والمادية على أساس أن يضمن للباشا السلطة المطلقة التي يمارسها في «مملكته».

هذا ما يجب أن نستحضره عندما نصل إلى ما يقوله الأستاذ عبد الصادق الكلاوي عن زيارة السلطان لباريس في أكتوبر 1950

كان محمد الخامس محفوفا بوفد مهم يضم أعضاء المخزن وأعضاء «الديوان الملكي»... ولم يُدرج شخص الكلاوي في الوفد بل إن السلطان لم يشرك الباشا في المساعي التي ذهب إلى فرنسا ليقوم بها لدى القادة الفرنسيين وأكثر من ذلك يقول الأستاذ عبد الصادق في كتابه عن «والده الباشا»:

«كانت المفارقة أن الإقامة العامة نفسها لم تقترحه ضمن الوفد.

وبما أن الأمر يتعلق بالأدوار التي يشغلها كل من السلطان والباشا، فلم يكن ثمة ما يثير التساؤل. بل لا شيء يدل على أن السلطان لو أشرك الكلاوي في مساعيه بباريس كان ذلك سيساعد على نجاح تلك المهمة وعلى إيقاف استحواذ «المتطرفين» من أصدقاء الباشا المهمين بباريس عليه عند مغادرة السلطان العاصمة الفرنسية. لكن لو أن الكلاوي كان في لائحة الوفد، على الأقل كي لا يدرك أنه قد نحي عنوة من المحادثات مع فرنسا، كان بلا ريب سوف يتورع عن الانسياق وراء سدنة المقيم العام الأكثر مقتا...

كيف وصل الكلاوي إلى القطيعة مع محمد الخامس؟

يقول عبد الصادق الكلاوي:

«في يوم عيد المولد يقوم الباشوات والقواد الآتون من كل ربوع المملكة مع وفودهم بالاصطفاف على جانبي ممر السلطان على

فرسه، في احتفال رائع، ويمر عليهم تباعا لتلقي تهانيهم. وفي هذا العيد لا يؤم السلطان الصلاة كما هو الحال يومي عيد الأضحى وعيد الفطر. وما أن يتقبل السلطان تهاني ممثلي رعاياه حتى يعود إلى القصر في موكبه الفاخر وفوق رأسه الشمسية علامة على مكانته السلطانية كقبة تتابع حركته.

وفي الغد تكون مراسيم تقديم التهاني الشخصية من قبل الأعيان والشخصيات المرموقة للمملكة وأعضاء العائلة الملكية والأشراف والباشوات والقواد والعلماء، إلخ.

وبعد أن شارك الباشا في الاحتفال الأول، سار إلى القصر في اليوم الموالي لتقديم تهانيه وهداياه الشخصية للسلطان.

لم يكن أحد يظن أن الباشا سيعود (إلى مراكش) من الرباط في حالة مأساوية كتلك التي عاد بها...

هذا سوء تفاهم خطير حدث بين الباشا والسلطان بسبب واقعتين اثنتين هما: الزيارة الرسمية للسلطان إلى الديار الفرنسية والأحداث التي وقعت في إحدى مناطق مسفيوة. لكن، لاأحد كان يظن أن هذين الحدثين يمكنهما أن يؤديا إلى قطع رباط البيعة بين السلطان وخديمه.

فقد بادرت السلطات الفرنسية في أكتوبر إلى دعوة سلطان المغرب إلى باريس في ظرف بالغ الخصوصية. كان الجنرال جوان وقتها مقيما عاما بالمغرب منذ 1947. وقد أدت إقالة إريك لابون عقب رحلة السلطان إلى طنجة بالمقيم العام الجديد إلى أن ينهج أسلوبا مخالفا في التعامل مع السلطان، الذي لم يكن أحد يجهل أفكاره عن مستقبل المغرب. وحين خلف الجنرال جوان إريك لابون في الإقامة العامة، جاء بتعليمات صارمة ليدفع بالسلطان إلى وقف مقاومته لمشاريع الإصلاح التي جاءت بها إلى الإقامة العامة. فقد كانت هذه الإصلاحات التي اعتبرت ديمقراطية في زعمهم ترمي إلى إضعاف السيادة المغربية لصالح الفرنسيين المقيمين بالبلاد منذ سن معاهدة

الحماية. فحسب هذا المشروع الإصلاحي، وبذريعة«إصلاحات بلدية» مزعومة، يتمتع الثلاث مائة ألف فرنسي بالمغرب بالحق في إدارة سياسية البلاد باعتبارهم مواطنين غالبين، فيما يظل العشرة ملايين مغربي وعلى رأسهم السلطان يخضعون للمؤسسات المفروضة التي تهدف إلى تأبيد الهيمنة الأجنبية على المغرب.

ومع أن السلطان استقبل بحفاوة رسمية كبرى بباريس من قبل الرئيس الفرنسي «فانسان أوريول»، ومع أنه سعى ، منذ وصوله إلى التعبير رسميا عن أسباب رفضه القاطع لمشاريع الإقامة العامة في مذكرة قدمها لرئيس الدولة الفرنسية، ومع أنه شدد مرة أخرى على مدى انزياح حكومة« الحماية» عن روح ونص معاهدة فاس، ومع أنه عبر في تلك المذكرة عن موقعه المحايد باعتباره عاهل البلاد حيال الأحزاب السياسية باعتباره فوقها جميعا، ومع أنه بمطالبته لتعديلات قانونية في العلاقات المغربية الفرنسية وكان يمنح لفرنسا فرصة تقديم الحلول الناجعة للمشكلة المغربية وإمكانية تفادي الصراع: مع ذلك كله فإن الحكومة الفرنسية تركت السلطان يعود إلى المغرب من غير أن تقوم بأي شيء إيجابي إزاء مطالبه».

هذه هي الواقعة الأولى التي مهدت للقطيعة ما بين السلطان والباشا، أما القطيعة الثانية فهي التي يشرحها الأستاذ عبد الصادق هكذا:

«من سوء الصدف في تلك السنة أن يكون عيد العرش(18 نوفمبر 1950) المناسبة التي ستغذي عملية التسميم تلك ومن غرائب الصدف أن يكون الكلاوي غائبا عن مراكش في الاحتفال بعيد العرش، ذكرى جلوس سيدي محمد بن يوسف على عرش أسلافه. فمن المعتاد أن تكون تلك مناسبة للتعبير للسلطان عن ولاء الباشا وتفانيه في خدمة العرش»:

«وبما أعرفه عن والدي، فإن ذلك الغياب لم يكن عفويا من جانبه، بل كان يندرج ضمن خطة «أصدقائه» الباريسيين:

كان الكلاوي غائبا في فرنسا فوقعت أحداث في أغمات بدائرة مسفيوة (قيادة محمد الكلاوي) حيث اعتدى شيخ يدعى«بوجان» على مجموعة من المواطنين نظموا احتفالات عيد العرش وقد استولى «بوجان» على الرايات واللافتات بدعوى أن هذه أول مرة تجري فيها أمامه احتفالات بعيد العرش في مشيخته.

لقد اعتبروا الشيخ «بوجان» كرجل محنك بالمقارنة مع القائد محمد الكلاوي الذي كانوا يعتبرونه مجرد متعلم باشا.

العجوز«بوجان» كان ينخره المرض والشيخوخة وكان مصابا بالصرع ورآه شهود يعض في أحد الأيام أشخاصا أثاروا غضبه.

حدث كل هذا أثناء غياب الباشا في فرنسا ولهذا اتخذ القصر أو السلطان شخصيا ربما، قرار إرسال لجنة للتحقيق في تصرفات الشيخ «بوجان» الذي يتمرد على سلطة القائد محمد الكلاوي في منطقة مسفيوة»).

في غياب الباشا بفرنسا تولى عبد الصادق تقديم تهاني العائلة للسلطان بمناسبة عيد العرش، ويقول المؤلف بأن سيدي محمد بن يوسف لم يبخل عليه في ذلك الاستقبال الشخصي بعنايته المعهودة

« لم ألق منه سوى عبارات الرضى.. وفي إشارة طفيفة إلى قضية «بوجان» أدركت غضب السلطان.. غير أنه بدا لي لا يمنح للحدث بعدا أكبر مما هو عليه.

و لم أدرك حينها أني سأكون آخر فرد من عائلة الكلاوي سيقابله السلطان سيدي محمد بن يوسف بتلك الطريقة وذلك لمدة طويلة....

يقول عبد الصادق بأن «الباشا حكى لهم (هو وإخوته) ما جرى في مقابلة يوم ثاني العيد الشهيرة حيث كان حديثه مع السلطان أشبه بالمناجاة.

«فقد رغب السلطان في تلك المناسبة ألا يطرق الباشا أي قضية من القضايا، بما أن عيد المولد يلزم أن يخصص لتقديم التهاني. ومع

ذلك، ألح الكلاوي أن يفرج عما يرغب في الإفصاح به، وهو ما كان بالمناسبة خطأ شنيعا.

كانت النقطتان اللتان تطرق لهما الكلاوي تتعلق أولاهما بما وقع للغزاوي يوم 12 دجنبر في مجلس الحكومة، وثانيتهما أحداث مسفيوة خلال عيد العرش.

وحين قال الكلاوي للسلطان متحدثا عن الوطنيين: «إن جلالتكم تتركون أولئك الصعاليك يشتموننا. وعليكم أن تعلموا أن الأمر لا يمسنا بقدر ما يرمي إلى المس بعرشكم الذي يشكل مرمى لسهامهم»، كان رد السلطان بحدة: «إن من تسميهم صعاليك هم مغاربة مثلك. وأنا متيقن من وفائهم العميق للعرش وللوطن، ولا يهمهم إلا خدمة الصالح العام».

فثارت ثورة الباشا الذي أدرك بوضوح وبيان وجهة تعاطف وعناية مخاطبه الجليل وعاد إلى نقده اللاذع.

وقال لنا بلسانه، بأن السلطان لما رآه يتجاوز حدود اللياقة ظل صامتا وتركه يتكلم من غير أن ينبس ببنت شفة. والحقيقة أن السلطان أدرك أن الباشا وهو يتصرف بتلك الطريقة لم يكن في حالته الطبيعية وأنه مصاب بنوبة من الغضب الأعمى.

وبعد أن أفرغ الكلاوي ما في جعبته، و لم يتوصل بجواب خلد إلى الصمت ثم قام وانصرف. وعند انصرافه من قاعة العرش، ولأنه لم يدرك فداحة أقواله، ظل يمشي القهقري وهو ينحني إجلالا للسلطان. وهو ما يعني أن تلك الحركات كانت تضمر بقايا احترام وتبجيل لأمير المؤمنين، الذي كان تلك اللحظة يعتبر نفسه أفضل خديم ونصيح له».

في الغد أي في نهاية احتفالات عيد المولد نظم المقيم العام الجنرال جوان في «دار فرنسا» حفل شاي على شرف المخزن والشخصيات المغربية التي جاءت إلى الرباط لحضور حفل عيد المولد. عن هذا الحفل يقول عبد الصادق الكلاوي:

«كان ضيف الشرف هو ولي العهد الأمير مولاي الحسن. فقد دعي كل أفراد المخزن وطبعا الباشا الكلاوي أيضا. وحسب بعض المصادر، فقد كان ولي العهد قد خطط لوأد المؤامرة المحيكة في مهدها، بأن يفرض على الكلاوي الذي كان يتوقع لقاءه لدى المقيم العام، أن يرافقه عند جلالة السلطان والده للإقرار بالذنب والاعتذار عنه جهارا.

لكن لسوء الحظ، كان جوان قد توقع هذا المخرج فقام بما في وسعه لتفادي اللقاء بين مولاي الحسن وباشا مراكش، فقد جاء الكلاوي لمقر الإقامة العامة قبل الأمير وانصرف قبل مجيئه. وكان جوان على علم بأن الباشا لو التقى مولاي الحسن لكانت المصالحة أكيدة. فلو أن هذه الفرصة المهدورة أتيحت، لكانت ستغير وجه تاريخ المغرب...

سوف يعيش الباشا بعد الذي حدث له مع ملكه يوم 23 دجنبر 1950 حالة من وخز الضمير الأخطر في حياته وظلت أزمة الضمير تلك تلاحقه إلى حدود يوم 7 نونبر 1955, حين سيسمع الحاج التهامي من لسان الملك كلمات العفو والغفران».

ويقول عبد الوهاب بن منصور عن وقائع طرد الكلاوي من القصر الملكي:

«جاء الباشا لتقديم تهانيه إلى جلالة السلطان وطلب منه أن يكف عنه تحرشات الاستقلاليين وينفض يده عن حزبهم، تلطف السلطان في الرد وطلب من الباشا أن يرجئ الحديث في الموضوع إلى وقت آخر لأن المناسبة مناسبة التهنئة بالعيد لا مناسبة الكلام في المواضيع السياسية، ولكن الكلاوي تمادى في لجاجه المستمر وأصر على الفصل في القضية حالا وبلغت به الجرأة الوقحة إلى مخاطبة السلطان بهذه العبارة:

«إنك لم تبق سلطانا للمغرب، وإنما أنت سلطان حزب الاستقلال الشيوعي الملحد».

فلم يسع السلطان إلا أن يطرده من حضرته ويوجه إليه توبيخا على لسان الصدر الأعظم».

القطيعة بين الكلاوي ومحمد الخامس

لحظة توديع رئيس الجمهورية الفرنسية «فانسان أوريول» للملك محمد الخامس وولي عهده بعد انتهاء الرحلة الملكية إلى فرنسا في أكتوبر **1950** وهي الرحلة التي استُبعد فيها الكلاوي من حاشية الملك ويظهر في الصورة الجنرال جوان المقيم العام والحاج المحمد باحنيني مدير الديوان الملكي والحاج أحمد بركاش.

يوم رفضت إليزابيت الثانية هدية الكلاوي

أول صورة وصلت إلى الرباط عن المهدي بن بركة بعد نفيه إلى «قصر السوق»

استقبل المغرب سنة جديدة في مطلع يناير 1951, سنة ارتفاع حدة الأزمة التي ستعرف في التاريخ بأزمة الجنرال جوان لأن المقيم العام اندفع بصورة جنونية في اتجاه القطيعة مع الشرعية التي تتجسد في شخص ملك المغرب محمد الخامس رحمه الله على اعتبار أن الخصومة التي حصلت بين الكلاوي وسيدي محمد بن يوسف أعطت للجنرال كل ما يحتاج إليه من مبررات لإقناع القادة الفرنسيين في باريس بمنحه كل الصلاحيات ليتخذ المبادرات السياسية التي تروق مزاجه إلى أن أفهمه السيد «روبير شومان» وزير الخارجية الفرنسية بأن باريس لا تنوي عزل السلطان.

وشعورا منه بمرارة الفشل، سيضطر الجنرال جوان إلى اتخاذ إجراءات قمعية ضد قيادة حزب الاستقلال بإقدامه في نهاية شهر فبراير 1951 على اعتقال بعض زعماء الحزب وفي طليعتهم الشهيد المهدي بن بركة الذي تم إبعاده إلى منطقة تافيلالت وصرح الجنرال جوان تعليقا على اعتقال بن بركة بقوله: «هذا رجل من أخطر أعداء الحماية الفرنسية بالمغرب». وسيظل السي المهدي ينتقل من قصر السوق (الرشيدية) حاليا إلى «تالسينت» و«إميل شيل» وإلى ما يسميه الفقيه المختار السوسي رحمه الله بمعتقل الصحراء في «غبالو نكردوس» غير بعيد عن جبل بادو إلى أن تم إطلاق سراح المهدي بن بركة وباقي الزعماء السياسيين والنقابيين في أكتوبر 1954 عندما شرعت حكومة «بيير مانديس فرانس» في البحث عن حل لأزماتها في أقطار الشمال الإفريقي.

واقتصر الحل بالنسبة للمغرب على إطلاق سراح الزعماء لأن حكومة «مانديس فرانس» سقطت بدون التمكن من حل أزمة العرش وإعادة الملك محمد الخامس من منفاه إلى عرشه.

لقد أبعد الملك الشرعي عن بلاده من طرف حكومة «جوزيف لانييل» في سياق مؤامرة قادها الجنرال «أوغيستان كيوم» المقيم العام

الذي حل محل الجنرال جوان بعد فشله في محاولة أولى لخلع الملك (فبراير 1951).

في كتابه عن الحسن الثاني يخبرنا الأستاذ عبد الوهاب بن منصور بأن الحاج التهامي الكلاوي توجه إلى الإقامة العامة، بعدما «سحب من المشور أبناءه وهداياه وصهره العيادي قائد الرحامنة» ويضيف مؤرخ المملكة.

«صارت الاتصالات العلنية والسرية تجري بانتظام بين الكلاوي والمقيم العام والضباط والموظفين المكلفين بتمثيل المسرحية. وقد انضم إلى العصابة خادم فرنسا الوفي عبد الحي الكتاني شيخ الطريقة الكتانية المعروف بتدجيله والذي أذن للكلاوي بالاتصال بالعلماء ولعقد التجمعات وإصدار التصريحات.

وبدأ المتآمرون يروجون منشورات تتهجم على السلطان وولي عهده وتوجه إلى محمد الخامس وإلى أسرته عددا من التهم السياسية والخلقية.. وأطلق العنان للأقلام المأجورة للحديث عن «أزمة بين المغاربة وسلطانهم».

طلب المسيو «روني بلفين» رئيس وزراء فرنسا من الجنرال جوان أن يرافقه إلى الولايات المتحدة للمشاركة في محادثات عسكرية مع المسؤولين الأمريكيين وقبل أن يسافر المقيم العام، طلب مقابلة السلطان ليقترح عليه يوم 26 يناير 1951 التبرأ من حزب الاستقلال فرد عليه الملك بأن حزب الاستقلال إذا أتى من الأعمال ما يخالف القانون ففي المغرب محاكم يرأسها قضاة فرنسيون في وسع المقيم أن يحيله عليها».

يقول مؤرخ المملكة بأن هذا الرد القاطع أفقد الجنرال جوان صوابه حتى خاطب السلطان بهذه العبارة: «إن جوابكم غير مقبول، فإما أن تتبرأ من حزب الاستقلال وإما أن تتخلى عن الملك ولك ما يكفي من الوقت للتأمل فيما جئت أطلبه منك وبعد رجوعي (من أمريكا) سنرى ما يجب علينا أن نعمله». ومباشرة بعد تهديدات

المقيم العام تعرض القصر الملكي لحصار بوليسي وصدرت الأوامر لباشا مراكش وجماعته لتعبئة فرسان من القبائل البربرية والاستعداد للسير بهم إلى الرباط وفاس.

في هذه الأجواء سلمت للقصر صباح يوم 25 فيراير 1951, وثيقة ليوقع عليها الملك قبل مضي ساعتين تحت التهديد بالخلع إن رفض التوقيع: استنكار خطة حزب الاستقلال والوعد بتسوية المشاكل المعلقة في أجل قصير.

يقول الأستاذ عبد الوهاب بن منصور:

«لما جاء مستشار الحكومة المغربية المسيو «كلوزيل» إلى القصر سلمه الملك الوثيقة موقعة وصرح أنه إنما وقعها اجتنابا لإراقة الدماء، وأنه لا يرى لها اعتبار قانوني لأنها أمضيت تحت الإكراه.

وفي الحين صدرت الأوامر إلى الفرسان أن يثنوا أعنة أفراسهم، فعادوا من حيث أتوا وهم لا يعرفون لماذا جيء بهم أولا، ثم لماذا طلب منهم الإنصراف أخيرا...

و لم ير الجنرال جوان أنه حقق نصرا حقيقيا مادام السلطان فوت عليه فرصة خلعه وإجلاس دمية على العرش بدله تؤمر فتطيع».

من هنا يمكن القول بأن قرار اعتقال المهدي بن بركة وإبعاده إلى ما وراء جبال الأطلس المتوسط، كان بالنسبة للجنرال جوان انتقاما من فشله في خطة خلع الملك محمد الخامس رحمه الله

عن أزمة «الجنرال جوان» يقول الأستاذ عبد الصادق الكلاوي:

«بعد أن فشلت الإقامة العامة في مراميها، غادر جوان الرباط يوم 20 شتنبر 1951 من غير أن يتوصل إلى مشروعه الخسيس بعزل الملك.

وعرف المغرب مهزلة الفرسان البرابر الذين دخلوا الرباط وفاس، أما الكلاوي فقد أكدوا له أن عزل السلطان سيكون يوم 22 أو 23 فبراير، ليتم استدعاء الباشا في عز ليلة 24 ويتم إخباره بصوت مرتجف بأن السلطان لن يعزل وأنه أكره على توقيع بلاغ مخز يوضح أن

الجنرال جوان قد غدا راغبا في الانتهاء من لعبته ومغادرة المغرب للالتحاق بالقيادة التي عرضت عليه في الحلف الأطلسي.

ومن البديهي أن المقيم العام حين أخمد المؤامرة التي كان وراءها بتلك الطريقة، كان قد وضع الباشوات والقواد في موقف حرج، لأن الإقامة العامة شجعتهم على التمرد ضد السلطان مؤكدة لهم أنه محكوم عليه بالعزل. وبما أنهم موظفون معينون من قبل السلطان الذي يستمدون منه سلطتهم ونفوذهم، فقد كان عليهم أن يستمروا في تحمل مهامهم وإنكار بيعتهم في الآن نفسه للذي كان له الفضل في صنعهم، وأن لا يقبلوا سوى بسلطة المقيم العام المتمرد ضد رئيس الدولة والذي لا يعتبر حسب النصوص سوى وزير من وزرائه».

لقد فشل الفونس جوان في المحاولة الأولى لخلع الملك وإبعاده عن عرشه في شهر فبراير 1951 وسيقول الجنرال في كتابه (المغرب العربي يحترق (1957) بأنه –بعد انتهاء مهامه بالرباط– لم يعد يتتبع الشؤون المغربية إلا من بعيد على اعتبار «الثقة الكاملة التي أضعها في تجربة وطاقة (خلفه في الإقامة العامة) الجنرال «أوغيستان كيوم» وأنا الذي اقترحت إسمه على اختيار الحكومة الفرنسية».

ويخبرنا الجنرال جوان بأنه حل بالمغرب في ماي 1953 ويدعي بأنه استغرب لكونه وجد ببلادنا آنذاك أجواء مشحونة شبيهة بتلك التي كان عليها الموقف فيما مضى أيام فبراير 1951 ويوهمنا المقيم العام هكذا بأن لا علاقة لزيارته بمحاولة إعطاء نفس جديد لمؤامرة فبراير 1951.

يقول عبد الصادق الكلاوي عن المرحلة التي أعقبت فشل مؤامرة الجنرال جوان:

«السلطات الفرنسية للحماية، عوض أن تفكك نهائيا أحابيل المؤامرة، جهدت بالمقابل في إقناع شركائها بأن يظلوا معبئين لأن عزل السلطان إذا كان قد أخفق هذه المرة فإن الفرصة ستسنح لذلك قريبا. فقد كان المراقبون المدنيون من جهة يتنكفون عن الاعتراف

بفشلهم أمام القواد ويرغبون من ثم في الحفاظ على رفعتهم، وكانوا على علم من جهة أخرى بالقرارات المتخذة من طرف الإقامة العامة بخصوص مستقبل البلاد، فقد أخبرتهم الرباط أن عليهم تجديد محاولاتهم في ذلك الشأن.

ثم إن رفض الإقامة العامة إيقاف «تعبئة» القواد كان يهدف إلى الحفاظ على استمرارية العدوانية الموجهة ضد السلطان.

إن إخلال القواد والباشوات بأداء واجبهم في الولاء للسلطان كان بالغ الخطورة. لكن الإقامة العامة التي كانت تملك القدرة على إثارتهم كانت تملك أيضا ما يكفي من قوة وتأثير لدى السلطان لمصالحتهم معه وإرجاعهم بالقوة إن اقتضى الأمر إلى سبيل الطاعة. وكان السلطان عليما بمكامن المسؤولين الحقيقيين عن المؤامرة تلك. فهو لا يمكن أن يغضب طول الدهر على قواده الذين طلبوا عفوه ومغفرته. ولو كان الجنرال جوان، غداة فشل محاولته الأولى، ترك للكلاوي الحرية في التراجع عن مواقفه بشرف والسعي نحو المصالحة مع السلطان، ما كان ليتردد ولو برهة، بل إنه كان سيقوم بذلك بحماس كفيل بأن يدخل الطمأنينة على واجبه الديني حيال أمير المؤمنين.

لكن جوان بالعكس ظل يمنع عن الكلاوي كل محاولة للتقرب من جديد بالقصر وحين سيرحل، سيترك في عين المكان كل عناصر مؤامرته، التي وإن فشلت في المرة السابقة في بلوغ مراميها فإنها ظلت تتلقى تشجيعات الجنرال جوان على عدم التراجع عن آمالها وتقوية صفوفها في انتظار المعركة الحاسمة.

ومن باريس، يستمر الجنرال ثم المارشال في لعب دور جوهري في الشؤون المغربية فعناصر المؤامرة سنة 1951 سوف لن تعتبر الجنرال كيوم إلا تابعا من أتباع الجنرال في الرباط.

كانت علاقة الكلاوي بالجنرال غيوم في مظهرها عادية. لكنهما سيعانيان من كون الجنرال جوان قد دعا دائما باشا مراكش ألا يعتبر غيوم إلا تابعا له.

وكان المقيم العام الجديد يبين عن خصال الضابط الشهم الشجاع، المعتاد أكثر على المعارك المفتوحة للحرب أكثر منه على المعارك المظلمة بمكائدها السياسية الملتوية. لكن كان يكفي القليل الأقل من الوقت كي يستطيع محيطه الذي ورثه عن الجنرال جوان أن يتعالى عن الواقع المغربي. فقد بدأ يطلق التصاريح العشوائية المتهورة والشائمة، وهو ماجعل أولئك الذين كانت الإقامة الفرنسية تعتبرهم من أصدقائها ينتصبون ضده. وبدأوا يستهزئون منه، مثل الكلاوي الذي كان ينظر إلى تصرفاته الصارمة العسكرية بالكثير من الهزء والسخرية.

أما السلطان فقد أدرك بسرعة أن لاشيء يرجى من وراء المقيم العام الجديد. وستعرف سنة 1952 توسع الهوة التي حفرها جوان بين القصر والإقامة العامة.

وجاءت المظاهرات التي عقبت اغتيال المناضل النقابي التونسي فرحات حشاد يوم 5 دجنبر لتمنح للجنرال غيوم الفرصة ليفصح عن الطابع الكارثي لتهوره. فبمساعدة بونيفاس رئيس ناحية الدار البيضاء الأبدي، سوف يصل بالقمع إلى مدى غير مشهود، بالتعامل الهمجي والدموي مع المتظاهرين فضلا عن ذلك فقد قام بمنع حزب الإستقلال ومنح لنفسه سلطة تسيير هيئة القواد، مستبدلا المترددين منهم من غير استشارة المخزن ومن غير أي احترام للقوانين الجاري بها العمل وظل بونيفاس يشغل منصبه بالرغم من أوامر باريس، وأصبح غيوم بمثابة شريك قوي لايعوض.

وهكذا كان كل شيء معدا لتغذية المؤامرة على العرش. وفي يناير 1953 ستعود المؤامرة للظهور في الوقت الذي ترك فيه روبير شومان مكانه في وزارة الخارجية لجورج بيدو.

يقول الأستاذ عبد الوهاب بن منصور:

«بعد تعيين جورج بيدو وزيرا للخارجية الفرنسية، اجتمع المتآمرون بقصر الكلاوي يوم 26 فبراير 1953، اجتماعا حضره عدد من القواد والباشوات حرروا عريضة تتهم السلطان بالسير بالمغرب نحو الهاوية والتعاون مع الأحزاب المتطرفة غير الشرعية.

كانت العريضة في البداية لاتحمل إلا 20 توقيعا ولكن هذا العدد بدأ يرتفع منذ شرع في ترويجها عبر المغرب ابتداء من 18 مارس، وقد بذل الفرنسيون قصارى جهدهم في خلق هذه المناسبات التي يتأتى فيها جمع عدد كبير من الإمضاءات وكان من أكبر هذه المناسبات مؤتمر الطرق الصوفية بشمال افريقيا المنعقد بفاس يوم 14 أبريل تحت رئاسة عبد الحي الكتاني والتجمع الذي عقد بكدية «تريتن» فيما قرب مصطاف إيفران يوم 11 مايو تحت رئاسة المارشال جوان المقيم العام السابق حتى بلغ عدد الموقعين 287.

وبينما كانت تصل إلى المغاربة في كل مكان أخبار المؤامرة ضد العرش وهي أخبار لم تكن تدعو إلى الإطمئنان، جاءت من لندن أخبار تتلج الصدورتتعلق بفشل الكلاوي في تقديم هدية إلى الملكة إليزابيت الثانية بمناسبة تتويجها، وفي هذا الصدد يقدم الأستاذ عبد الصادق روايته حول ماوقع لوالده في العاصمة البريطانية

«في أبريل 1953، في وقت كان فيه الباشا في عز الخلاف مع السلطان وكان ورقة في أيادي الإقامة العامة تستخدمها ضد سيدي محمد بن يوسف، أثارت دعوته لحضور الإحتفال بتتويج إليزابيت الثانية ملكة على بريطانيا العظمى حفيظة البعض. ففي 4 مايو توصل الحاج التهامي بالدعوة من طرف صديقه الوزير الأول «ونستون تشرشل» وبرحلته إلى لندن، سيمنح الباشا للكثيرين فرصة انتقاد صنيع تشرشل الذي وجه إليه الدعوة، في وقت كانت فيه مواقفه تجاه السلطان مثار خلاف شديد بينما استغل آخرون هذا الحدث كدليل

قوي ومعبر على تأجيج ما يمكن تأجيجه لدى الكلاوي ضد السلطان..

وتبعا لعاداته في الضيافة والكرم، فكر الباشا أنه لايمكن أن يلبي تلك الدعوة من غير أن يحمل معه هدايا للملكة وزوجها فيليب، لهذا اختار للملكة من مخزوناته قلسونه من الذهب مرصعة باثنى عشر زمردة بحجم بيض الحمام وبالألماس وللأمير فيليب خنجرا مغربيا غمده من الذهب ومرصع بالأحجار الكريمة.

غير أن صديقه الإنجيليزي العظيم (تشرشل) أخبره أن الملكة لاتقبل الهبات والعطايا خلال مناسبة التتويج إلا من رؤساء الدول.

هكذا شهد الباشا حفلة التتويج في مقصورة الوزير الأول بلندن وعاد بهداياه من غير أن يرى في ذلك أي مساس بشخصه». هذا ما يقول الأستاذ عبد الصادق الكلاوي، أما المغاربة فكانوا قد تلقوا بابتهاج عظيم ما اعتبروه خيبة الكلاوي في إنكلترا وأطلقت النساء على قماش جديد نزل إلى السوق تلك الأيام اسم «ثوب كية الكلاوي».

لكن عبد الصادق يقول في كتابه عن «والده الباشا» بأن ذلك (أي رفض الهدية) لم يترك أثرا سيئا يذكر على علاقات الصداقة التي تربط بين الوزير الأول البريطاني والحاج التهامي الكلاوي وستكون لهما مواعيد أخرى في لندن سنة 1954 وفي سنة 1955 وسيحافظ تشرشل على علاقات صداقة كبرى مع أبناء الباشا بعد وفاته حسب مايؤكد مؤلف الكتاب.

الجنرال جوان يستعرض مجموعة من قدماء المحاربين الذين كان يستغل سذاجتهم ويقدمهم للعالم كخصوم لمحمد الخامس.

الكلاوي يستقبل بقصره في مراكش المقيم العام الجنرال غيوم

يوم شعر الكلاوي
بنهاية دوره في المسرحية

هكذا كان الباشا الكلاوي يقدم الطاعة والولاء للسلطان قبل خصومة نهاية **1950**

يخبرنا الأستاذ عبد الوهاب بن منصور بأن اسم ابن عرفة بدأ تداوله ليحل محل الملك الشرعي منذ أزمة الجنرال جوان 1951 ويقول مؤرخ المملكة:

«لما كان السلطان يواصل عقد الاجتماعات لبحث مطالب المقيم العام... (يقصد الجنرال جوان) اتصل المتآمرون بالشريف محمد بن عرفة العلوي وهو شيخ مسن من الأسرة الملكية يقيم بمنزله بفاس خامل الذكر مشتغلا باستغلال أملاكه الفلاحية وطلبوا منه الانضمام إليهم وأخبروه بترشيحهم إياه ليكون الجالس على العرش بعد خلع سيدي محمد بن يوسف، فارتاحت نفسه لذلك أيما ارتياح».

يقول الأستاذ عبد الصادق الكلاوي عن ابن عرفة:

«حين علمت بمجيء ابن عرفة (إلى دارنا) لم أكن أتصور ذاك الرجل الضعيف الشخصية أبدا في مرتبة الملوكية... لم أخف دهشتي من المصير الذي اختير له (في ذلك اليوم).

قالوا بأن أباه مولاي عرفة كان أخ مولاي الحسن الأول... وأنه سليل الجد سيدي محمد بن عبد الرحمن ولذلك اجتمعت فيه عناصر المشروعية السلالية في السلطنة، مثله في ذلك مثل أبناء عمومته، المنحدرين مباشرة من عمه الجليل (مولاي الحسن الأول)...».

وبينما كان المتآمرون يبحثون عن الشخص الذي يمكن أن يحل محل الملك الشرعي، راجت إشاعات مفادها أنهم ربما سيعلنون الأمير مولاي عبد الله ملكا محل والده مع إبعاد الملك وولي عهده الأمير مولاي الحسن إلى خارج المغرب على أساس إعلان الكلاوي وصيا على العرش.

وعن المقيم العام غيوم يقول عبد الوهاب بن منصور:

«كان هذا الجنرال يجمع بين الغطرسة والبلادة، كما أن نفسه كانت مثل شجرة العرعار مليئة بعديد من العقد بعضها ناتج عن أمراض كان يعانيها وبعضها ناتج عن الهزيمة التي حلت بفرنسا في الحرب الثانية والدور الثانوي الذي صار لبلاده بعد الهزيمة على

مسرح السياسة العالمية... وخلال التنقلات التي قام بها عبر مدن المملكة وقراها والتي استمرت سنة كاملة بعد مجيئه، كان يلقي خطبا ويدلي بتصريحات ملؤها التهديد والوعيد غير مترفع عن استعمال بعض العبارات البذيئة مثل:

«المشاجرات حرفتي»

«سأطعم الوطنيين التبن».

قليلون انتبهوا إلى أن الجنرال غيوم كان يحاول التحدث في بعض المناسبات باستعمال الدارجة المغربية رغم محدودية معلوماته اللغوية.

كان في الحقيقة يريد استعمال عبارة «النخال» فاختلط عليه الأمر وقال «سأطعمهم التبن». وجرت العادة بأن تقول النساء في المدن المغربية «اعطيها النخال» حينما تقصد عدم المبالاة بما يقوله الآخر أي تجاهل ما يقوله من تتحاور معه.

وكيف ما كان فهم الجنرال غيوم للعبارات فقد وصل إلى المغرب لمنع أي حوار مع الوطنيين ولتصعيد حملات القمع وهذا ما سيحدث في نهاية 1952 أي بعد سنة على توليه منصبه الكبير في الرباط.

يوم الثلاثاء 18 نونبر 1952 حلت الذكرى الخامسة والعشرون لاعتلاء الملك محمد الخامس عرش المملكة المغربية ولهذا اكتسى الاحتفال بالعيد الفضي أبهى الحلل مما زاد في حدة عداء الإقامة العامة وعملائها للجالس على العرش ومما زاد كذلك في حماس الشعب واندفاعه لإظهار حبه وسيقول محمد الخامس في خطابه الشهير، خطاب العيد الفضي بأن «الحماية الفرنسية بالمغرب مثل قميص أعد لطفل صغير، فكبر الطفل ونما وترعرع وبقي القميص على حاله».

هكذا في عهد الجنرال غيوم ستأخذ المؤامرة ضد العرش نفسا جديدا ويقول الأستاذ عبد الوهاب بن منصور عن الجنرال الذي وصل إلى المغرب يوم الأربعاء 3 أكتوبر 1951 والذي سبق له العمل ببلادنا كمدير للشؤون السياسية من 1940 إلى 1943 وماهي إلا أيام

مرت على احتفالات العيد الفضي حتى كان المغرب قد دخل في مرحلة خطيرة قادها الجنرال غيوم المقيم العام وفيليب بونيفاس رئيس ناحية الدار البيضاء.

فعلى إثر اغتيال فرحات حشاد الزعيم النقابي التونسي على يد عصابة اليد الحمراء وهي منظمة فرنسية إرهابية، قررت قيادة حزب الاستقلال بالرباط بالاتفاق مع التنظيمات النقابية بالدار البيضاء تنظيم مظاهرات للاحتجاج على الجريمة الذي ذهب ضحيتها في تونس الشقيقة زعيم الطبقة العاملة وكان صاحب القرار هو المرحوم عبد الرحيم بوعبيد المكلف آنذاك بالتنسيق بين الحزب في الرباط والتنظيمات النقابية في الدار البيضاء فكان رد فعل السلطات الاستعمارية في المغرب بليغ الخطورة:

– قمع المتظاهرين
– حل الأحزاب الوطنية واعتقال الزعماء السياسيين والنقابيين
– تعطيل الصحف الوطنية وإصدار صحف بالعربية يشرف عليها بعض المتعاونين مع الحماية مثل «الوداد» و«العزيمة» و«القيامة».

كان الجنرال غيوم بإجراءاته القمعية لنهاية 1952 يعد العدة في الواقع للمؤامرة التي سيقودها في صيف السنة الموالية... مؤامرة غشت 1953 ضد العرش ويقول الأستاذ عبد الصادق:

«في الوقت الذي كان السلطان يسعى إلى الاتصال بباريس، سيتم دفع الكلاوي للقيام برحلة إلى فرنسا وسيمارس عليه «أصدقاؤه» هناك ضغطا مستمرا بحسب خطة يلعب فيها الجنرال جوان (المقيم السابق) الدور الرئيسي.

ومن باريس سمح الباشا لابنه ابراهيم بالقيام بجولة في ربوع المغرب للحفاظ على شعلة عصيان القواد والباشوات، وكان الكلاوي نفسه عند نزوله بالدار البيضاء في رحلة العودة يوم 30 يوليوز، موضع تظاهرة مشينة نظمها بونيفاس. فقد قام رئيس ناحية

الدار البيضاء بجمع حشود من البدويين الذين جاء بهم قوادهم وباشواتهم لاستقبال الكلاوي على رصيف الميناء. وما أن عاد الباشا إلى مقر سكناه في شارع مولاي يوسف بالدار البيضاء، حيث بادره بونيفاس بوقاحة بطلب قيامه بجولة ثانية ترغب الإقامة العامة في أن تكون هذه المرة حاسمة. وبين الرابع والثالث عشر من غشت، في عز الحر، جروه إلى ماراطون حقيقي، جوالا بالسيارة في طرق المغرب بكاملها، كي ينفخ في «مناصريه» المشحونين جيدا من قبل المراقبين الفرنسيين.

وبالرغم من هذه الجولة والبهرجة الدعائية، فإن الإقامة العامة انتظرت حتى 11 غشت لتعلن لباريس، في برقية لجاك دوبليسون بأن الكلاوي «يبدو راغبا في إعلان عزل السلطان عبر أتباعه وتنصيب سلطان جديد». وقد بلغت المسخرة في ذلك حدها الأقصى. صحيح أن غيوم لم يعد قادرا على إمساك أعصابه منذ «مظاهرات» دجنبر 52. فحملات القمع والاعتقالات وحظر حزب الاستقلال، والعزل التعسفي للموظفين المغاربة الموالين للسلطان، كل هذا لم يكن ليمر دون عواقب. فالمقيم العام لم يقم لحد ذلك الوقت بغير تعبيد الطريق لمشروعه الكبير، أو بالأحرى لمشروع الجنرال جوان الكبير المتمثل في عزل السلطان، باعتباره الخصم اللدود لاغتصاب سيادة البلاد من طرف فرنسيي المغرب.

وفي كل الأحوال، فالإقامة العامة كانت على علم منذ زمن طويل بالنوايا المنسوبة للباشوات والقواد المتمردين. فابراهيم الكلاوي كان قد قام بجولته في يوليوز، والشيخ الكتاني كان قد أخبر بنفسه فانسان أوريول منذ مارس 1952 بإرادته «استبدال السلطان».

و«قضي الأمر» كما قال الزعيم علال الفاسي في نداء القاهرة يوم 20 غشت 1953 على أمواج إذاعة «أصوات العرب» وخلعت فرنسا سيدي محمد بن يوسف الملك الشرعي، ويقول الأستاذ عبد الصادق بأن والده الباشا لم يتأثر بالانتفاضات التي توالت في المغرب في

أعقاب المؤامرة وهي الانتفاضات التي بلغت أوجها في 1954 و1955 وأن المواقف السياسية لباشا مراكش لم يطرأ عليها أي تغيير إلى أن أدرك بأن فرنسا قد تخلت عنه وتركته وحيدا أمام العقاب الجماعي في صراع دفعت به الإقامة العامة إلى الانخراط فيه:

«فضلا عن ذلك، انتهى الكلاوي خلال السنين الأخيرة من حياته إلى إحاطة نفسه بتصور غريب يرى فيه نفسه محفوظا من أي أذى. فقد كان مقتنعا بأن ثمة عناية إلهية تحميه.

وكان المثال الأوضح عن هذه الحالة والذي أتيحت لي فرصة معاينته قد حدث يوم 20 فبراير 1954, بعد أن نجا من محاولة الاغتيال الوحيدة التي تعرض لها، فقد رميت في وجهته القنابل حين كان يؤدي صلاة الجمعة بجامع الكتبية. ولازلت أتصوره بعد عودته من الصلاة... هادئا أمام خوفنا.

وفي الحقيقة فإن الباشا الكلاوي لم يكن يتصور أبدا أن نفي السلطان سيدي محمد بن يوسف سيثير الثورة بالمغرب. ففي ذاكرته كان لايزال يحتفظ بالصورة الجامدة لتنصيب مولاي حفيظ على العرش وهزيمة مولاي عبد العزيز. فقد ظل يتذكر كيف أن كل شيء تم وسط اللامبالاة الشعبية العامة. وكان المغرب في ذهنه هو نفسه لم يتغير، يسكنه المغاربة أنفسهم الذين لا يعيرون اهتماما لاستبدال سلطان آخر. فهو لم يدرك أن ثمة وعيا وطنيا قد تطور بالبلاد منذ 1907 فالسلطان الذي عرض من أجله حياته للخطر طيلة حكم السلاطين قصد توحيد البلاد لم يكن، في تصوره، ليصبح في نظر المغاربة غير سلطان سنوات بداية القرن وما يجسده سيدي محمد بن يوسف لدى شعبه من سيادة وطنية كان شيئا خارجا عن التصورات المعتادة.

فضلا عن ذلك، فهو قد نشأ في حضن فكرة مفادها أن ما يربط السلطان ورعاياه يتمثل في أولئك الرجال من أمثال الذين يعتبرون أنفسهم ممثلين للشعب ومفوضي سلطة عاهل البلاد في الآن نفسه.

وبما أن القواد الكبار معتادون على العمل باسم المخزن من أجل جباية الضرائب، فإنهم لم يكونوا ليتصوروا أن ثمة آخرين يمكنهم أن يتحدثوا باسم السكان المكلفين لوحدهم بتسيير شؤونهم.

وحين تم جرهم للتآمر على العرش كتب وقيل الكثير عن دخولهم فيها، يحذوهم وازع الدفاع عن امتيازاتهم. والأمر صحيح إذا نحن اعتبرنا أن رفضهم مسايرة الإقامة العامة كان يعني عزلهم واضطهاد عائلتهم. لكن، من الأكيد أن أغلبيتهم كانت تحمل اقتناعا بدائيا بأنهم بفعلهم ذاك كانوا يحمون نظاما اجتماعيا يعتبرونه الأفضل، ليس فقط لهم ولكن أيضا لأفراد قبائلهم. فخطأهم، الذي كان بلا ريب شنيعا، يكمن في أنهم لم يعيروا اهتماما لذاك التطور العميق الذي عرفه المجتمع المغربي، ومن كانوا يعتبرونهم «موكليهم» لم يعودوا يشكلون الجماهير السياسية للبلاد، كما أنهم تجاهلوا سيكولوجية الشباب التي كانت متضامنة مع النخبة الوطنية أكثر منها مع النظام القديم الذي يجسده «الأعيان». وكل الذين كانوا في بدايات الحماية سدنة التدخل الفرنسي معتبرين أن المخزن نفسه راغب فيه، أخطأوا في اعتبار أنهم لايزالون قادة الحرب كما كانوا في الماضي. فلم يروا في الواقعين تحت إرادتهم غير أفراد جيش. وبما أنهم قادوهم في السابق للمعركة من أجل المخزن، فقد ظلوا يعتبرون أنهم سيجدون فيهم دوما العناصر المطيعة في صراعهم ضد السلطان الذي لم يعد موافقا لنظامهم، وإذا كانت توقعات رجال البارود هؤلاء تبين أحيانا عن صحتها في حملاتهم لدى الشرائح الشائخة من السكان، فمما لا ريب فيه أن الغالبية الساحقة من الأجيال الصاعدة كانت تنكرهم.

لكن، هؤلاء المغاربة الشائخين اعتبروا أن السلطان الذي يجسد في تصورهم رمز الدين والتقاليد الموروثة، قد قام بثورة مفاجئة بقبوله منح المغرب وجها جديدا. فمن غير أن نحجم من المصلحية والحقد الشخصي أو حتى الخنوع للقوى الكبرى آنذاك، علينا الاعتراف بأن

المشهد البريء ولكن الرائع في طابعه المجدد، المتمثل في الأميرات بلباس السباحة في الشواطئ أو على شطآن المسابح، أمام أنظار العموم، كان يشكل حدثا قادرا على زعزعة ما يمكن تسميته اليوم «اللحي الشائبة للامبراطورية السعيدة».

بل إن بذرة عداء الكلاوي لحزب الاستقلال تكمن هنا. والدليل على ذلك، أن النزعة الوطنية حين كان يمثلها الأشخاص المعروفون لديه بهمتهم ورفعة نسبهم، كان ينظر إليها باحترام وتبجيل. وبين 1930 و1953، كثيرة هي الشخصيات الوطنية التي كانت لها به علاقة مطبوعة بالاحترام المتبادل، كعبد اللطيف الصبيحي، ومحمد بلحسن الوزاني، وعبد الخالق الطريس ومحمد المكي الناصري، وغيرهم.

لكن الباشا كان يعتبر أن السلطان قد انساق بشكل مبكر مع تأثير الشباب. فكان يرى أن النظام الذي أرادوا إقامته بالمغرب غير متوافق مع تقاليد البلاد، ويبدو له علاوة على ذلك سابقا لأوانه. أما الوصول بالمطالب الوطنية إلى نتيجتها النهائية، فهو لم يبرز أبدا معارضته له. فاستقلال البلاد كان ضرورة تاريخية، لكن للحصول عليه كان من اللازم تكفل السلطان لوحده بذلك إضافة إلى ضرورة الوعي الكامل بما يفرضه ذلك على المغاربة فالإعداد للاستقلال يتطلب بذل الغالي والنفيس في التعلم والتمدرس، كما من اللازم أيضا أن يكونوا في مستوى الاستغناء عن مساعدة فرنسا ومؤهلاتها التقنية. وكان الكلاوي يعتقد أن هذا الاستعداد يتطلب العديد من السنوات. فقد كان يردد «هل سنستطيع الحفاظ على ما تم بناؤه وإنشاء ما يلزم إنشاؤه؟»، و«هل لحزب الاستقلال من الآن إمكانية تزويدنا بالمهندسين والدكاترة والإداريين والتقنيين بحيث نضمن لأنفسنا أخذ مكان الفرنسيين في هذه المهام ؟ فأنا مثلهم أصبو إلى استقلال المغرب. لكنني بالتجربة أعرف ما خلفته الفوضى في بداية القرن من خراب. ولا أرغب قطعا في أن نعيش ما عشناه وقتها. وما أطمح إليه هو أن يعد المغاربة العدة بمساعدة فرنسا. وحين سيحل

الوقت المناسب، فإن فرنسا تبعا لالتزامها سترحل لتترك المغاربة يسيرون شؤونهم بسيادة كاملة. بل إن حرصي أنا نفسي على تعليم وتربية أبنائي يثبت أنني أنا أيضا أعمل من أجل هذا المستقبل».

هذه الطريقة لم يكن يلجأ إليها الكلاوي وحده للاعتراض على حق المغاربة في الحصوف على الاستقلال، بل كثيرا ما كان الفرنسيون يقولون للمغاربة بأنهم سيمنحون للمغاربة استقلالهم عندما يكونون مؤهلين لتحمل مسؤوليات إدارة دولة مستقلة وهذا ما يشرحه المرحوم عبد الرحيم بوعبيد في مذكراته (الجزء الخاص بعريضة المطالبة بالاستقلال)

«وطبعا سيعترض الفرنسيون (على مطالبنا بالاستقلال) بدعوى أننا لانتوفر على الأطر، ولاعلى التقنيين ولاعلى الوسائل المالية لتطوير الاقتصاد ومحاربة البؤس والفقر، أي باختصار، يستعملون مظاهرعجز الحماية نفسها، كمبررات للإبقاء على نظام الحماية العاجز».

ونعود إلى الأستاذ عبد الصادق الذي يصف في كتابه عن «والده الباشا» كيف بدأ الكلاوي يشعر بخيباته الأولى

«غداة رحيل السلطان إلى منفاه، بدأت الإقامة العامة تفكك بشكل منهجي تجمع القواد والباشوات. فبعد بلوغ المرام، أصبحت سلطات الحماية حائرة أمام هذه القوة التي كونتها لتنحية السلطان. فإذا ماهي حافظت عليها فقد تحتضن نواة لمعارضة منظمة لسياسة الإقامة العامة. لذلك قررت الإقامة العامة استعمال ما في وسعها لتأمين تفكيكها لتفرض بدون مشاكل "الإصلاحات" التي تهم بالأساس مصالح المعمرين الفرنسيين. ولهذا الغرض كان المراقبون المدنيون وضباط الشؤون الأهلية يلقون الأوامر المستعجلة بالمنع الجزري لكل الإتصالات والمشاورات التي كان مسموحا بها بين الأعيان. فما رفضت الإقامة العامة القيام به لتفادي ترحيل السلطان

بدأت تحققه الآن بلاصعوبة، أي إيقاف القواد والباشوات عند حدهم وضمان انضباطهم.

صحيح أنهم لم يكونوا يجرأون على التعرض للكلاوي شخصيا، لكنه كان يعلم من كل جهة بأن الإقامة العامة تكره الباشوات والقواد الآخرين وقتها على إعلان استقلالهم عنه ورفض زعامته.

وعلينا الإقرار بأن السلطات الفرنسية لم تكن مخطئة في إرادة التخلص من زارعي القلاقل هؤلاء. فهذه الألعوبة المصطنعة (يقصد المؤلف خرافة الباشوات والقواد) التي ضخموا من أمرها منذ وقت طويل بدأت تأخذ نفسها مأخذ الجد وبدأت ترغب في ممارسة النفوذ الطامحة، وياللعجب، للحصول على نصيبها من الإمتيازات التي ستأتي بها الإصلاحات المرتقبة.

وبنوع من السذاجة، أراد الكلاوي أن يستمر في الاعتقاد بأنه سيستشار على الأقل بصفته الناطق باسم "حركة" الباشوات والقواد، قبل إرساء إصلاحات الجنرال غيوم، غيرأنه سرعان ماأدرك بأنه هو أيضا لم يكن سوى شخصية رئيسية في مسرحية كبيرة مسرحية لم تعد بحاجة إليه».

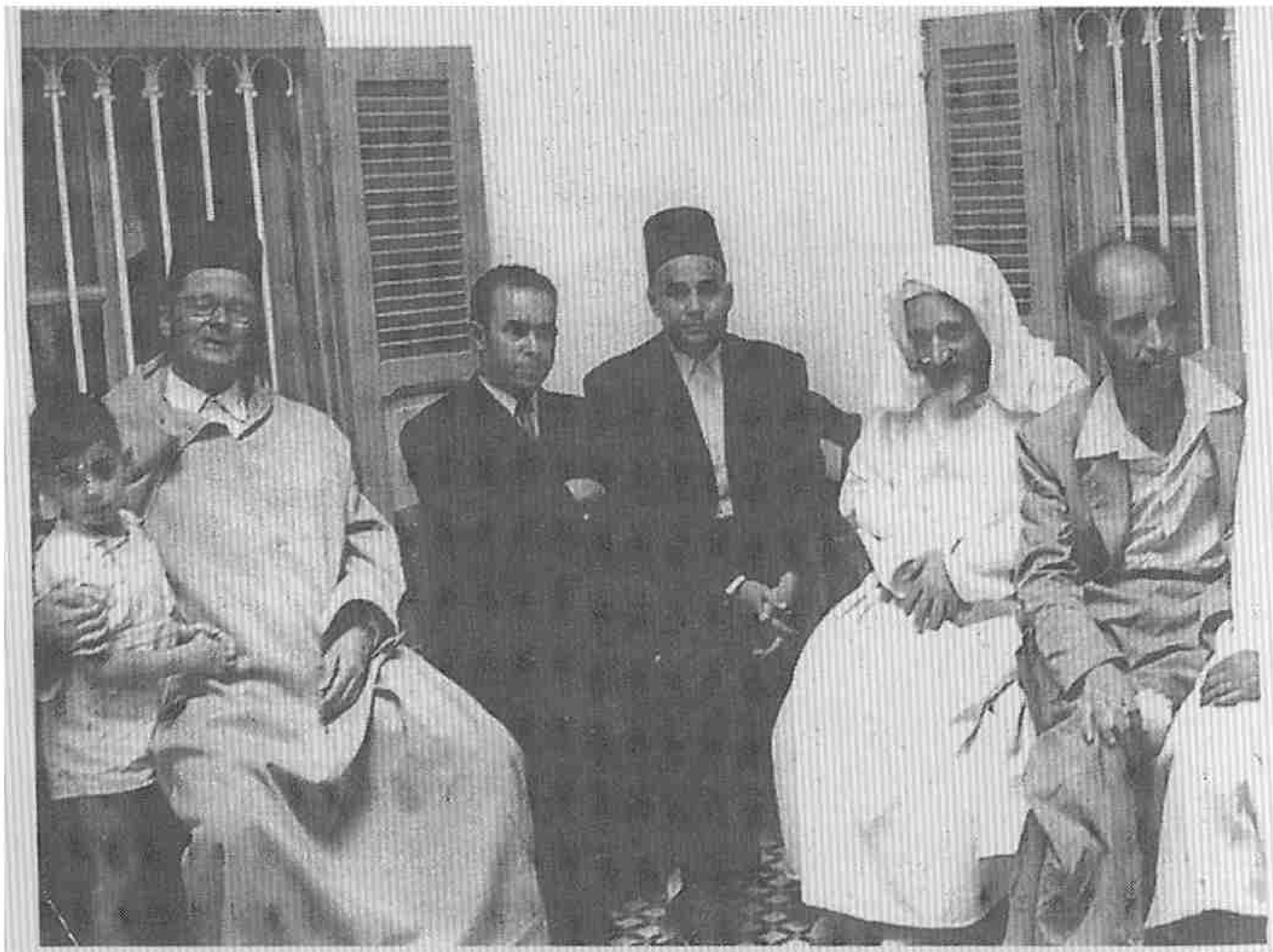

في أكتوبر 1954 أطلقت حكومة مانديس فرانس سراح القادة الوطنيين الذين عادوا إلى الرباط ونراهم هنا في منزل الحاج عمر بن عبد الجليل بحي «ديور الجامع» : علي بركاش، الفقيه غازي، أحمد اليزيدي، المهدي بن بركة، أحمد بناني والطفل يوسف اليزيدي ابن أحمد اليزيدي.

قال تشرشل للباشا : «على السلطان أن يتعالى على الانشقاقات والصراعات السياسية لرعاياه»

الباشا وابنه عبد الصادق وبجانبهما في سد بين الويدان (أبريل 1955) الجنرال «دوفال» الذي سيلقى مصرعه غير بعيد عن السد في حادثة اصطدام طائرة عسكرية بناحية قصبة تادلة في غشت 1955.

عندما شعر الحاج التهامي الكلاوي بانتهاء دوره في المسرحية السياسية التي اقتضت إبعاد الملك محمد الخامس عن عرشه ولما أخذ الفرنسيون يبحثون عن صيغة أخرى لاستمرار الوجود الفرنسي، أخذ الباشا يهتم أكثر بالدور الذي يمكن أن يلعبه ولده عبد الصادق واتجه إلى تهميش تدريجي لابنه الأكبر إبراهيم الذي كان يعده للمستقبل كما لو كان «وليا للعهد».

سيظل الكلاوي يراهن على القايد إبراهيم كأقرب الناس إليه إلى حدود منتصف غشت 1955, حيث أخذه الباشا معه إلى محادثات إيكس ليبان.

بالنسبة للرأي العام سيظهر عبد الصادق في المشهد السياسي كأقرب الناس إلى والده يوم 25 أكتوبر 1955, بمناسبة التصريح الشهير أو القنبلة التي انفجرت معلنة قرب نهاية عهد الحجر والحماية.

لكن عبد الصادق يقول في كتابه بأن الباشا أخبره يوم 20 شتنبر 1954 برغبته في السفر إلى أوربا وقرار الباشا بأن يرافقه إبنه (عبد الصادق) في السفر وطلب منه قبل ذلك بأن يهيء له كل صباح ملخصا لأقوال الصحف الفرنسية والمغربية المكتوبة باللغة الفرنسية:

«وهكذا تعود الباشا يوميا –يقول الأستاذ عبد الصادق– على معرفة الأخبار المتعلقة بالقضية المغربية وكانت هذه مناسبة يومية لتعريف الوالد بالأخبار بشكل موضوعي، لأن من كانوا في سكرتيرياته مكلفين بذلك، كانوا بالتأكيد على علاقة بالمصالح السياسية لإدارة الناحية بحيث ألف الباشا الطريقة التي كان مساعدوه يعدون له بها ملخص أقوال الصحف.

لهذا كان له في البداية رد فعل حاد إلا أنه سيتعود تدريجيا على تلقي الأخبار على حقيقتها أي ما كان يكتب عن سياسته وبدأ يتقبل التعرف على أراء خصومه أو أصدقائه».

ويضيف عبد الصادق الكلاوي: «من جهة أخرى كان ضميري يفرض علي الحديث معه بلا محاباة عن بعض الشخصيات المغربية أو

الفرنسية التي كان يعتبرها حليفة له والتي كان يكنّ لها حتى ذلك الوقت التقدير والعطف. بالمقابل يحدث غالبا أن أدافع في حضرته عن رجال لم يكونوا يحظون بتقديره. وكان هذا الدور الذي أقوم به في العائلة بلا محاباة لأحد، يجر علي العداوة، وكنت أسعى إلى تفكيك المكائد التي تحاول إبعادي عن أبي. فسني وتكويني جعلا السلطات الفرنسية بالمغرب، المرتبطة بنظام معين للأمور تنظر بعين الحيطة والحذر للتأثير الذي يمكن أن أمارسه على أبي.

فضلا عن ذلك، كانوا كلهم يعرفون أني رفضت غداة تنصيب سيدي محمد بن مولاي عرفة قبول أي وظيفة في المخزن المركزي. وكان أبي الذي طلبت منه ذلك مصالح الإقامة العامة يتقبل سبب رفضي. لهذا بدأوا في مصالح الإقامة العامة ينظرون لي منذئذ بنوع من الارتياب وعلى هذا الأساس لم يكن تقربي من والدي يرضي كل الناس لأن أغلبهم يعرفه متقبلا لكل التأثيرات ولهذا فإن قراره بأن أرافقه إلى باريس أثار لدي الكثيرين العديد من التخوفات.

وقد لاحظت بباريس أن هذه الظروف تنعكس على تصرفات بعض «أصدقاء» أبي، الذين تلقوا تقارير خاصة في هذا الشأن.

وعلى الرغم من هذه المصاعب، مكنني حضوري إلى جانب والدي بأوربا من إحاطته بالأخبار بشكل أفضل واكتساب القدرة السريعة على مناقشته في تطورات القضية المغربية.

وقد أدركت أيضا وقتها الأدوار التي لعبتها بعض العلاقات الباريسية للباشا منذ أزمة 1950 مع السلطان واكتشاف مدى تأثيرها على المواقف التي أتخذها منذ تلك الفترة.

وسجلت في المذكرة التي كنت أدونها مبادرة المارشال جوان لعقد اجتماع للباشا مع مانديس فرانس (في نهاية أكتوبر 1954).

لقد أرسل المارشال ضابطا من القيادة العامة للقوات المسلحة إلى فندق كلاريدج ليخبر الباشا بأن رئيس مجلس الوزراء قد رفض اللقاء به. فقد أعلم ديوان الوزير الأول الماريشال بأن الكلاوي قد تباحث

لمرتين مع السيد كريستيان فوشي وزير الشؤون التونسية والمغربية، والذي قدم تقريرا عن المقابلتين إلى السيد منديس فرانس.

بدا الباشا متأثرا جدا بهذا الرفض فأطلق غضبه على مبادرة جوان الذي كان عليه بالنظر إلى ما كانت عليه الظروف أن يمتنع عن القيام بها. وبذلك فقد أبدت «أفعال» جوان تنحط في نظر الكلاوي، وقد استنتج أن النجوم السبعة على نياشينه ليست رديفا دائما في باريس للنفوذ والقوة.

وخلال فطور الصباح الموالي أخبرني الباشا بغتة بقراره السفر إلى لندن. و لم يكن هذا السفر مقررا سلفا. فطلب مني أن أهاتف «السير ونستون تشرشل» الوزير الأول البريطاني لأعلن له عن قدومه.

جاءت أخبار من المغرب للباشا تقول بأن بعض القواد تم منعهم من الاتجاه إلى ابن عرفة بمناسبة عيد المولد، تنفيذا لأوامر الإقامة العامة التي أصدرتها لرؤساء الجهات.

ركبنا إلى لندن يوم فاتح نونبر (1954) وبلغنا في الليل محطة فكتوريا وعند وصولنا استُقبل الباشا من قبل عضو بديوان السير ونستون تشرشل. وبقينا في لندن طيلة أسبوع. فقد أخذ الباشا راحته كاملة وكان نشاطه الوحيد في العاصمة البريطانية حفل عشاء نظمه على شرفه الوزير الأول يوم 2 نونبر.

استقبلنا تشرشل على عتبة بيته في 10 دواينغ ستريت. كان العشاء بحضور أناس قليلين، و لم تحضره معنا السيدة تشرشل. فعدا أبي وأنا والسيد تشرشل، اكتفى هذا الأخير بدعوة أحد أصهاره وطبعا كلبه البطباط الصغير الذي ظل يُداعبه طيلة السهرة.

كان الموضوع الرئيسي للحديث يدور طبعا حول الوضعية بالمغرب. وقد عبر تشرشل للباشا عن استنكاره للطريقة التي استُعملت لنفي السلطان. وقال لأبي بأنه واع بالطابع الحرج للوضعية التي يعيشها، وبأن فرنسا لم يكن من حقها أن تتعامل بهذا الشكل مع شخص اعتبرته دائما صديقا لها.

وقال تشرشل لأبي بأنه يكن تقديرا شخصيا خاصا للوزير الأول الفرنسي الحالي منديس فرانس منذ وقت طويل وله عنه نظرة إيجابية للغاية. ونصحه بالتقرب منه لأنه، في نظره، سيعرف كيف يجد الحل الأكثر مرضاة وتشريفا للكل.

أما الباشا فاكتفى بعرض مشاعره الشخصية حيال السلطان سيدي محمد يوسف إذ قال بأنه لم يكن أبدا يُضمر له غير التقدير والاحترام. ثم أضاف بأنه يعتبر الأمير مثل أحد أبنائه الأعزاء، وبما أنه خدم أباه قبله، فقد قضى حياته يخدمه هو أيضا بتفان وإخلاص، وبأنه إذا كان قد اضطر إلى اتخاذ موقف ضد السلطان فلأن هذا الأخير كان يريد هلاكه وبأنه مقتنع بأن تحالفه مع الوطنيين كان يهدف معاداة الباشا، وبأن دلائل عديدة توصل بها عن هذا التحالف الموجه ضده. وأضاف بأن الوطنيين، فضلا عن ذلك، كانوا يخدعون السلطان ويستخدمونه للوصول إلى السلطة، وبأن هدفهم الحقيقي كان وسيظل هو الهجوم على امتيازات السلطان. واعتبر الكلاوي نفسه بأنه ظل السند الأكبر للملكية، وبأن سيدي محمد بن يوسف، حين اختار الاعتماد على الوطنيين والتخلي عن النخب التقليدية للبلاد، قد عرض الملكية للهلاك، وأن ذلك كان سبب معارضة الباشوات والقواد له، وأن سيدي محمد قد خص (الكلاوي) الخديم الوفي بأكبر مهانة، وبأنه يعتقد أنه لا يستحق من قبل السلطان ذلك التعامل.

ووجد السير ونستون حينئذ أن من واجبه أن يشرح للباشا أن المغرب لم يصل بعد إلى درجة من التطور تبيح المعارضة السياسية للسلطان. ثم قام بمقارنة مع نظام بريطانيا العظمى. فاليوم أنا الوزير الأول للملكة، وغدا إذا ما خسرت الانتخابات سأصبح زعيم معارضة جلالة الملكة، وهذا الوضع لن يمس أبدا خضوعي واحترامي الشخصي لملكتي. لكن أنتم لا يمكنكم معارضة السياسة التي خطها السلطان من غير أن يكون ذلك مسا بسلطته. هذا من غير أن نتحدث

عن الجوانب الدينية لسلطته التي تجعل مواقفكم حرجة. ثم أضاف الوزير الأول تشرسل: «نظامكم يفصح عن خاصيتين تجعله متعارضا مع تصورنا نحن للديمقراطية: فالسلطان قائد روحي ودنيوي في الآن نفسه، ولحد الآن فالسيادة له لا للشعب، عليكم إذن الخضوع للسلطان، لا بشكل شخصي ولكن سياسيا ودينيا. ثم ختم تشرشل قوله: «طبعا أنا أفضل كثيرا ديمقراطيتنا حيث لا تتعارض حريتنا السياسية مع بيعتنا للملكة».

وأجاب الباشا بأن الديمقراطية في نظره، كما هي في بريطانيا العظمى بالأخص، لا يمكن تطبيقها بالمغرب. فديننا يفرض الجمع بين السلطة الدينية والدنيوية في شخص السلطان، فهو خليفة الله في أرضه.

وقال تشرشل بأنه «من اللازم إيجاد حل في المستقبل حتى تنزاح الملكية شيئا ما عن هذا النظام وإلا فلا يمكنها أن تستمر في الوجود. فعلى السلطان أن يتعالى عن الانشقاقات والصراعات السياسية لرعاياه كي يحافظ على سلطاته المعنوية وجلاله. وإذا ما خاض المعركة بنفسه فإن سلطته ستتدهور لا محالة.

وخلال هذا المناقشة، التي جهدت في ترجمتها في الاتجاهين معا وبشكل أمين، لم أجد طبعا وقتا للأكل. فضلا عن ذلك، فعند نهاية المائدة، كان تشرشل قد وضع في فمه ذلك السيجار الضخم، وهو ما جعلني أقوم بجهد وانتباه كبيرين لإدارك منطوق قوله.

وقدم تشرشل لأبي سيجارا قام بتدخينه معه، ذلك أنه كان محبا للسيجار الجيد. وقدم لي أنا أيضا واحدا وضعته في جيبي بلا تردد، لأنني لم أكن أدخن أبدا في حضرة أبي. لكن السير ونستون لما رآني أقوم بذلك عبر عن دهشته، مما جعلني أقول له بأني أحتفظ به تذكارا من لدنه.

فأخذ سيجارا آخر ومده لي قائلا: «وإذن إليك هذا ولتدخنه».

ولما رأى أبي حيرتي قال لي بأن أشعل السيجار وأدخنه. وكنت منزعجا أن أدخن هكذا لأول مرة أمام أبي، غير أن السيجار سوف يحترق لوحده على المنفضة بما أني كنت خائفا أن أفقد أي كلمة من المحادثة.

ومن بين الموضوعات التي تطرق لها تشرشل بعد العشاء، تعبيره عن نيته في اعتزال الحياة السياسية قريبا. فقد صرح للباشا بأنه بدأ يحس بالشيخوخة وأضاف ضاحكا: «ثم علي أن أترك الفرصة لشخص آخر». وشرح لنا أن المسؤولية الكبرى تتطلب قوة جسمانية وفكرية يفقدها الإنسان مع تقدمه في العمر..

ولدى توديعنا لونستون تشرشل عند باب إقامته، قال له أبي أنه يتمنى رؤيته قريبا بمراكش. فأجابه الرجل الأول لبريطانيا، بأنه يعتزم العودة إلى مراكش مرارا ما أن ينتهي من مهامه السياسية حتى يكون له الوقت للسفر هناك والعيش في هدوء...

ويخبرنا عبد الصادق بأن والده الباشا عاد من لندن إلى العاصمة الفرنسية حيث استطاع أن يتأكد من خلال مقامه بباريس، بتقدير إلى أي حد تشغل المشكلة المغربية أذهان الناس وبالأخص منها قضية العرش، وبرغم المجهودات المتوالية لمارسيل بوساك والماريشال جوان، ومبعوثي جماعة "الوجود الفرنسي" كي يظل الكلاوي منقطعا عن الواقع الحقيقي إلا أنه لم يلبث أن تأكد من مراكز القرار بأن السلطات السياسية الفرنسية قد اهتدت إلى البحث عن حل ليبرالي للقضية المغربية، وقد اعتبر بالأخص أن رفض رئيس مجلس الوزراء بيير منديس فرانس استقباله تعبير عن عدم مناصرة الحكومة الفرنسية لصرامة مواقفه ومن ثم فقد أدرك عند عودته من باريس بأن فرنسا لن تآزر مستقبلا ابن عرفة، إن وصلت الحالة إلى الوضع الذي لايطاق وذلك الوضع أصبح في نظره قريب الإنفجار.

صحيح أن الكلاوي سوف يظل يذكر بمواقفه المساندة لابن عرفة، تحت الضغط المستمر للمتطرفين الفرنسيين وخاصة منهم

جماعة "الوجود الفرنسي" غير أن الأحداث التي ستتلاحق منذ الأشهر الأولى من سنة 1955 سوف تبين له تدريجيا بطلان الصراع الذي ظل متورطا فيه. لقد أدرك جليا أن أولئك الذين ساروا به إلى المغامرة لم يكونوا هم الفرنسيون بل فقط بعض الفرنسيين من ضمن عامة الفرنسيين إضافة إلى ذلك فالباشا لم يكن أبدا يجهل شيئا عن التعليمات التي أعطيت إلى فرانسيس لاكوست منذ نهاية شتنبر 1954. فقد تجسمت عمليا وفي الحال بإطلاق سراح كافة الوطنيين المبعدين والعفو عن كل الذين طالتهم المحاكمات كما أن تصريح منديس فرانس بأن «ليس ثمة بالمغرب من مشكلة عرش»، وأنه «لا يمكن الرجوع عن تنصيب ابن عرفة ملكا» لم تكن لتنطلي على الباشا فقد كان هدف الوزير الأول والمقيم العام بالرباط ينحو ببساطة إلى ربح الوقت لإنشاء حكومة مغربية مكونة من وزراء مغاربة ومديرين فرنسيين، تمهيدا للتنحية التدريجية للإدارة المباشرة والعودة إلى سياسة المراقبة فقط. فالظاهر أن الأمر يتعلق في ذهن منديس بمرحلة أولية، بحيث إن الهدف يكمن أولا في دفع القادة الرئيسيين للحركة الوطنية إلى المشاركة في "لجنة الإصلاحات" التي يتم تكليفها بمهمة واضحة تتمثل في البحث عن الحلول الناجعة من غير طرح قضية العرش كقضية أولية. غير أن الكل كان يعلم علم اليقين بأن الوطنيين إذا هم قبلوا الإقتراح، فلن يتخلوا أبدا عن المطالبة الملحة بعودة سيدي محمد بن يوسف إلى العرش.

وسارع فرانسيس لاكوست إلى تطبيق تعليمات حكومته هذه لكن بالرغم من هذا الدخول السياسي لحزب الشورى والإستقلال، الذي كان يبني عليه آمالا كبرى فإن ذلك الحزب، مثله حزب الإستقلال رفض هو إيضا التنازل عن تشبثه بالسلطان الشرعي، وهكذا آلت مشاورات المقيم العام إلى الفشل و لم يول كل الوطنيين اهتماما لاقتراحاته.

وعندها، حدد لاكوست لنفسه هدفا جديدا يتمثل في الحصول عن تنازل سيدي محمد بن يوسف عن العرش مقابل نقله هو وعائلته إلى فرنسا، غير أن هذه الخطة نفسها آلت إلى الطريق المسدود، ذلك أنه كان من المحال الطمع في تنازل السلطان المنفي عن العرش ولو كان ذلك لصالح "شخص ثالث" كما اقترح ذلك المقيم العام.

وبباريس في مابين أكتوبر ودجنبر، قامت الحكومة الفرنسية بمبادرات هامة لإقامة حوار أساسي بين السلطان سيدي محمد بن يوسف وفرنسا الرسمية وهكذا، كلفت حكومة منديس فرانس يوم 23 أكتوبر الدكتور «دوبوا–روكبير» بالسفر إلى مدغشقر لإشعار العاهل بأن الحكومة، بالرغم من معارضتها الصارمة لإعادته إلى العرش، مستعدة لنقله للإقامة بفرنسا إذا هو رغب في ذلك، مقابل تعيين سلطان جديد على البلاد.

غير أن مبادرة غير واقعية من هذا القبيل لم يكن لها إلا أن تقابل بالرفض من قبل محمد الخامس، الذي أعلن مع ذلك أنه مستعد للإقامة بفرنسا، وبعدها للنقاش مع الحكومة في ما يخص المستقبل.

وكان المحامي إيزار قد عاد من مدغشقر في شهر شتنبر حاملا وجهة نظر السلطان في طريقة حل مشكل العرش، وهي تتمثل في قبوله "شغور العرش مؤقتا وفي تشكيل " مجلس للعرش" إذا ما قبل الوطنيون ذلك غير أن المقيم العام لاكوست ظل يتشبث بالرغم من ذلك بالدعوة إلى الحل القائل "بالرجل الثالث" بل وفكر في ترشيح مولاي الحسن بن المهدي خليفة السلطان بتطوان.

ويبدو أن حسابات المقيم العام كانت تهدف إلى جعل إبعاد سيدي محمد بن يوسف أمرا نهائيا لارجعة فيه، وفي الآن نفسه وضع حد لخلافات الإقامة مع السلطات الإسبانية منذ مؤامرة 1953, كما أن المصاهرة بين هذا الأمير وابن عرفة من شأنها في نظر المقيم العام، تسهيل قبول هذا الأخير للتنازل عن العرش، بما أن المرشح المختار لأخذ مكانه يتوفر على ضمانات معنوية ومادية جديرة بتقدير ابن

عرفة. غير أن سيدي محمد بن يوسف حدد في رسالته بتاريخ 26 نونبر منظوره لهذا الأمر بشكل لا يقبل اللبس، ويتعلق الأمر بإقامة مجلس للعرش وحكومة مؤقتة مكلفة بالتفاوض مع فرنسا في شأن استعادة السيادة المغربية وتحديد علاقات جديدة بين البلدين. إضافة إلى ذلك نادى السلطان بنظام ملكية دستورية للمغرب، فحين استتباب الأمور سيختار المغاربة ملكهم بأنفسهم.

طبعا كان دور مجلس العرش في ذهن السلطان مجرد أمر عابر، وقد طرح من جديد مجمل هذه الإقتراحات على الأحزاب قصد الموافقة عليها.

وماكان بديهيا في نظر سيدي محمد بن يوسف كما في نظر الوطنيين هو أن اختيار المغاربة لم يكن ليحيد عن غير السلطان المنفي نفسه، بما أنه اعتبر دائما صاحب العرش الذي لم يتنازل يوما عنه، وأنه يظل الممثل الوحيد والحارس الأوحد للشرعية الملكية، وللأسف ففي أذهان الفرنسيين المعروفين بنظرتهم الشكلية غير الواعية في هذا المضمار لم يكن الأمر بالبداهة نفسها.

وكان الكلاوي وقتها قد تجاوز الثمانين سنة، والأنشطة التي فرضتها عليه الإقامة منذ 1950 أفضت إلى إنهاك قوى هذا الرجل الذي يهده المرض. فمنذ بداية سنة 1950, بدأت أعراض خطيرة ومقلقة تظهر على صحته، فلم يكن يستطيع تناول أي طعام من غيرأن يحس بآلام حادة في البطن لاتهدأ إلا بعد ساعات وقد شخص الأطباء المرض في التهاب للمعدة وقدموا له أدوية مهدئة وهو ما لم ينفع أبدا، بحيث بدأ يتفادى الأكل حتى لايبتلى بالألم. و لم يكن يقبل الإهتمام بحالته بحيث إن قواه بدأت تضعف بشكل واضح، فغالبا ماكان يصاب بالإغفاء خلال أوقات أنشطته الخارجية، وحين يترك أريكته كنا نحسه يبذل جهدا فائقا في الحركة.

ولأنه كان مستاء من انتشار القلاقل والإضطرابات التي عمت البلاد بكاملها، ومغتاظا أيما اغتياظ من أن مراكش نفسها تعيش حالة

تتدهور يوما عن يوم مع تزايد أعمال العنف، فقد تأثر ماديا ونفسيا بالأجواء التي أصبحت عليها علاقاته بالسلطات الفرنسية بمراكش».

ويعيد الأستاذ عبد الصادق الكلاوي إلى الإذهان كون إدغارفور حل محل مانديس فرانس في قصر ماتينيون مقر رئاسة الحكومة الفرنسية وتم تعيين بيير جولى في الوزارة المكلفة بالشؤون المغربية والتونسية، وأن الوزير الجديد حل بالمغرب ليقوم في عين المكان بتقييم الحالة.

وهكذا كان تدشين سد بين الويدان (20 أبريل 1955) مناسبة يزور فيها الوزير بيير جولى المغرب ودعي لحفل التدشين الباشا الكلاوي والعديد من الشخصيات المغربية والفرنسية

وفي 23 أبريل نظم الكلاوي في قصره بمراكش حفل عشاء على شرف الوزير وأجرى معه محادثات طويلة بحضور المقيم العام فرانسيس لاكوست.

يقول عبد الصادق بأن والده قدم للوزير الفرنسي مذكرة تلخص موقفه

«الباشا لايتحمل مسؤولية ماسيحدث إذا ماتم المساس بسيدي محمد بن عرفة، وأن الوسيلة المثلى لإعادة النظام هي استعادة السلطان (ابن عرفة) لسلطاته ولمعاونيه من باشوات وقواد».

أما الوزير بيير جولى فيقول في كتابه عن المغرب (جمهورية من أجل ملك)

« لم يفاجئني الكلاوي (بتصريح يوم الثلاثاء 25 أكتوبر) لأنني حينما التقيت به بمناسبة تدشين سد بين الويدان قال لي بأنه ليس من عاداته أن يعتر ض على سياسة فرنسا وإذا ما قررت فرنسا يوما ما أن تطلب من الملك أن يعود، فلن يكون الكلاوي أخر من يصل إلى محمد بن يوسف».

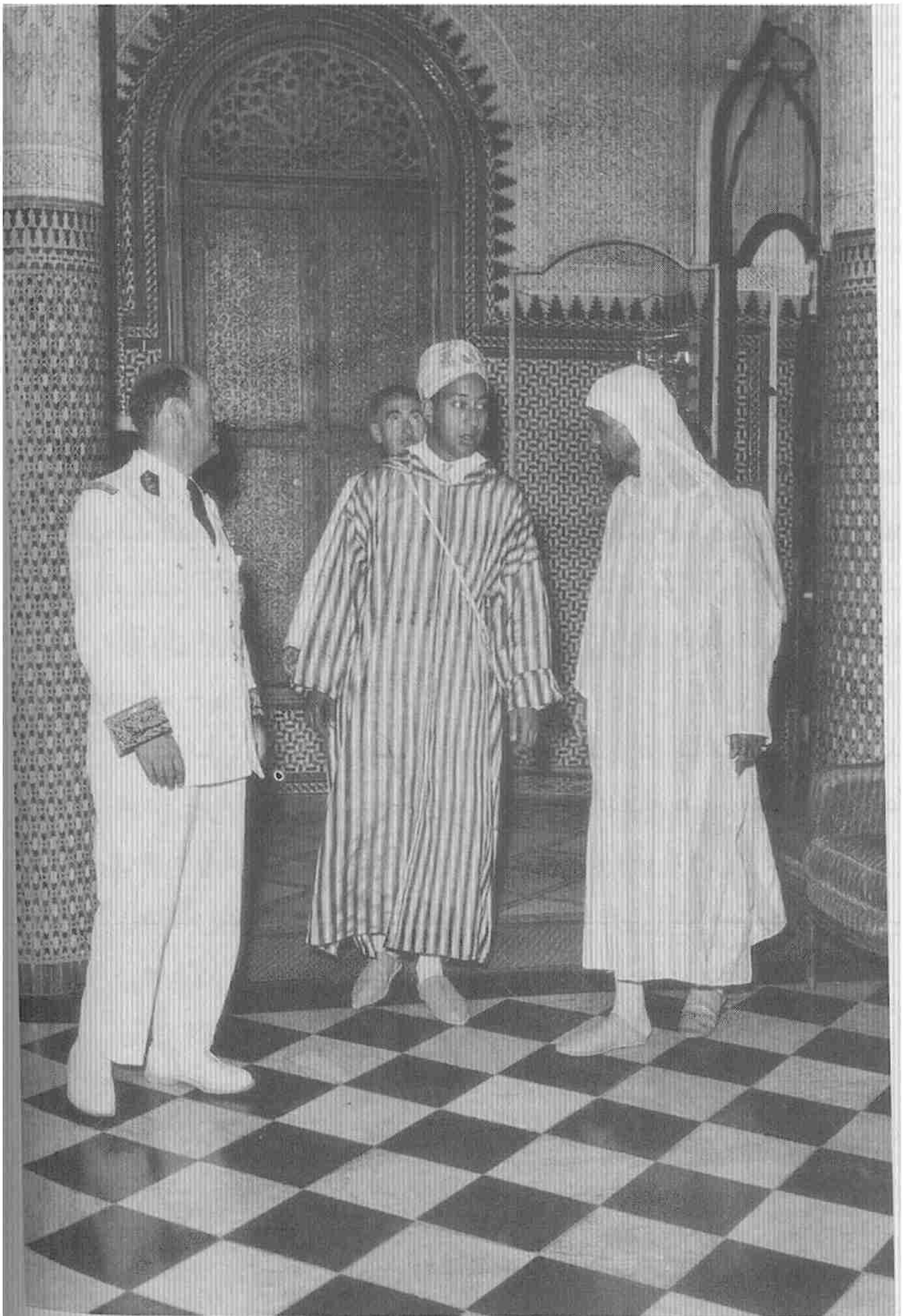

المقيم العام فرانسيس لاكوست في ضيافة الباشا في «دار الكلاوي» ونرى بينهما الشاب عبد الصادق وخلفه الكولونيل «كرموش».

ابن عرفة السلطان الوهمي يختفي من المشهد السياسي

جيلبرت غرانفال عند ابن عرفة يوم وصول المقيم العام إلى الرباط (7 يوليوز 1955) وكان عبد الرحمن الحجوي «وزير» التشريفات مكلفا بالترجمة بينما جلس في الخلف كل من المقري والكلاوي.

يوم 7 يوليوز 1955 حل بالمغرب جيلبر غرانفال مقيما عاما بالمغرب محل فرانسيس لاكوست ولن تدوم مهمة غرانفال إلا خمسين يوما.

يوم 12 يوليوز تناول الكلاوي الغذاء على مائدة المقيم العام الجديد في «دار فرنسا» بالرباط وفي هذا الصدد يقول عبد الصادق الكلاوي:

«عاد الباشا من هذه الزيارة وهو مستبشر خيرا من المقيم العام الجديد، بل عبرعن ذلك بصريح العبارة. وللأسف، توالت عليه ضغوط «أصدقائه الباريسيين» حتى أغرقته، مما جعله يغير كل هذا الاستعداد في وقت وجيز.

والحقيقة أن الدلائل عديدة كي يتم تقديم غرانفال للكلاوي باعتباره الرجل الذي جاء من باريس في مهمة الإعداد لعودة سيدي محمد بن يوسف إلى سدة العرش... كما أن المظاهرات التي اندلعت في (الدار البيضاء ومكناس) حيث حل المقيم العام رسميا، قد قُدمت للباشا باعتبارها البرهان الساطع على رغبته الأكيدة والصارمة في تحويل البلاد إلى مجزرة، وتقويض أسس الوحدة الفرنسية المغربية ومنجزاتها، إذا ما كان ذلك هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مراميه. غير أن الكلاوي لم يكن قد اتخذ بعد موقف المعارضة الصريحة للمقيم العام. فقد كان واعيا أنه بحاجة للتعامل مع الممثل الرسمي للحكومة الفرنسية، الشيء الذي جعله يكن له بتلك الصفة احتراما مشروعا. وقد زاد من هذا التقدير في نفس الكلاوي أن غرانفال حرص منذ تعيينه على أن يعبر له عن رغبته في إقامة علاقات معه تكون مبنية على التفاهم وحسن التقدير.

دخل المقيم العام الجديد دخولا رسميا لمراكش يوم 21 يوليوز حوالي الحادية عشرة صباحا. وكباقي مدن المغرب، كان وصوله مناسبة لاندلاع المظاهرات الشعبية الصاخبة.

وقد اضطرت فرق الأمن، التي استنفرتها سلطات الناحية إلى استعمال السلاح في أحيان عديدة ضد المتظاهرين الذين توجهوا من غير عنف نحو مسار الموكب ليهتفوا «عاش غرانفال، عاش ابن يوسف»، مما نجم عنه سقوط بعض الضحايا.

لقد كان الإنطباع الذي أعطاه المقيم العام الجديد للناس منذ وصوله إلى المغرب، هو أنه لن يستقبل بعدوانية تعبيرهم عن أفكارهم السياسية. فما مر من مكان إلا هتفوا باسمه وباسم السلطان الشرعي معا. وإذا كان السيد غرانفال قد أصبح لتوه رجلا شعبيا لدى المغاربة فقد أثار بالمقابل حنق فرنسيي المغرب، ومعهم سلطات الإقامة العامة، التي كان عليها اتباع صنيع المقيم العام. أما الجنرال «ماسيت دو بيست» رئيس ناحية مراكش، فمثله مثل باقي رؤساء النواحي، استنكر بوضوح السلوك السياسي للمقيم العام الجديد، وكذلك فعل كل من كان تحت إمرته، عن قناعة أو انضباط، ففي علاقتهم بالمغاربة، ظلوا يفضلون استعمال القوة، فيما تركوا لمواطنيهم حرية أكبر للتصرف والفعل وذلك أضعف الايمان.

لهذا فإن التعليمات التي أعطيت للجيش ذلك اليوم كانت صارمة جدا. فلم تتوان قوات الأمن عن تفريق المتظاهرين بطلقات الرصاص، كما وضعت البنادق الرشاشة في أهبة لإطلاق النار على طول المسار المخصص لمرور المقيم العام، من مدخل المدينة على مقربة من مقر البلدية حتى قصر الباهية، وتركت طلقات الجنود بعض الضحايا. غير أن التدخل الشخصي لغرانفال ما لبث أن خفف من الحماس القمعي للسلطات المحلية. وعدا مظاهرات اليوم الأول هذه، سوف يمر مقام غرانفال بمراكش من غير «خسائر».

مر الغذاء في هدوء، ظل المقيم العام يسيطر فيه على الحاضرين بجاذبيته، ويخص أبي باهتمام وتقدير واضحين..».

ويضيف عبد الصادق الكلاوي: «دعاني غرانفال في يومه الأخير بمراكش إلى مصاحبته إلى قصر الباهية وأضاف أنه لا يملك الوقت

لاستكمال الحوارمعي بنفسه لذا يطلب مني مقابلة مدير ديوانه «بيير لوران»، موضحا: «إنه ظلي، ويمكنكم الحديث معه كأنكم تتحدثون معي».

وبقصر الباهية، حيث ذهبت بموافقة أبي، تحاورت طويلا مع بيير لوران. وبعد أن بدأنا حديثنا في صالون صغير في الطابق الأرضي، أكملناه في غرفة أخرى حين لاحظنا عيون موظفين محليين من الإقامة العامة كانت ترقبنا. وكنت أحمل معي ملاحظات مكتوبة أعددتها للقاء ممكن مع المقيم العام، فبلورتها أمام بيير لوران، فالأمر يتعلق بالنسبة لي لابالتعبير عن آراء شخصية، وإنما بجر مخاطبي إلى إقناع المقيم العام أنه إذا ما اختار المنهج المناسب، بإمكانه أن يقنع أبي بمرونة أكثر بخصوص مشكلة العرش. فقد كنت مقتنعا بأنه من اللازم استعمال نفوذ الباشا للبلورة السريعة لعناصر حل مشكلة العرش.

بإمكاننا، بل من واجبنا إقناع باشا مراكش بالضرورة الحتمية لإيجاد حل واقعي لمشكلة العرش. بل بالإمكان جره إلى أن يطبع هذا الحل بمشاركته النشيطة. فنجاح هذه العملية ذات الطابع النفسي رهين بعوامل عدة تقع على طول الخطين التاليين: – اختيار الطريقة و اختيار إطار يشترط فيه أن يكون عالي المستوى ومن شأنه وحده أن يجر الكلاوي إلى قبول الحل المقترح.

فالباشا شخص صعب المراس، ولا يقنعه التحليل المنطقي بسهولة، فمنطقه الخاص الذي يقوم على كونه رجلاعمليا يجعله لا يتقبل سوى الحلول الجاهزة من دون مناقشة. ومن ثم، من الأجدى وضعه أمام قرار جاهز ومأخوذ سلفا مع التظاهر أمامه بأن موقفه قد أخذ بعين الاعتبار.

ولهذا فإن سيدي محمد بن عرفة لوحده لا يمكنه إلا أن يقبل بسهولة بالتخلي الطوعي عن العرش، فرحيله يلزم أن يتحقق أولا، وبعدها فقط يُقدم ذلك للباشا كأمر واقع. غير أن ثمة عائقين يقفان في وجه ذلك من جهة المخزن، وعائقين من جهة فرنسيي المغرب.

ومن المهم أن يكون الباشا محاطا محليا بسلطات فرنسية تكون مؤمنة بتغيير واقع الحال. فمن المناسب إذن تغيير المجموعة الحالية العاملة بـ«الناحية» أما التنقلات فعليها أن تهم:

رئيس الناحية الجنرال «ماسيي دوبييست» ومعاونيه المباشرين، أي مندوب الشؤون الحضرية، والضابط المكلف بالشؤون الإسلامية، والمراقب رئيس التراب المدني، والعقيد رئيس ناحية ورزازات.

ومن الواجب رفض كل اقتراح حل تصوغه السلطات المحلية الفرنسية. فهذه الأخيرة تملك فعلا خطة تتمثل في جر الباشا إلى اعتزال أنشطته العامة التي يتحمل مسؤوليتها كي يظل فقط في وضعية فخرية. وهي تنوي استبداله بابنه البكر القائد ابراهيم في مهامه السياسية والإدارية كلها. وبما أن سلطات الناحية تعتبر موقف ابراهيم إلى جانبها فهي ستقدمه إلى أبيه بأنه أكثر قابلية منه «لتغيير دفة الأمور» باتجاه جديد يتغير معه الموقف مع ضمان مصالح فرنسا.

إلا أن بلورة هذه المقترحات، حتى لو سلمنا جدلا بإمكان تحقيقها، لن تؤدي إلى نتائج إيجابية على العكس من ذلك، فمن المعلوم أن المواقف المتطرفة التي اتخذها الكلاوي في الماضي خلال نزاعه الشخصي مع السلطان قد رسمت بتواطؤ سافر بين القائد ابراهيم و«رجعيي» باريس، بهدف المحافظة في قيادة الكلاوي على واقع حال قابل للاستغلال، وهو هدف لم يكن بالإمكان تحقيقه بإبقاء سيدي محمد بن يوسف على العرش.

وستصبح إعادة السلطان سيدي محمد بن يوسف إلى فرنسا في الحين أمرا ضروريا. وستحتم الحكومة الفرنسية على الكلاوي، حين عودته إلى باريس، إنهاء نزاعه مع السلطان للصلح من عاهله.

وسيكون من السهل على الكلاوي القيام بذلك لو أن النزاع الذي حصل بينه وبين السلطان أعيد إلى حدوده الحقيقية. وثمة من الدواعي إلى هذا التقارب بمقدار أكبر مما يوجد من الأسباب التي غذت خصومتهما. فالأمر يتعلق بداهة بخصومة شخصية لا بخلاف

سياسي. وأنا مقتنع بأن الكلاوي سيكون بالغ السعادة بوضع حد لها. وستزيح هذه المصالحة كل العراقيل أمام فترة انتقالية يتم التفاوض بشأنها مع سيدي محمد بن يوسف. غير أنه من اللازم أن يكون المبدأ الأساسي في ذلك أنه لا يزال السلطان الشرعي وأن تتم الخطب باسمه في كل مساجد المغرب.

وبإمكان السلطان أن يختار الإقامة بفرنسا ويكلف جهازا تنفيذيا مؤقتا، له صفة الوصي على العرش، أو مجلس العرش، بتشكيل حكومة مغربية يكون هدفها تحديد علاقات هيكلية جديدة بين المغرب وفرنسا. وبعد قبول السلطان ضمان العلاقات الجديدة التي ستغذو بذلك ذات مصداقية شرعية، ستبقى الصلاحية له لتقرير عودته إلى العرش بالرباط أو تعيين خلف له عليه من محض اختياره.

ظل «بيير لوران» ينصت باهتمام بالغ لعرضي، ووعدني بتبلغيه للمقيم العام. وأنا أتأهل لمغادرة الباهية، جاءني الضابط المرافق للمقيم العام ليخبرني بأن السيد غرانفال يرغب في توديع أبي عند نهاية العشية، حوالي السادسة مساء، ويطلب مني إخباره بذلك.

وفي السادسة مساء، استقبل الباشا السيد غرانفال في مكتبه «بالستينية» وقد حضرت لقاءهما الذي كان مفعما بالمودة والمزاج الرائق.

وحين ترك غرانفال الباشا قال أبي: «أكيد أن هذا الرجل ينطوي على مرام لا يكشف لنا إلا على نتف منها. فكل علامات الاحترام والتقدير التي يبين عنها تبدو لي مغاليةٍ ولا يمكن إلا أن تُخفي نواياه الحقيقية».

يقول عبد الصادق الكلاوي بأنه أصبح مقتنعا بأنه من الضروري، قبل كل محاولة لحل المشكلة المغربية، التوصل إلى صلح بين أبيه والسلطان محمد بن يوسف.

وعن رئيس الحكومة الفرنسية يقول عبد الصادق: «حتى يتغلب إدغارفور على لحظات المقاومة الأخيرة لأتباع ابن عرفة، قرر اتخاذ

خطة جديدة رأى أنها قادرة على إفشال «إرادة» ابن عرفة في البقاء على العرش. وقد كانت هذه الخطة تسعى إلى تشكيل حكومة مغربية واسعة التمثيلية، تحت إشراف «السلطان المزيف»، يتجه وزراؤها فور تعيينهم إلى فرنسا يوم 18 غشت. كما أن الحكومة حددت لنفسها موعد 12شتنبر لحل الأزمة. وفي حال فشل ابن عرفة في تشكيل تلك الحكومة، كان إدغارفور يعتزم التفاوض مباشرة مع الوطنيين لوحدهم.

وكان إدغارفور، الذي يعرف أن ذلك الفشل حتمي يرغب في أن يبرهن بذلك لوزرائه على ضرورة تنحية ابن عرفة عن العرش.

وبعد عودة غرانفال إلى الرباط يوم 14 غشت، كانت المهمة الموكولة له تتمثل في تطبيق خطة إدغارفور. غير أنه أدرك بسرعة أن حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال يرفضان قطعا المشاركة في الحكومة التي ستتشكل تحت إمرة ابن عرفة.

وأمام الفشل والتردد الذي أبان عنه ابن عرفة، بادرت الحكومة الفرنسية إلى استدعاء المقيم العام من جديد إلى فرنسا لتخبره بأن ثمة محادثات ستفتح بمدينة إيكس ليبان الفرنسية يوم 22 غشت مع المغاربة وطنيين «وتقليديين».

ويوم 20 غشت عاد غرانفال إلى الرباط ليواجه الاضطرابات الخطيرة التي اندلعت بخنيفرة ووادي زم وخريبكة وبمناجم آيت عامر، والتي ستخلف أكثر من مائة قتيل من بينهم أكثر من خمسين فرنسيا.

ويوم 22 غشت، قدم جلبير غرانفال استقالته. وقبل رحيله، وتحت صفير وصياح مواطنيه، حضر جنازة الجنرال «دوفال» الذي توفي حسب الرواية الرسمية في حادثة طائرة، وهي الجنازة التي تم تنظيمها يوم 24 غشت بالرباط أمام باب الرواح في عالية شارع النصر.

وبين 22 و27 غشت تمت بالفعل محادثات إيكس ليبان. وقد شارك فيها الباشا الكلاوي صحبة ابنه إبراهيم. ومن وراء ظهر أبي، ناقشت الحكومة الفرنسية إبعاد ابن عرفة بالتفصيل مع الصدر الأعظم الحاج محمد المقري الذي كان يساعده ابنه السي التهامي، مندوب الصدر الأعظم في المالية».

في كتابه «جمهورية من أجل الملك» كتب «بيير جولي» الوزير المكلف في حكومة «إدغار فور» بالشؤون التونسية والمغربية (الصفحة 181) عن استقبال الوزراء الفرنسيين لباشا مراكش في إيكس ليبان يوم الإثنين 22 غشت 1955 بأن الكلاوي صرح ذلك اليوم:

«إن على فرنسا أن تصرح رسميا بأنه لا محمد الخامس ولا أبناؤه سيعودون إلى العرش وهذا معناه أيها السادة بأن فرنسا تحترم كلمتها وأنتم تعرفون بأننا في المغرب لا تتساوى عندنا كلمة شرف مع أي شيء وعلى هذا الشرط وهذا الشرط وحده سأستمر في الطاعة والامتثال لتعليمات فرنسا.

قبل الوطنيون الإجراءات المتخذة لإبعاد ابن عرفة فيما اقترح الصدر الأعظم، في حالة معارضة ابن عرفة، أن يتم عزله بكل بساطة من قبل المخزن. كما أكد المقري خلال تلك المحادثات مع أعضاء الحكومة أن التخلي «الإرادي» لابن عرفة عن العرش لن يكون ممكنا من غير تحييد عبد الرحمن الحجوي (وزير بن عرفة المكلف بالمراسيم والتشريفات) وما لم يتم انتشال (ابن عرفة) الشريف العجوز من قبضة سيطرة جماعة الوجود الفرنسي.

وألح المقري على أن تتخذ الحكومة الإجراءات الحازمة لتسريع رحيل ابن عرفة، وهو الرحيل الذي بدونه لن يمكن تطبيق أي حل.

أما ابن عرفة فقد أذاع يوم 27 غشت بلاغا جديدا يقول فيه بأنه سيظل معتليا العرش.

وبعد أن صرح السيد جلبير غرانفال أنه غريب عن تنظيم مؤتمر إيكس ليبان أكد، من جهته، استقالته من الإقامة العامة».

من جهته شرح هكذا غرانفال قراره بتقديم الاستقالة في الصفحة 201 من كتابه «مهمتي بالمغرب»: «بكل ما لدي من قوة الإقناع، حاولت مرة أن أظهر لرئيس الوزراء بأن مخطط حكومته سيفشل لا ريب وقلت له بأن «سياستك ستعيد بن يوسف إلى العرش» فرد علي إدغار فور «هل كنت تشك في ذلك»؟

ويعلق المقيم العام على ذلك:

«استغربت كون عودة بن يوسف إلى العرش أصبحت شيئا واردا من طرف حكومة كانت مازالت غير مستعدة حتى لإعادة الملك السابق إلى فرنسا».

من جهته يخبرنا عبد الصادق الكلاوي:

«في يوم 28 غشت، رفض مجلس الوزراء الفرنسي، المصادقة على نتائج مباحثات إيكس ليبان التي كان (مجلس الوزراء) هو الداعي إليها، لكن انطوان بيني وزير خارجية فرنسا عاد من إيكس ليبان مقتنعا كل الاقتناع بسياسة إدغار فور، وهو ما كان بمثابة نتيجة سياسية لا يستهان بها».

بعد استقالة غرانفال، قررت باريس نقل الجنرال «بوايي دولاتور دومولان» من تونس إلى الرباط والجنرال المقيم العام الجديد لم يكن شخصا غريبا عن المغرب.

إذا كانت مهمة سلفه غرانفال لم تتعد خمسين يوما، فإن مهمة بوايي دلاتور ستطول شهرين وعشرة أيام وسبق للجنرال أن عمل في الرباط إلى جانب الجنرال جوان في الإقامة العامة خلال فترة قصيرة (من فبراير إلى 30 نونبر 1951) وكان مسؤولا عن الشؤون السياسية والعسكرية وقبل مغادرة المغرب ترك الجنرال «دولاتور» للجنرال «غيوم» خلف الجنرال جوان حسب ما جاء في كتاب «حقائق عن شمال افريقيا» تقريرا عن الحالة في مغرب بداية الخمسينيات جاء فيه

(الصفحة 17): لقد عاش المغرب سنوات عديدة حياته بدون اعتبار على الإطلاق لما كان يجري في العالم، و لم يعد هذا ممكنا الآن وعلى ضوء التقلبات المتولدة عن الحرب وإن فرنسا ملزمة بأن تتعامل مع التيارات الفكرية العالمية وأن سياسة مغربية خارج إطار السياسة العامة لفرنسا، أمر غير وارد.. وهناك (في المغرب) أحزاب تقول صراحة في برامجها وأهدافها بوجوب إقصاء فرنسا من المغرب وأن رجال هذه الأحزاب أصبحوا محترفين سياسيين لا سبيل إلى التفاهم معهم».

وجدير بالذكر أن مجيء الجنرال دولاتور إلى المغرب كمساعد للجنرال جوان في الإقامة في شهر فبراير 1951 كان قد تصادف مع اعتقال الشهيد المهدي بن بركة وإبعاده إلى منطقة تافيلالت ولهذا قدم الجنرال للمسؤولين في الإقامة العامة هذه النصيحة:

«يجب أن تهدف سياسة فرنسا بالمغرب إلى أن نقيم بهذه البلاد خمس عشرة سنة أو عشرين سنة من الاستقرار وسيكون ذلك في حد ذاته نتيجة محمودة».

في مذكرات ادغار فور يقول رئيس حكومة فرنسا لتلك الحقبة عن انتقال الجنرال دولاتور مقيم عام فرنسا من تونس إلى المغرب:

«تلافى المقيم العام أن يكون له موقف مضاد لي بشأن حل معضلة العرش وكان يبدو وكأنه موافق مبدئيا على الخطة وشعرت بأنه كان يستعجل ضمان هامش لحرية مناوراته».

وفي كتابه يشرح ادغار فور كيف أنه اضطر، بناء على ما كان يواجه من إكراهات داخل الحكومة الفرنسية، إلى قبول الجنرال دولاتور مقيما عاما بالمغرب خلال تلك المرحلة الدقيقة وبعد ليلة من المباحثات:

«كان الجنرال يتمنى ذهاب ابن عرفة لكن لسبب واضح يرتبط بانشغالاته المغربية واهتماماته المهنية كشخص مختص في مجال المحافظة على الأمن».

ويعود رئيس الحكومة الفرنسية إلى االمرحلة التي أقدم فيها المتآمرون على خلع الملك سيدي محمد بن يوسف في غشت 1953 والذين لم يفكروا في إشعار السلطات الإسبانية بمنطقة حمايتهم المجاورة لمنطقة الحماية الفرنسية ولهذا ظلت السلطات الإسبانية في شمال المغرب تعترف بمحمد بن يوسف كسلطان وحيد وشرعي وبالتالي كانت لها تصرفات معادية للحماية الفرنسية.

بوابي دولاتور كان يأمل –حسب إدغار فور– في جعل حد للنزاع مع إسبانيا باستبعاد الشخص الذي كان سببا في النزاع أي ابن عرفة وكان يفكر في خليفة السلطان بتطوان (مولاي الحسن بن المهدي) كشخص ثالث صالح للجلوس على العرش وبذلك كان المقيم العام يمكن أن يتلافى بأن يكون له موقف مضاد لرئيس حكومته، ولهذا يقول إدغار فور بأن خطته السياسية اقتضت منه أن يعرف كيف يحتفظ لنفسه بالورقة الحاسمة في حل الأزمة وهي الورقة التي سحبها من اختصاصات المقيم العام واحتفظ بها لنفسه أي ورقة التفاوض مع السلطان سيدي محمد بن يوسف في منفاه!

في الحقيقة كانت الصورة قد أصبحت واضحة أمام رئيس الحكومة الفرنسية بشأن مصير ابن عرفة الذي كانت بعض الأخبار الرسمية مازالت تدعي بأنه يريد استمرار جلوسه على العرش بينما يعرف إدغار فور بأن وزارة الخارجية الفرنسية قدمت لـ«العاهل الوهمي» مبلغا ماليا كبيرا كتعويض على نهاية المهمة وأن الذي تكفل بتسليم ذلك المبلغ (30 مليون) لابن عرفة هما عباس التازي (باشا الرباط) وأخوه محمد التازي (باشا فاس) اللذان كانت لهما مع غرانفال مقابلة سرية ليلة 16 غشت 1955 حسب ما ورد في مذكرات غرانفال وإدغار فور وكذلك وزير الشؤون المغربية والتونسية بيير جولي.

قالت جريدة السعادة المغربية في عدد فاتح شتنبر 1955 عن وصول الجنرال دولاتور إلى المغرب يوم الأربعاء 31 غشت بأن الصدر الأعظم

كان في استقباله صحبة عبد الرحمن الحجوي مدير التشريفات السلطانية، وحسب نفس الجريدة فقد أدلى المقيم بتصريح للصحفيين قال فيه:

«إنكم تعرفون قرارات الحكومة ولست مستطيعا أن أقول شيئا أكثر منها».

لكن جريدة «لوبوتي ماروكان» الصادرة بالدار البيضاء نشرت مراسلة من باريس جاء فيها بأن على الجنرال دولاتور بأن يطبق برنامج الحكومة الفرنسية في ظرف 48 ساعة والمسألة الأساسية هي معرفة ما إذا كان السلطان (ابن عرفة) سينسحب بسرعة وأي شكل سيأخذه هذا الانسحاب.

في الصفحة 128 من كتابه (حقائق عن شمال افريقيا) يقول المقيم العام الذي وصل إلى المغرب بعد مرور أقل من أسبوع على محادثات إيكس ليبان بأنه كان يتساءل: « على أية حالة سأجد المغرب؟».

«كنت أعتقد أن مؤتمر إيكس ليبان كان غلطة كبيرة» يقول الجنرال بوايي دي لاتور وأن السفر إلى أنتسرابي (لمبعوثين فرنسيين لمقابلة الملك محمد الخامس في منفاه) سيكون غلطة أخرى ويصل إلى هذه الخلاصة: باخرة المغرب (الفرنسي) كانت تتجه إلى الغرق من جراء انعدام انسجامنا ونظرا لضعفنا!».

هذا هو المقيم العام لفرنسا بالمغرب الذي يقول الأستاذ عبد الصادق الكلاوي بأنه تلقى من حكومته التعليمات التالية:

1 – التوصل إلى تنازل طوعي عن العرش من طرف ابن عرفة.

2 – تشكيل «مجلس العرش» تحت إشراف الصدر الأعظم مع السي البكاي وشخصية ثالثة تمثل «اتجاه الكلاوي».

3 – تشكيل حكومة مغربية من أغلبية من الوزراء الموالين لفرنسا

4 – تحقيق هذا البرنامج قبل 12 شتنبر

وكتب ادغارفور من جهته بأن مدير ديوانه جاك دوهاميل أخبره يوم السبت 27 غشت 1955 بعد انتهاء محادثات إيكس ليبان بأن المرحلة الجديدة تنطلق من هذا التصور:

1 – ذهاب ابن عرفة (واحتمال إبعاد السلطان الوهمي يوم الإثنين 29 غشت).

2 – تشكيل مجلس العرش (ثلاثة أعضاء: البكاي والمقري وشخص ثالث).

3 – تشكيل حكومة مغربية وكان حزب الاستقلال مستعدا للمشاركة فيها، ولكن فقط بعد عودة السلطان من منفاه إلى فرنسا.

4 – عودة محمد بن يوسف إلى فرنسا.

لقد تماطل المقيم العام في تنفيذ النقطة الأولى أي إبعاد ابن عرفة من الرباط كتمهيد لتنفيذ باقي أركان «المفاهمة» التي تمت بين الأطراف المشاركة في مباحثات إيكس ليبان وفي النهاية لم يذعن المقيم العام لتعليمات حكومته إلا بعد شهر من التردد وهكذا تم إبعاد ابن عرفة من الرباط إلى طنجة يوم فاتح أكتوبر 1955.

نقرأ في الصفحة 160 من كتاب الجنرال دولاتور (حقائق عن شمال إفريقيا) بأن رئيس الوزراء قال له:

«المهم هو ذهاب ابن عرفة وإذا لم يتم ذلك في الأيام المقبلة، فلا الرأي العام ولا البرلمان سيبقى في وسعهما أن يفهما شيئا.

إذن اعملوا على ذهابه وإذا اعتبرتم أن مجلس العرش لا يمكن تأسيسه في الظروف الحالية وحسب الطريقة التي سبق تصورها، عليكم أن تطلبوا من السلطان (يقصد إدغارفور السلطان الوهمي ابن عرفة) بأن يفوض صلاحيات التوقيع إلى الصدر الأعظم المقري)».

المقيم العام اعتبر أن هذا الحل يرضيه على أساس – حسب ما قاله «بوايي دولاتور» لادغارفور –أن لا يبقى مندوبو حزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال يترددون على المكاتب الوزارية بباريس: «اقفلوا أبواب باريس في وجههم وقولوا لهم بأن ليس هناك

من حل إلا في الرباط. يجب عليكم أن تدفعوهم للعودة إلى المغرب».

يخبرنا عبد الصادق الكلاوي بأنه في العشاء الذي جمع إدغارفور بالمقيم العام (20 شتنبر 1955) هدد الجنرال بواي دولاتور بتقديم الاستقالة وأن رجل ماتينيون حاول إقناعه بعدم الاستقالة.

ومع توالي الأيام الأخيرة لصيف 1955 أصبح السلطان في منفاه يسترجع أوراقه كمتحكم في التطورات السياسية وخاصة بعد تبادله رسائل مع الجنرال كاترو مبعوث الحكومة الفرنسية الذي تباحث مع الملك محمد الخامس صحبة الميسو ايريسو مدير ديوان انطوان بيني وزير الخارجية في جزيزة مدغشقر يومي 8 و 9 شتنبر.

حكومة باريس لما تبين لها بأن المقيم العام يحاول العودة بعقارب الساعة (ساعة الأزمة الفرنسية المغربية) إلى الوراء ستضطر إلى تجاوز الجنرال بوايي دولاتور بأن منحت لمساعديه في الإقامة العامة (ليبو فسكي وبانا فيو) صلاحيات الحسم في الركن الأول من «المفاهمة» التي توصلت إليها أطراف إيكس ليبان أي البداية بإزاحة ابن عرفة من المشهد السياسي المغربي.

عن المرحلة التي ظل يتعثر خلالها تنفيذ «مفاهمة» إيكس/ليبان يقول الأستاذ عبد الصادق الكلاوي في كتابه عن «والده الباشا»:

«من الأكيد أن مرارة باشا مراكش كانت وراءها أسباب تبررها. فمن جوان إلى بوايي دولاتور كان المقيمون العامون حين يتعلق الأمر باستعمال الباشا لأغراض سياسية غريبة عنه، يمنحونه تباعا دورا كان عليهم من البداية رفضه له لو أنهم اكتفوا بالاختصاصات الواقعية التي تنص عليها المعاهدات المبرمة بين المغرب وفرنسا. وفجأة، وأخيرا، يتخلى «بوايي دو لاتور» عن معونته للتوصل إلى نتيجة تجعل العرش شاغرا، بعد أن طمأنه، كما فعل سابقوه، بأن لا شيء سيتم في هذا المجال من غير مشاركته.

صحيح أن الكلاوي لم يكن بمقدوره المساعدة في تنحية ابن عرفة، وهو ما صرح به أيضا لكل من فرانسيس لاكوست وغرانفال وبوايي دولاتور. فقد كان يعتبر أنه مدين لابن عرفة بالتزام أخلاقي يمنعه من التخلي عنه، ومن ثمة كان يعتبر أن على فرنسا هذه المرأة أن تقوم بمهمتها لوحدها. وحين سيعمد المقيم العام إلى تنحية ابن عرفة خارج معونة الكلاوي، برهن في كل الأحوال أنه قد تفهم موقف الكلاوي. بل أنه سار بهذا الفهم إلى أبعد مدى حين ترك الكلاوي يعلم بخبر رحيل السلطان المزيف إلى طنجة عبر الصحافة.

لكن وما أن أدرك الباشا أن الحمل الثقيل الذي راكمه ممثلوا فرنسا منذ 1951 سيُلقى كله على عاتقه هو وحده، حتى تحرر من الحيرة والتردد إزاء وضعية تنحو نحو تقديمه للرأي العام باعتباره القلعة الأخيرة لمعارضة استقلال البلاد.

ومن اللحظة التي أدرك فيها الكلاوي بأن فرنسا لا تعتزم تغيير «واقع حال العرش» إلا بسياسة تأخذ بعين الاعتبار مطالب التحرر من الاستعمار، أدرك أيضا أن عداوة الإقامة العامة لمحمد الخامس منذ 1948 لم تكن سوى تعبير عن طابعها المحافظ الاستعماري.

وإذا كانت الإقامة العامة قد وجدت لدى الكلاوي إحساسا شخصيا ضد محمد الخامس، ورأت أن عليها استعماله لأغراضها الخاصة، فإن الكلاوي لم يدخل في قساوة هذه المؤامرة إلا لأنهما كما كان يعتقد آنذاك، الحل لما يبدو له معركة شرف بينه شخصيا وبين سيدي محمد بن يوسف شخصيا أيضا.

كانت الدوافع التي حركت جوان وبونيفاس موضوعية، ذلك أن هدفهما كان يتمثل في وجوب تصفية الرجل الذي أصبح رمز الاستقلال المغربي، أما الدوافع التي حركت الكلاوي فكانت بالمقابل دوافع ذاتية تتمثل في رغبته في غسل المهانة والشتيمة التي مست شرفه.

غير أن التواطؤ مع أمثال جوان وبونفاس وغيوم وبوساك جرته إلى ما وراء هدفه، ونجحت في جعله فعلا ليس فقط خصما لمحمد الخامس وإنما أيضا خصما لحصول المغرب على الاستقلال الذي كان سيدي محمد يجسده لا باعتباره إنسانا وإنما باعتباره أصبح رمز الاستقلال.

ومن الوقت الذي تحرر فيه من بيعته لابن عرفة وكل من ساروا خلفه ضد محمد الخامس، أدرك أنه لم يعد لديه ما يبرر متابعة معركة لم تعد تخصه وغدا مستعدا لإعادة مشكلته مع محمد الخامس إلى حدودها الفعلية المتواضعة، ذلك أن الفراغ الذي خلفه إبعاد ابن عرفة أكد لديه الوعي بأن بيعته لمحمد الخامس لازلت نابضة في قلبه.

أصبح هدفه وقتها المصالحة مع ذلك الذي صارعه، أما الباقي فلم يكن من مهامه المباشرة، فتلك المهمة تعود للسلطان نفسه، وهي ترجع إليه وحده لحلها مع فرنسا».

هكذا كان الكلاوي حسب ما جاء في كتاب ابنه عبد الصادق يستعد للمرحلة السياسية المقبلة في وقت كان فيه المقيم العام الجنرال بوابي دولا تور يتأمل في مستقبل فرنسا في مجموع الشمال الإفريقي ويتساءل بمرراة عن المصير الذي يخفيه الزمن لمليونين من الفرنسيين أبناء شمال إفريقيا الذين استقروا منذ عدة أجيال في أقطار المغرب العربي، لأن بوابي دولاتور كان لا يرى من مستقبل للمليونين من الفرنسيين بأقطار شمال إفريقيا إلا في ظل أوضاع استعمارية تجعلهم يتحكمون في مصير 25 مليونا من أبناء المغرب العربي!

هكذا بدأ القبطان أوفقير يعد نفسه للدور الذي سيلعبه في مغرب ما بعد الحماية : أوفقير المرافق العسكري للمقيم العام الجنرال دولاتور يوم إبعاد ابن عرفة من الرباط إلى طنجة في فاتح أكتوبر 1955.

الكلاوي يعود إلى الإجماع الوطني حول محمد الخامس

أعضاء مجلس حفظة العرش (البكاي، المقري، الصبيحي والطاهر أوعسو) وبجانبهم الفاطمي بن سليمان وعباس التازي باشا الرباط.

وأخيرا وصل عبد الصادق الكلاوي إلى المرحلة الحاسمة في كتابه عن «والده الباشا»، المرحلة التي بدأ فيها الحاج التهامي يقترب من موعد التصريح / القنبلة ليوم 25 أكتوبر 1955:

«كنت مقتنعا منذ البداية من بطلان المسخرة التي استهدفت فرض محمد ابن عرفة سلطانا على المغرب، فقد التزمت أمام أبي بصرامة بالسعي نحو تغيير مواقفه من أزمة العرش. وكان الغلاة الفرنسيون على علم تام بذلك بحيث تلقيت تهديدات صريحة وشعرت أني متابع ليلا وأنا ممتط سيارتي.

وكان من الضروري أن أحافظ على هدوئي حتى أستطيع بلوغ الأهداف التي سطرتها لنفسي، فقد كان علي أن أقنع أبي، من غير أن أخونه، بأنه أخطأ الطريق حين دخل في خصومة مع محمد الخامس وأن عليه أن يصلح بنفسه هذا الخطأ. وبما أني أدركت أن أحاسيسه إزاء السلطان لم تتغير في طابعها التقديري والنبيل، فقد اقتنعت بأنني، مع الوقت، سأصل إلى نتائج إيجابية.

وبالفعل، فكلما تحدث أبي عن محمد الخامس، كان يظهر عليه تأثر بليغ وما كان يتفوه به، كان أبعد ما يكون عن الضغينة والصلابة.

وكنت مرارا حائرا وأنا أنصت إليه، بحيث لم أكن أهضم أن يكون الرجل الذي تحركه عواطف التبجيل هذه، قد بلغ الحدود القصوى التي جعلته منذ 1951 يصارع بلا هوادة ليصل إلى إبعاد سيدي محمد بن يوسف: والحقيقة أنه تآمر على محمد الخامس لكي يؤكد له بأنه (الملك) لن يستطيع الاستغناء عن مساندته، والذين استخدموه كانت لهم مآربهم الخاصة فاستطاعوا إقناع الكلاوي بالدخول في لعبتهم.

كان الباشا على وعي بذلك، غير أنه كان عاجزا عن إيقاف آلية لم يكن يتحكم فيها أبدا.الأيادي الخبيرة التي حركت خيوط تلك الآلية انتهت إلى نفي السلطان ونصبت بن عرفة على العرش. وفي ما بعد، كان ما تبقى فعله أعسر: فقد كان الغلاة الاستعماريون يعلمون

أن الكلاوي، الذي هدته الشيخوخة والمرض، لا يملك القوة للتراجع عن مواقفه حتى لو أدرك أنه أخطأ الطريق.

في هذا الجو كان علي أن أوفر له ما يكفي من القناعة كي يتبدى لديه أكثر الوعي بأنه قد أخطأ الطريق. وهكذا، كنت أعتقد أنه قادر على استنهاض ما تبقى له من قوة لإصلاح ما كان وراء إثارته بشكل لا إرادي.

وبما أني كنت مهووسا برغبة بلوغ هذه النتيجة، فقد فاتحت مرارا أصدقائي الوطنيين في الأمر بلغة إقناعية تمكن من دفعهم إلى الاتفاق معي. وطبعا، كنت أتوقع أحيانا أن أراهم ينظرون إلى مساعي باعتبارها ذات مآرب خاصة. وقد قبلت هذه المحاذير آملا فقط في أن تكون النتيجة مطابقة لمطامحي. و لم يكن لي أن أعاتب أصدقائي على تأويل ما أقوم به بطريقتهم الخاصة و لم تكن شكوكهم لتنقص من عزيمتي».

يقول عبد الصادق الكلاوي بأنه أخذ يقوي اتصالاته بصديقيه أحمد كسوس (في مراكش) وأحمد بناني (في الرباط) منذ يوليوز 1955 باعتبارهما يمثلان حزب الاستقلال ولكن ما بين فاتح أكتوبر 1955 (تاريخ انسحاب ابن عرفة) و19 من نفس الشهر، تاريخ آخر لقاء بين الكلاوي والمقيم العام الجنرال بوايي دولاتور، وقعت أحداث ذات أهمية بالغة:

«أخبرت مخاطبي الاستقلاليين بأنني أعتبر الظروف سانحة للاتصال المباشر بالباشا ليناقشوا معه دعوته إلى حظيرة سيدي محمد بن يوسف.

كنت أعتقد أن تلك العودة لن يكون لها الأثر الكبير الذي رجوته لها إلا إذا تحققت بمشاركة حزب الاستقلال، بالنظر للجماهيرية الكبرى التي كان الحزب يتمتع بها في البلاد».

هكذا توالت الأحداث:

– في 6 أكتوبر ناقشت الجمعية الوطنية الفرنسية قضية المغرب، وصوت البرلمان في النهاية على برنامج مؤيد لحكومة إدغار فور.

– في 10 أكتوبر نظمت جماعة «الوجود الفرنسي» بالرباط والدار البيضاء مظاهرات ضد تأييد البرلمان الفرنسي لحكومة أدغافور.

– وفي 15 أكتوبر، أعلن بلاغ للحكومة الفرنسية بباريسس وأعلن الصدر الأعظم بالرباط، في اليوم نفسه، تشكيل مجلس حفظة العرش.

– وفي 17 من أكتوبر، تم رسميا تشكيل المجلس بعد أن وافق على أعضائه السلطان سيدي محمد بن يوسف، وقد وافق حزب الشورى والاستقلال على هذه التشكيلة، فيما رفضها حزب الاستقلال مشددا على أنه لن يشارك في الحكومة التي يعتزم مجلس العرش تشكيلها.

يقول عبد الصادق بأن حزب الاستقلال في ما يبدو كان يرفض رعاية محمد الخامس لمجلس العرش وتشكيلته قبل أن يحل الملك بفرنسا، فحزب الاستقلال جعل من وصول السلطان إلى فرنسا شرطا قبليا لأي حل لمسألة العرش. ومن جهة أخرى، لم يكن حزب الاستقلال ليقبل توكيد الحكومة الفرنسية على عدم المساس بمعاهدة فاس.

الفاطمي بن سليمان باشا فاس السابق تم تعيينه من طرف مجلس العرش لتشكيل حكومة تتفاوض مع فرنسا لتحديد مستقبل العلاقات الفرنسية المغربية وكان بن سليمان يحس بأنه قادر على التفاوض مع الكلاوي ليدفعه إلى اتخاذ موقف مؤيد لمجلس حفظة العرش.

معارضة الاستقلاليين لطريقة تعيين مجلس حفظة العرش عبر عنها الحزب في الداخل والخارج رغم أن أنصار المجلس وفي مقدمتهم البكاي حاولوا الدفاع عن موقفهم بكون الملك محمد بن يوسف

يوافق من منفاه على إضافة عضو رابع (الطاهر أوعسو) بدلا من ثلاثة أعضاء حسب «مفاهمة» إيكس ليبان، خاصة وأن العضو الرابع صديق حميم للجنرال «بوايي دولاتور» المقيم العام.

وصرح الزعيم علال الفاسي جوابا على سؤال لمندوب فرانس بريس بالقاهرة بشأن اتفاق بين الملك السابق (يقصد مندوب الوكالة محمد الخامس) والجنرال كاترو:

« لم نطلع على هذا الاتفاق غير أننا على يقين من أن سيدي محمد بن يوسف لا يوقع أبدا على أي اتفاق يتنافى ومصالح المغرب (السعادة الأربعاء 5 أكتوبر 1955).

وفي نفس العدد نسبت الجريدة للمقيم العام «بوايي دولاتور» قوله بأن «رجوع السلطان السابق سيدي محمد بن يوسف أمر غير وارد».

وفي الصفحة 177 من كتابه سيقول المقيم العام الجنرال بوايي دي لاتور بأنه صرح للحكومة التي كانت ترى في تنصيب مجلس العرش حلا يأتي بعصا سحرية لقضية المغرب، بأن الفشل فيه كمعركة، سيجعل من المستحيل ضمان استمرار ولاء الجنود المغاربة (الذين يحاربون تحت العلم الفرنسي).

وجه مجلس العرش نداء إلى الشعب:

«بما أن العرش المغربي أصبح الآن شاغرا، فقد تأسس مجلس لحراسته».

صرح أحمد بن سودة بأن حزب الشورى والاستقلال يوافق على مجلس حراس العرش في شكله الحالي... هذا ما سمعه المغاربة على أمواج الأثير بصوت الأستاذ بن سودة كناطق باسم الشوريين.

وفي اليوم الموالي استمع المغاربة على أمواج الأثير في مساء الجمعة 21 أكتوبر إلى صوت الشهيد المهدي بن بركة وهو يقرأ من محطة إذاعة الرباط بلاغ حزب الاستقلال:

«كانت الغاية من تأسيس مجلس العرش تمهيد السبيل لإعادة الوضعية القانونية والشرعية إلى نصابها... إن إضافة عضو رابع لمجلس العرش بإلحاح من المقيم العام، رغم اعتراضات حزبنا، قد أخلت بالتوازن المطلوب، وذلك بترجيح كفة ما يسمونه بالعنصر التقليدي... وهذا غير مطابق للمجلس المقترح في إيكس ليبان والذي قبله صاحب الجلالة سيدي محمد بن يوسف عند زيارة وفد حزبنا لجلالته بأنتسيرابي...

إن قبول صاحب الجلالة... يقتضي... أن يتمكن جلالته من إجراء استشارات واسعة في جو من الحرية الكاملة، بعد رجوعه إلى فرنسا ومما يؤسف له أن رجوع جلالته الذي كان منتظرا في أكتوبر لم يتحقق لحد الآن.

ولايسع حزب الاستقلال إلا أن يلاحظ بأن تصريح الحكومة الفرنسية (فاتح أكتوبر) يعتبر أن لعقد الحماية صبغة غير قابلة لتبديل أو تغيير في حين أن بقاء هذا العقد يتنافى مع حق المغرب في السيادة... ولايستطيع حزب الاستقلال أن يتنكر لمبادئه... فيؤيد نظاما تولد في جو من الارتباك وتحت ضغط جماعة غلاة الفرنسيين القاطنين بالمغرب».

في ندوة صحفية عقدتها اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال صرح الحاج عمر بن عبد الجليل: «على كل حال لانعرف كيف تم الحصول عليها (يقصد البرقية التي وصلت إلى البكاي من مدغشقر) ونؤكد أن سيدي محمد بن يوسف لا يمكنه أن يبت (في أمر مجلس العرش) إلا بعد عودته إلى فرنسا وبعدما يتيسر له إجراء اتصالات واسعة مع ممثلي الرأي العام».

في عدد السبت 22 أكتوبر الذي خصصته السعادة لتغطية الندوة الصحفية لحزب الاستقلال وبلاغ اللجنة التنفيذية ذكرت الجريدة أن الجنرال لوبلان مدير الداخلية بالإقامة العامة استقبل المهدي بن بركة واستغرقت المقابلة ساعة كاملة.

وذكرت السعادة بأن عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال شرح للجنرال لوبلان مضمون البلاغ الذي يوضح موقف حزب الاستقلال من قضية مجلس حراس العرش...

أي مصير سيكون لمجلس العرش؟ أي قيمة بقيت للمجلس على ضوء الموقف الذي اتخذه حزب الاستقلال؟ كم سيطول عمر المجلس؟

المرحوم امبارك البكاي وجه نداء إلى الشعب المغربي وكأنه يريد الرد على موقف حزب الاستقلال

«إن مجلس العرش حل مؤقت وليس هدفا نهائيا في حد ذاته، فليطمئن الشعب المغربي إلى أن الحل النهائي لمسألة العرش يبقى من جوهر اختصاصات الشعب طبقا لتقاليده وطبقا للعقود الجاري بها العمل.

إن فرنسا الديمقراطية - يقول البكاي في بلاغ 22 أكتوبر 1955 - لايمكن لها أن تتدخل في هذه القضية التي لاتهم إلا المغاربة».

تعرف المغاربة يوم 23 أكتوبر 1955 من خلال جريدة السعادة على «اختصاصات مجلس العرش»

1 – التوقيع على الظهائر الشريفة

2 – حق العفو

3 – تعيين رئيس الوزراء المسؤول أمام مجلس حفظة العرش

4 – تعيين خلفاء جلالة الملك

5 – تعيين المندوب الشريف بطنجة طبقا لظهير 1924 حول نظام طنجة

6 – تعيين مدير شؤون منطقة طنجة

7 – تعيين قضاة المحكمة الدولية بطنجة

8 – تعيين رؤساء المجالس العلمية

9 – تعيين نقيب الشرفاء

10 – تعيين الحاخام الكبير

11 – المصادقة على الاتفاقيات التي تتفاوض فرنسا في شأنها والمطبقة في المنطقة الفرنسية من الأيالة الشريفة.

ومن شأن هذه الاختصاصات أن تطرأ عليها تغييرات بعد تشكيل الحكومة.

«أما اختصاصات الدولة فقد عهد بها إلى الحكومة» - يقول البلاغ الرسمي الصادر في 23 أكتوبر.

يوم السبت 22 أكتوبر 1955 بينما كان البكاي (باشا صفرو السابق) يدافع عن مجلس العرش كمؤسسة جديدة مطعون فيها من طرف حزب الاستقلال، كان الفاطمي بن سليمان (باشا فاس السابق والمكلف من طرف المجلس بتشكيل الحكومة) يتناول طعام الغذاء بالبيضاء عند الكلاوي باشا مراكش وأقنعه بالمثول يوم الثلاثاء 25 أكتوبر 1955 أمام مجلس العرش بالقصر الملكي بالرباط.

ويقول عبد الصادق الكلاوي

«و لم يبق لي غير أيام 23 و 24 و 25 مهلة لعرقلة مشروع بنسليمان وإقناع أبي بالإنضمام لصف المطالبين بإعادة سيدي محمد بن يوسف إلى العرش حالا.

كان الأمر يتعلق فعلا بأن نتفادى بأي ثمن أن تستقر الأمور في مرحلة جديدة من الركود لن تقدم أي حل لمشكلة العرش. فالباشا الكلاوي لو دُفع إلى الاعتراف بمجلس العرش، فسيشعر بأنه ملتزم من جراء ذلك بمساندة المؤسسة الجديدة. وكنت أعلم أن بالإمكان تجاوز ما كنت أعتبره شخصيا خطوة لاطائل ورائها.

أما المحيطون بأبي، فلم يكونوا يحللون الأمور بهذه الكيفية قطعا، بل سيرون فيها بالمقابل نعمة واعدة ستمكنهم من استعادة امتيازاتهم. فالحاج الفاطمي، الذي خبر من زمان أساليب المخزن كان يمثل بالنسبة لأصدقاء الكلاوي وخدامه ضمانة للحفاظ على مراكزهم التقليدية. لذا فكلهم سيسعون لدفع الكلاوي إلى الدخول في الخطة «الحكيمة» لباشا فاس السابق، من غير أن يفطنوا إلى أن هذا

الأخير، وهو يسعى إلى اعتراف الكلاوي بمجلس العرش، لم يكن يهدف سوى إلى إزاحة الكلاوي وأصدقائه من الساحة السياسية. بل إن كل الناس كانوا متفقين على هذا الهدف، وبلاشك أيضا الفرنسيون الذين كانوا سيحسون ببعض الحرج من التخلي عن باشا مراكش الذي فرضته «المصالح العليا» لفرنسا، سينظرون بعين الرضى لكل من يستطيع القيام بهذه المهمة الدنيئة.

وبعد أن يعترف الكلاوي بمجلس العرش، فإن عودة الملك يمكنها أن تنتظر أمد الدهر، وكم من التنازلات غير الشريفة سيكون على جميع الأطراف تقديمها في هذا الفاصل من الوقت. ولنا الحق في التساؤل: هل كان البعض يبتغي آنذاك رجوع الملك إلى الرباط؟».

لابد من الوقوف على ماكان يمثله حدث تصريح الكلاوي في الصراع الذي بدأ يحتد مابين حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال. في هذا الصدد يجب أن نقرأ ما قاله محمد حسن الوزاني لابنه «عز العرب» (أحاديث مع والدي الصفحة 164):

«الموقف الجديد للباشا الكلاوي، بخصوص عودة صاحب الجلالة سيدي محمد بن يوسف إلى العرش عجل بتطور الأحداث. أوفاق إيكس ليبان ومجلس العرش فقدوا كل اعتبار... كان محمد حسن الوزاني يخاف من أن يغير باشا مراكش رأيه إذا ما مارس عليه الفرنسيون ضغوطا محتملة.

كان موقف الوزاني (يقول ابنه الصديق المرحوم عز العرب) يكتسي أهمية سياسية كبرى: حزب الاستقلال رغبة منه في الاستفادة من الوضعية، كان يتمنى لو أن الكلاوي صرح علانية بأن حزب الاستقلال له فضل على التحول الذي طرأ على موقف باشا مراكش إذ كان حزب الاستقلال يريد أن يجعل «قنبلة الكلاوي» في رصيده السياسي وقام المهدي بن بركة باتصال غير مباشر مع الكلاوي ولكن الباشا رفض الدخول في تلك اللعبة الدنيئة».

هذا ماجاء بالحرف في كتاب المرحوم «عز العرب» في كتابه بعنوان «أحاديث مع والدي».

ولحد الآن ليست هناك وثيقة كتابية تعرفنا بعلاقة حزب الاستقلال بالحدث أو «قنبلة الكلاوي» أي التصريح الذي أدلى به باشا مراكش يوم الثلاثاء 25 أكتوبر 1955 والذي كان بمثابة عودة الكلاوي إلى الإجماع الوطني المطالب بعودة محمد الخامس إلى عرشه.

و لم يتظاهر أحد من قادة حزب الاستقلال يوما ما بأن الحزب كانت له علاقة ما بالتطور الذي حصل في موقف الباشا وهاهو عبد الصادق يكشف لأول مرة بعض الحقائق.

قبل التعرف على باقي رواية الأستاذ عبد الصادق الكلاوي أستحضر مع القراء ما سمعته في السجن المركزي بالقنيطرة، حيث حكى لي عباس القباج رحمه الله أن السيد الشرايبي أحد المراكشيين من أصدقاء الكلاوي، كان قد اتصل به ليبلغه رغبة الكلاوي في الاتصال بالحزب.

وسرعان ما حل عباس القباج بالرباط لإخبار المهدي بن بركة برغبة باشا مراكش في التعاون مع الحزب الذي كانت بداية إشعاعه في مراكش والجنوب من أسباب خصومة الباشا مع الملك.

الرسالة التي نقلها القباج من مراكش إلى قيادة حزب الاستقلال في الرباط مفادها أن الباشا مستعد لمساعدة الحزب معنويا وماديا أي تقديم الهدايا المالية التي اعتاد الكلاوي تقديمها عند الحاجة، ويؤكد الاستاذ عبد الصادق الكلاوي أنها كانت أساسا لعلاقات الباشا مع عدة أطراف وحسب ما سمعت من عباس القباج لما كنا سنة 1963 مع باقي المتهمين في السجن ننتظر محاكمة «مؤامرة 16 يوليوز» فإن المهدي بن بركة رحمه الله قال له: «نحن لسنا في حاجة إلى أموال الكلاوي ولكن إذا ماعبر الباشا عن موقف سياسي جديد كأن يطلب

بعودة الملك إلى عرشه واستقلال بلادنا، فسيكون قدم للوطن خدمة جليلة».

رغم التكتم الذي تعامل به حزب الاستقلال لحد الآن مع ذلك الحدث فإن ما يؤكد وقوع تنسيق سرى بين الحزب وباشا مراكش، هو أن الكلاوي لم يطالب فقط بعودة الملك إلى عرشه وبإعلان الاستقلال، بل صرح رسميا بأنه لايعترف بمجلس العرش:

قبيل 25 أكتوبر 1955 كان حزب الاستقلال معزولا تقريبا في موقف عدم الاعتراف بمجلس العرش بعد موافقة أحمد بن سودة باسم حزب الشورى والاستقلال وتصريح البكاي بأن محمد الخامس بعث له من المنفى رسالة مفادها أن الملك الشرعي يزكي تعيين الطاهر أوعسو كعضو رابع في المجلس.

ولنكون في صورة حدة الصراع الذي جعل حزب الاستقلال في جهة وكل الأطراف السياسية الأخرى في جهة أخرى بخصوص أزمة ماكان يسمى بمجلس حفظة العرش، لابد من العودة إلى عدد الأربعاء 26 أكتوبر1955 من جريدة السعادة لنقرأ بلاغا من القصر الملكي يتحدث عن زيارة الكلاوي لدار المخزن:

«حضر سعادة باشا مراكش السيد الحاج التهامي الكلاوي المزاوري لدى مجلس حفظة العرش وصرح بأنه مسرور جدا لمثوله لدى هذا المجلس الذي اعترف به صاحب الجلالة سيدي محمد بن يوسف والذي قدم له الكلاوي كامل إخلاصه وولائه».

وفي اليوم الموالي أصدر الباشا بيانا يكذب فيه مانسبه له مجلس حفظة العرش وهكذا نقرأ في عدد الخميس 27 أكتوبر 1955 بجريدة السعادة تحت عنوان: «الكلاوي ينشر بيان حقيقة"

تقول السعادة: بأن الباشا الكلاوي المزواري سلم إلى الصحافة بواسطة نجله عبد الصادق البلاغ التالي:

«أعلنت صحف هذا الصباح (الأربعاء 26 أكتوبر) أنباء غير صحيحة تقول بأننا اعترفنا بمجلس العرش وأظهرت زيارتنا التي قمنا بها البارحة لهذا المجلس كعلامة لاعترافنا.

ونحن نؤكد أن موقفنا حدد بوضوح في التصريح الذي تلاه أحد أنجالنا عند الخروج من القصر الملكي على الساعة الرابعة وخمس وأربعين دقيقة وأذاعه الراديو والصحف».

يقول الاستاذ عبد الصادق عن تفاصيل الإعداد لحدث التصريح / القنبلة:

«في 23 أكتوبر، قضيت اليوم في المناقشة مع الحاج أحمد بناني والسي أحمد جسوس بالرباط. وكان أحد محاوري يتغيب بين الفينة والأخرى لمشاورة قيادة حزب الاستقلال.

وعند نهاية ذلك اليوم الصعب، كان من المتفق عليه أن أحرر في عين المكان تقريرا مفصلا عن النتائج التي توصلنا إليها، وهو التقرير الذي كان سيعرض على أعلى هيئة قيادية في الحزب.

وقد سنحت الفرصة في هذه المناسبة أن ألتقي لدى بناني، بزنقة لامارتين بحي «ديور الجامع» بالرباط العديد من الشخصيات الاستقلالية التي كنت أعتقد أن ما لها من تقدير لمواقفي، سيؤدي بها إلى الدفاع عن خطواتي وقبول اقتراحاتي، ومن بينهم: الحاج عمر بنعبد الجليل، السي محمد اليزيدي، السي المهدي بن بركة، السي عباس القباج... إضافة إلى السي أحمد بناني الذي كان مساندي بلا تحفظ أو ارتياب، والذي كان يقدم لي أمام أصدقائه السياسيين الضمانة الفعلية والشخصية». (لابد من التذكير بأن المرحوم أحمد بناني كان في البداية كاتبا خاصا للمقري جد عبد الصادق).

«كان فحوى هذا التقرير هو أن تطورات موقف أبي في قضية العرش، جعلني أفكر أنه ليس من الاستحالة في شيء الحصول منه على هذا الفعل الحاسم. فرحيل ابن عرفة يوم فاتح أكتوبر، وإنشاء مجلس العرش يوم 17 منه، والغموض الخاص للوضعية بمراكش حيث

يعم الشغب باسمرار، وحيث أن الفرنسيين لم يعودوا يحصلون على تعاونه في إعادة استتباب الأمور، كل هذا خلق في ذهن أبي عقدة الخيبة والمرارة. فإضافة إلى ذلك، غدا مقتنعا أكثر فأكثر بأن السلطات الفرنسية ستنهج من ثم فصاعدا سياسة «واقعية» سعيا إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مصالح فرنسا والفرنسيين بالمغرب. وكان يعلم علم اليقين أن فرنسا، مهما كانت صداقته لها والتقدير الذي عبرت عنه له دائما، لن تتورع عن التضحية به لصالح «الصداقة الفرنسية المغربية» الجديدة.

كما أن أربعة أيام من الاضطرابات بمراكش إثر إضراب المؤسسات المدرسية أعطت للكلاوي الفرصة للتعبير للسلطات الفرنسية عن رغبته في الامتناع عن كل تعاون معها في قمع المضربين والمتظاهرين. فقد قال لهم بصريح العبارة بأنه يرفض أن يأخذ على عاتقه مواجهة الاستنكار الشعبي لسياسة جُر إليها ليتم اليوم العدول عنها. كان يدعو الفرنسيين إلى التخلي عن معونته لفرض «أمن عمومي» لم يكن مطابقا للطموحات الوطنية.

وغداة زيارة الجنرال بوايي دولاتور إلى مراكش (19 أكتوبر) قال لي أبي بصراحة، ولأول مرة، بأنه يحس بأنه قد تخلص من بيعة ابن عرفة نهائيا، وأن لا شيء يقف من يومها أمام مصالحته مع سيدي محمد بن يوسف، وقال بأن الفرنسيين إذاكانوا عازمين على تحميله ثقل خطاياهم، فهو عازم على رفض ذلك النفاق والاعتراف بخطئه هو.

لقد سمعته ببالغ التأثر يطلب مني التدبير المرتقب لهذا الأمر الذي يرغب الآن في القيام به.. وكان الباشا يتمنى أن تتم خطوته بموافقة ومساندة حزب الاستقلال.

وفي غمرة الحماس الذي حملت به هذا الاقتراح المثير، لم أكن أشك في أن الاستقبال الذي سيخصني به أصدقائي سيكون بالغ الإيجابية. ففي كل الأحوال، كنت أعرف بأنني سأجد لدى الحاج

أحمد بناني حليفا أكيدا بما أعلمه عنه من تعلقه الحماسي بقضية سيدي محمد بن يوسف.

وقبل مغادرتي لمراكش، أقنعت أبي بالضرورة المطلقة بأن تتم مطالبته بعودة محمد الخامس قبل أي اعتراف من جانبه بمجلس العرش، وأن عليه أن يعتبر أن اليومين أو الثلاثة أيام المقبلة هي الأجل الوحيد الذي بقي له لذلك.

وكان اقتراحي آنذاك أن يرسل حزب الاستقلال لأبي وفدا يطالبه باتخاذ طريقة أسرع وأكثر فعالية، تتمثل في الإعلان العمومي عن إلتحاقه بركب محمد بن يوسف، بمناسبة زيارته يوم 25 أكتوبر لمجلس العرش. وألححت أن يكون من ضمن الوفد الحاج أحمد بناني الذي يعرف أبي من زمن بعيد ويقدره ويحترمه.

وقد مكنتني موافقة حزب الاستقلال يوم 24 أكتوبر مساء، التي توصلت إليها بعد 48 ساعة من المناقشات، من أحصل من أبي الذي كان بالدار البيضاء، أن يستقبل الوفد المذكور، الذي كان مكونا من الحاج أحمد بناني، والسي عباس القباج والسي أحمد جسوس. وكان الموعد محددا بالدار البيضاء، حيث سيستقبل أبي أصدقائي للغذاء، قبل أن يتجه إلى الرباط حيث كان موعده في الخامسة مع أعضاء مجلس العرش.

وصلنا إلى فيلا الباشا قبيل الساعة الواحدة ظهرا، وكان أبي قد أعطى أوامره، كما أُخبرت بذلك، بأن يتم توجيهنا لجناحه الخاص. وقد خص الوفد باستقبال لائق واقفا في باب غرفة الاستقبال. وعند أمره قُدم الغذاء للتو، وهي وجبة يبدو أنه سهر شخصيا على تشكيل مكوناتها بعناية. وهكذا انطلقت المناقشة مباشرة في موضوع الاجتماع.

فتح الباشا اللقاء بعرض حي ومؤثر جدا عن علاقاته مع سيدي محمد بن يوسف. وكانت الطريقة الصادقة والعفوية التي عبر بها أمامنا عن أسفه عن الانشقاق الملمح إليه بينه وبين السلطان منذ مقابلة

عيد المولد النبوي لسنة 1950 من التأثير والإقناع بحيث تأثر لها الجميع.

وكان من شأن هذه المقدمة أن تقود الباشا إلى الاقتناع بسرعة وبلا تحفظ باقتراحنا، أي أن يقوم في المساء بالرباط بتصريح فور خروجه من مجلس العرش، يطلب فيه إعادة سيدي محمد بن يوسف إلى عرش أسلافه في الحال. وحتى يتم تفادي أي مفاجأة أو اعتراض ممكن، عليه أن يخفي نواياه عن الحاج الفاطمي بنسليمان كما عن أعضاء المجلس أنفسهم.

وما أن تم التصديق على هذا الاتفاق حتى باشرت في الحال صياغة نص التصريح بإملاء من أبي، جملة جملة. ثم تم التداول بشأنه بين أعضاء الوفد. وكان أن حظيت كلمات أبي بموافقتهم من غير تعديل. والظاهر أن وفد الوطنيين لم يكن يتوقع أن الأمور ستسير بتلك السهولة واليسر.

طبعت على الآلة الكاتبة المحمولة معي ثلاثة نسخ من النص بحضور أبي. ثم قدمت إحداها للوفد، ذلك أن اتفاقي مع الحاج أحمد بناني كان يقضي بتقييد الباشا بتلك النسخة، وإرسالها مباشرة إلى القاهرة على عنوان السي علال الفاسي لنشرها، في الصحافة. وطوى الباشا النسختين الباقيتين بأناة ليضعهما في جيبه.

ثم ودع الوفد الاستقلالي أبي. واتفقت مع الحاج أحمد بناني بلقائه في بيته بزنقة «لامارتين» في حي «ديور الجامع»، عند انتهاء زيارة الباشا للقصر الملكي.

لحظات بعد ذلك، أخذ الباشا طريق الرباط على متن سيارته «رولس رويس» السوداء، مصاحبا إياي معه، ومعنا الحاج البشير الشرايبي والحاج إيدار. وخلال الرحلة، ظل الباشا صامتا، متظاهرا بالإغفاء، غير أننا أحسسناه مهموما بسبب ما سيقدم على القيام به. وعند وصولنا إلى القصر، تحادث أبي لحظات مع الحاج الفاطمي بنسليمان، ثم رافقه الوزير الأول «المعين» نحو القاعة المخصصة لمجلس

العرش. دخل الرجلان لوحدهما القاعة التي ظلت أبوابها مفتوحة. ونهض أعضاء المجلس الأربعة للترحيب بهما والسلام عليهما، وسلم الباشا في الأول على صهره الصدر الأعظم المقري، ثم السي البكاي والسي محمد الصبيحي وفي الأخير السي الطاهر أوعسو.

أخذ الباشا والحاج الفاطمي مكانهما في الجانب الآخر من الطاولة إزاء أعضاء المجلس الأربعة. ومن عتبة الباب كنت أسمع صوت أبي والحاج الفاطمي: كانا يتبادلان كلام اللياقة المعهود، ثم تلا أبي آية توحي إلى الطابع الغريب لمجلس العرش في أمتنا الإسلامية وإلى الأهلية التي يلزم أن يتمتع بها من رُفع به إلى قمة السلطة. بدأت أشعر بالقلق خوفا من أن يكشف أبي قبل الأوان عن مشروعه أمام أعضاء المجلس. لكنه انتهى بأن احترم التزامه ولم يفصح عن شيء. وبعد الوداع خرج من قاعة مجلس العرش تاركا بنسليمان فيها.

لم تدم المقابلة أكثر من عشر دقائق. وحين كان الكلاوي يغادر القاعة، كان الفاطمي بن سليمان «الوزير الأول» قد شرع بمعية السي البكاي في تحرير البلاغ الموجه للصحافة، والذي يعلن عن اعتراف الكلاوي باشا مراكش بمجلس سدنة العرش.. وكان أبي على غير علم بذلك، فسار أمامنا بخطى واثقة نحو باب المشور الصغير، وهو بهو مجاور لقاعة المجلس. وكان التوتر باديا على محياه.

وعند وصولنا للقصر الملكي، كنت قد أخطرت الصحفيين المتلفهين على الأخبار بأن عليهم انتظار خروج أبي من القصر لتلقي تصريح بالغ الأهمية. وعند خروجنا كانوا هناك فأشرت لأبي بوجودهم. أمر الباشا سائقه بإيقاف السيارة، ونزل منها بعزم، وبعد أن ترك الوقت للصحفيين للتحلق حوله، أخرج من جيبه النص الذي أعددناه بالدار البيضاء وقال لي: «خذ يا عبد الصادق، اقرأ عليهم التصريح».

وقمت بهذه المهمة بتأثر بالغ، ناطقا التصريح جملة جملة بتأن كبير. وكانت كل كلمة تزيد من اهتمام الصحفيين الذين لم يصدقوا

آذانهم. وبدأ بعض الصحفيين ينادون على آخرين، في الوقت الذي كان فيه مراسل إذاعة المغرب السيد بنددوش يسجل التصريح على آلة تسجيل.

كانت الورقة التي أمسك بها تهتز بين يدي، بحيث لم أستطع القراءة، فتلوت النص محفوظا عن ظهر قلب:

«إن زيارتي لأعضاء مجلس العرش لا يلزم أبدا أن تُؤَوَّل على أنها اعتراف من جانبي بهذا المجلس، الذي لم أكف عن إنكار مشروعيته.

وإنني لأشعر بفرحة الشعب المغربي قاطبة بعودة جلالة الملك سيدي محمد بن يوسف إلى فرنسا.

وأنا أشاطر الأمة المغربية أمنيتها في العودة السريعة لسيدي محمد بن يوسف إلى العرش. فهو وحده الكفيل بتوحيد العقول والقلوب في نظام وانتظام.

إنني أغتنم هذه المناسبة لأعبر عن امتناني وامتنان المغرب قاطبة لفرنسا والفرنسيين، الذين ساعدوا المغاربة على بلوغ المرحلة التي نشهدها اليوم والمتمثلة في حل الأزمة التي عاشها بلدنا العزيز.

فمن اللازم المحافظة على الصداقة التي تربط فرنسا بالمغرب بأي ثمن، وليس في نية أحد قبول أن تتعرض مصالح فرنسا في هذا البلد للنكران.

إن طموحي يدخل ضمن طموحات الأمة المغربية قاطبة، المتمثلة في استقلال بلادي في إطار من الترابط بينها وبين فرنسا.

وأنا أبتهل إلى الله عز وجل أن تكون هذه الوحدة الصادقة لمطالب المغاربة فاتحة مرحلة من السلم والازدهار للجميع، وأن تساهم في وضع الحد النهائي لفترة الاضطرابات العديدة التي كان ضحيتها الكثير من الفرنسيين والمغاربة».

كانت القنبلة قد ألقيت.، وخلال تلاوتي الرسالة ظل أبي محتفظا بوقاره وصمته. وعند خروجنا من المشور الكبير، تركته، فأخذ الطريق مباشرة إلى الدار البيضاء.

وخرج الحاج الفاطمي بنسليمان بدوره من قاعة مجلس العرش يمسك بيده بلاغه. فعلم عندها من أفواه الصحفيين، التحاق الكلاوي بركب المطالبين بالعودة الفورية لمحمد الخامس. فأدرك وقتها أن خطته أفلست وأن مجلس العرش لم يعد له من مبرر للوجود ولا الحكومة التي كان من المنتظر أن يشكلها. وحين عدت إلى دار صديقي الحاج أحمد بناني عشنا معا فرحة لا توصف. والتقيت لديه مرة أخرى ببعض الشخصيات الوطنية التي شاركت معنا في هذه الخاتمة السعيدة، كالحاج عمر بنعبد الجليل والمهدي بن بركة وعباس القباج، فقد كانت النتيجة رائعة لكني كنت منهكا.

وعند عودتي للدار البيضاء مع السي أحمد جسوس، استمعنا عند أصدقاء لنا نزلنا عندهم بعين السبع، إلى إذاعة تصريح أبي كما سجله محمد بنددوش خلال تلاوتي له. فلاحظت حينها كيف أن التأثر خنق أنفاسي».

الحاج التهامي الكلاوي يطلب المسامحة من الملك محمد الخامس في آخر لقاء جمعهما في قصر هنري الرابع بفرنسا يوم 7 نوفمبر 1955.

انفرجت الأزمة الفرنسية المغربية بعودة الملك إلى عرشه يوم الأربعاء 16 نوفمبر 1955.

بعد مرور حوالي نصف قرن على وفاة باشا مراكش الحاج التهامي الكلاوي، ها هو واحد من أبناءه يقدم للمغاربة كتابا قيما عن «والده الباشا» ومن الطبيعي أن يحدث كتاب يصدره الأستاذ عبد الصادق الكلاوي عن «والده الباشا» ضجة إعلامية وهذا أمر إيجابي يدل على أن المجتمع المغربي يتجه إلى النضج والرغبة في الحصول على المعلومات الضرورية ليكون المغاربة في صورة حقيقية عن المرحلة التي كان فيها للباشا الحاج التهامي الكلاوي شأن كبير في الحياة المغربية.

الأستاذ عبد الصادق يجعلنا نقتحم لأول مرة عالم «والده الباشا» ويضع أمامنا معلومات دقيقة من موقعه أولا كواحد من أبناء الباشا وثانيا باعتباره ظل يحافظ على ما كانت له من علاقات مع القادة الوطنيين.

قد نتهم المؤلف بأنه يحاول الدفاع عن والده وهذا من حقه ولكن أهم ما في الكتاب هو أنه يساعدنا في اكتشاف ظروف وملابسات الخصومة ما بين الملك محمد الخامس وباشا مراكش والتي أدت إلى طرد الحاج التهامي الكلاوي من القصر الملكي يوم 23 دجنبر 1950.

عبد اللطيف جبرو

مطبعة فضالة ـ المحمدية (المغرب)

السعر 35 درهما